2021
التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

صاحب السمو الملكيّ

ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست بتاريخ 1976/10/25
سجل تجاري رقم 108
رأس مال مدفوع 150 مليون دينار أردني
عضو مجموعة (كيبكو) – الكويت

رؤيانا...

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع لعملائنا اليوم

رسالتنا...

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة

قيمنا...

- نُرحب بالتغيير
- ننمو من خلال التمكين
- نعمل معاً
- نُعامل الجميع كعائلة
- نحن من مواطني الشركات

المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة لعام 2021

مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام 2021

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2021 و 2020

خطة العمل لعام 2022

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة لعام 2021

القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام 2021

الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية

ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت - لغاية 2021/5/3

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

عضو مستقل - اعتباراً من 2021/5/4

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد فيصل حمد مبارك العيار

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات

ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – اعتباراً من 2021/5/4

عضو بصفته الشخصية - لغاية 2021/5/3

السيد نضال فائق محمد القبج

ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

معالي السيد مروان محمود حسان عوض

ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – اعتباراً من 2021/5/4

عضو بصفته الشخصية /مستقل - لغاية 2021/5/3

السيد بيجان خسروشاهي

ممثل Odyssey Reinsurance Co. - الولايات المتحدة

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

عضو مستقل

السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي

عضو مستقل

السيد ماجد فياض محمود برجاق

ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري – اعتباراً من 2021/5/4

عضو بصفته الشخصية/مستقل - لغاية 2021/5/3

الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان

عضو مستقل

الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي

عضو مستقل – اعتباراً من 2021/5/4

السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابدة

عضو مستقل – اعتباراً من 2021/5/4

الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت - لغاية 2021/5/3

السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات - لغاية 2021/5/3

أمين سر مجلس الإدارة

السيد سهيل محمد عبد الفتاح التركي

لغاية 2021/11/30

السيد عبدالله ابراهيم مسمار

اعتباراً من 2021/12/1

مدقق الحسابات

السادة برايس وترهاوس كوبرز "الأردن"

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسرني، باسمي ونيابة عن زملائي في مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي عن نتائج أعمال البنك، وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31.

خلال عام 2021 بقي العالم متأثراً بجائحة كورونا، الأمر الذي أثر على التعافي الاقتصادي العالمي لاقترانه بموجات جديدة من تفشي الفيروس، خاصة وإن هنالك قطاعات خدمية كثيفة المخالطة كالسفر والسياحة ما زالت تواجه احتمالات تباطؤ التعافي وزيادة تفاوته لحين احتواء الجائحة.

ويستهل الاقتصاد العالمي عام 2022 وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة، فمع انتشار سلالة «أوميكرون» المتحورة من فيروس كوفيد19-، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه، ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ومن المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تراجعاً من 5.9% في عام 2021 إلى 4.4% في عام 2022 بانخفاض قدره 1.5%.

الاقتصاد الأردني

بدأ الأردن تعافيه من صدمة فيروس كورونا، وأعاد فتح اقتصاده على نحو كامل، وفتحت المدارس والجامعات أبوابها في سبتمبر 2021 في أعقاب إغلاق صارم فُرض في بداية الجائحة وبعد حملة تلقيح واسعة النطاق ضد فيروس كورونا.

وتمكّن الاقتصاد الوطني مع رحلة تعافيه من تسجيل معدل نمو بنسبة 1.8% في النصف الأول من عام 2021، وذلك بعد أن سجل انكماشاً معتدلاً بنسبة 1.6% في عام 2020.

تسببت الجائحة وما ترتب عليها من إجراءات في وصول معدل البطالة إلى ما نسبته 24.8% في الربع الثاني من عام 2021، مقارنة من 19% قبل تفشي الوباء.

لقد تمكن الاقتصاد الأردني من تجاوز الأزمة على نحو أفضل من الاقتصادات النظيرة، نتيجة التسارع في معدل التعافي العالمي، وتحسين مستوى نشر وتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، وإعادة فتح أبواب الاقتصاد الأردني بشكل كامل في القطاعات الرئيسية الأمر الذي ساعد بتحقيق البلاد لمعدل نمو يصل إلى 2.2%.

واستمرت السياسات المالية العامة والسياسات النقدية في لعب دور داعم وحاسم في ذات الوقت على الرغم من البيئة الصعبة على المستوى العالمي؛ فخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، سجلت الإيرادات المحلية نمواً قوياً مدعوماً بانتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وزيادة في الواردات، علاوة على ما تم اتخاذه من إجراءات لتحسين مستوى الإدارة الضريبية، وأدى ذلك إلى مساعدة الحكومة الأردنية على الحفاظ على مسار ضبط أوضاع المالية العامة، كما ساعدت السياسة النقدية التيسيرية التي انتهجها البنك المركزي الأردني على انتعاش النشاط الاقتصادي والإبقاء على معدل التضخم عند حدوده المنخفضة.

القطاع المصرفي 2021

لعبت البنوك دوراً حاسماً وأساسياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمملكة في ظل الجائحة، وكان البنك المركزي المبادر الأول في هذا التحرك على الصعيد الرسمي من خلال إجراءات وحوافز مالية قدمت في بداية الجائحة، وفرت الأرضية الخصبة لتحرك القطاع المصرفي للحد من تداعيات الوباء.

لقد مارس القطاع المصرفي دوره الاقتصادي المعهود والطبيعي في ظل أزمة كورونا ولم يتردد في أداء واجباته، وفي ظل الأوضاع السائدة أظهر القطاع المصرفي متانة قوته المالية وقدرته على التعامل مع المستجدات بمرونة عالية وثبات، تاركاً آثاراً إيجابية على القطاعات المختلفة، وكان حبل النجاة الرئيسي للكثير منها، من خلال حزم الدعم المتناسقة والمتكاملة التي قدمها.

سجل القطاع المصرفي نتائج جيدة في عام 2021 وارتفع الائتمان المحلي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي إلى حوالي 43.4 مليار دينار في نهاية العام بنسبة نمو 6.9% عن عام 2020، كما ارتفع حجم الودائع إلى حوالي 39.5 مليار دينار في نهاية العام بنمو قدره 7.3% لنفس الفترة، وقد شكلت ودائع القطاع الخاص ما نسبته حوالي 93% من حجم الودائع مع نهاية العام 2021.

أداء البنك في 2021

بتاريخ 2021/5/4 ومع انتهاء مدة دورة مجلس الإدارة 2017-2020، انتخبت الهيئة العامة للمساهمين مجلس إدارة جديد للدورة القادمة، وخلال الأيام التالية لتشكيل المجلس الجديد بدأت ملامح التصميم والعزم على بدء مرحلة جديدة شعارها النهوض والانطلاق بمسيرة البنك والخروج من الوضع السائد نحو آفاق جديدة تعيد البنك إلى ما كان عليه طوال سنوات عديدة سابقة وإلى موقعه المتقدم ضمن القطاع المصرفي.

وكان من أولى مهام المجلس الجديد وضع خطة استراتيجية شاملة للتطوير والنمو للسنوات 2021 – 2025 وفق نموذج عمل جديد يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة، وترافق ذلك مع إحداث تغييرات هيكلية جذرية للأنظمة والهياكل الوظيفية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا ومراكز العمل بشكل يتناغم مع مختلف عناصر الخطة الاستراتيجية وآليات تحقيق أهدافها.

وتتضمن الاستراتجية ثلاثة محاور رئيسية هي التحول والتفوق والنمو، ويشمل كل محور مجموعة من الأهداف الفرعية وصولاً إلى الأهداف الكلية للخطة الشاملة.

وقد تم المباشرة بوضع الإجراءات اللازمة وتوفير المتطلبات الإدارية والفنية والدعم المطلوب لتحقيق أهداف محاور الخطة الاستراتيجية ولكل من مكوناتها الفرعية على مستوى مجلس الإدارة وإدارات البنك وتم الانتهاء من بلورة خطط العمل والجداول الزمنية للتنفيذ، ووضع معايير قياس الأداء والمتابعة لكافة المحاور بشكل دوري.

على الرغم من الظروف السائدة والمرتبطة بجائحة كوفيد19- التي امتدت لعامين متتاليين، فقد شهد عام 2021 جهوداً استثنائية شاركت فيها مختلف قطاع العمل في البنك مدفوعة بالتصميم على مواجهة التحديات القائمة واستغلال كل الإمكانيات والطاقات المتوفرة لتجاوز الحالة الراهنة وآثار الجائحة. وكان لكل ذلك أثر ملموس في عكس النتائج السلبية التي شهدها البنك في السنة السابقة.

حقق النشاط الائتماني على مستوى الشركات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومنتجات الأفراد نسب نموتعد أكثر من جيدة على الرغم من تعثر حسابات عدد من الشركات المقترضة. فتم تحقيق نمو في التسهيلات الائتمانية بنسبة 8.4% وبلغت حوالي 1.687 مليار دينار كما في 2021/12/31. وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 3.2% وبلغت 1.937 مليار دينار في نهاية عام 2021.

وسجل مجموع الموجودات ارتفاعاً بنسبة 7% وبلغ 3.005 مليار دينار فيما سجلت مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك 467 مليون دينار بنمو قدره 2.5% عن عام 2020، وحافظت نسبة كفاية رأس المال على مستواها المرتفع وسجلت 18.94%.

وكمحصلة لنتائج الأعمال تم تحقيق أرباح عن العام 2021 بمبلغ 7.704 مليون دينار، بعد المخصصات والضريبة، مقابل خسارة 4.511 مليون دينار في عام 2020 مما يشكل نسبة نمو 271%، مع الإشارة إلى أن صافي المخصصات المأخوذة عن عام 2021 بلغ 32.847 مليون دينار (بعد احتساب المبالغ المستردة) مقابل حوالي 54.307 مليون دينار تم أخذها في عام 2020. فيما انخفضت نسبة الديون غير العاملة لتسجل 7.99% مقابل 11% في عام 2020. وارتفعت نسبة التغطية للديون وسجلت 68% مقابل 55% في عام 2020.

واستناداً لنتائج البنك المالية لعام 2021 يتقدم مجلس الإدارة بالتوصية للهيئة العامة الموقرة للموافقة على توزيع 10.5 مليون دينار كأرباح نقدية للمساهمين تعادل 7% من رأس المال، مشيرين في هذا الصدد إلى أن عدم توزيع الأرباح النقدية عن عام 2019 يعود لتعليمات رقابية لكافة البنوك، معربين عن امتناننا للمساهمين الكرام لتفهمهم وتعاونهم وأنه تم توزيع أسهم منحة بنسبة 50% عن عام 2020.

التطوير التكنولوجي

في إطار سعي البنك الدائم لمواكبة التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي في كافة المجالات ولتحقيق التميز في الأداء والوصول إلى أعلى مستويات رضا العملاء، قام البنك بالاستثمار في العديد من البرامج والتطبيقات والتقنيات التي تدعم التوجه الاستراتيجي للبنك وتحقق الكفاءة التكنولوجية وتعزز خدمة العملاء.

حظي مشروع تحديث البنية التحتية وأنظمة الشبكات والاتصالات والأمن السيبراني باهتمام خاص من إدارة البنك وبدعم كبير من مجلس الإدارة، حيث تم البدء بتنفيذ العديد من المشاريع الهادفة لتحسين كفاءة التكنولوجيا باستخدام أحدث ما يتوفر في الأسواق العالمية من برامج وتطبيقات وأجهزة وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الـ Middleware لتسهيل الربط بين مختلف القنوات الإلكترونية ولدعم مشاريع االتحول الرقمي وصولاً للعمل بمفهوم (Open Banking).

ويسعى البنك في عام 2022، ومن خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق مجموعة من التطلعات المستقبلية وعلى رأسها استبدال تكنولوجيا الاتصالات والشبكات ومراكز البيانات في موقع البيانات الرئيسي وموقع التوافرية والموقع البديل بأحدث الأجهزة والتكنولوجيا العالمية، وكان من المأمول أن يتم الانتهاء من هذه الأعمال خلال النصف الأول من عام 2021 إلا أن ظروف الأسواق العالمية وتباطؤ وتيرة الإنتاج والتوريد حالت دون ذلك، ويتوقع الانتهاء من أعمال التركيب والتشغيل النهائي خلال النصف الأول من عام 2022، مع استكمال أتمتة العمليات باستخدام الروبوت، وتوسيع قدرات وتقنيات الدفع والتعاملات الرقمية وتطبيق الضوابط والتدابير المتعلقة بالأمن السيبراني.

من جهة أخرى، حقق البنك إنجازات ملموسة في العديد من مجالات العمل وكان هناك نشاط استثنائي في عمليات بيع العقارات المستملكة بمبالغ وأعداد تعادل مجموع ما تم بيعه على مدى خمس سنوات سابقة.

وتم خلال العام تحديث السياسة الائتمانية لتأخذ بالاعتبار التعديلات التنظيمية على مستوى البنك ونشاط إدارة الائتمان وفق منهجية وإجراءات وصلاحيات محددة لكافة المستويات الإدارية المعنية. وترافق ذلك مع وضع إجراءات تهدف لتعزيز أدوار الدوائر الرقابية (التدقيق والامتثال والمخاطر) وتطوير علاقاتها مع لجان مجلس الإدارة المختصة.

وفي الربع الثالث من العام أعاد مجلس الإدارة النظر في قراره بتصنيف الاستثمار في الشركة المتحدة للاستثمارات المالية كاستثمار برسم البيع، والإبقاء على هذا الاستثمار والعمل على دمجه مع استثمارات أخرى، وإعادة توحيده مع البيانات المالية للبنك كشركة تابعة.

وتماشياً مع الممارسات الدولية، تم إصدار أول تقرير للاستدامة عن عام 2020 خلال النصف الأول من عام 2021 وتم تنظيم التقرير وفقاً للمعايير الدولية لتقارير الاستدامة(GRI) ، فيما تواصلت مبادرات البنك في مجال المسؤولية المجتمعية والتي تتميز بتنوعها وشموليتها ومردودها على جميع أصحاب المصلحة.

نتطلع لعام 2022 والأعوام التالية بمزيد من الاطمئنان والثقة وسنعمل بكل الجهد والمثابرة للنهوض بالبنك والارتقاء بأداءه إلى ما يرضي شركاءنا ومساهمينا ويحقق توقعاتهم وطموحاتهم.

وفي الختام، ننتهز هذه المناسبة لنعبر بإسمكم عن بالغ الشكر والامتنان للأخوة أعضاء مجلس الإدارة الذين غادرونا ولهم منا كل الاحترام والثناء على جهودهم خلال السنوات السابقة، كما نرحب بالأخوة الذين انضموا لعضوية المجلس الجديد، مع بالغ التقدير ووافر الثناء لمساهمينا وعملائنا الكرام، مثمنين دعمهم المقدر وتعاونهم الموصول كما هو عهدنا بهم دائماً. ولا يفوتنا أن نقدم الشكر الجزيل لإدارة البنك المركزي الأردني بكافة أجهزته، ولهيئة الأوراق المالية وموظفيها، وكل التقدير وبالغ المودة لجميع المسؤولين والموظفين، أعضاء أسرة البنك وشركاته التابعة، لجهودهم ودورهم المقدر في نجاح البنك وتطوره.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة لعام 2021

إطار الحاكمية المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، يضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول وبنود تعليمات الحوكمة للشركات المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، هذا بالإضافة إلى الإرشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك وبما يتوائم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمته الداخلية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادىء العامة والتعليمات المنظمة للحاكمية المؤسسية بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)والتقيد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com.

كما تم وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني، البدء بالعمل على تطبيق متطلبات حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني، وقانون البنوك، وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، وتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير السنوي وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

وتم انتخاب مجلس إدارة جديد في 4 أيار 2021 لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بانتخاب معالي السيد ناصر اللوزي رئيساً لمجلس الإدارة والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس.

أعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية

الأعضاء الاعتباريين:

الاسم	اسم الممثل	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل
شركة الروابي المتحدة القابضة	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	غير تنفيذي	غير مستقل
شركة مشاريع الكويت القابضة	السيد مسعود محمود جوهر حيات	غير تنفيذي	غير مستقل
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	السيد مروان محمود حسان عوض	غير تنفيذي	غير مستقل
	السيد نضال فائق محمد القبج	غير تنفيذي	غير مستقل
شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	السيد ماجد فياض محمود برجاق	غير تنفيذي	غير مستقل
Odyssey Reinsurance Co.	السيد بيجان خسروشاهي	غير تنفيذي	غير مستقل

الأعضاء الطبيعيين:

الاسم	اسم الممثل	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل
السيد ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي رئيس مجلس الإدارة	-	غير تنفيذي	مستقل
السيد فيصل حمد مبارك العيار نائب رئيس مجلس الإدارة	-	غير تنفيذي	غير مستقل
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	-	غير تنفيذي	مستقل
السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	-	غير تنفيذي	مستقل
الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	-	غير تنفيذي	مستقل
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	-	غير تنفيذي	مستقل
السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابدة	-	غير تنفيذي	مستقل

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في شركات مساهمة عامة:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
السيد ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي	شركة الشرق العربي للتأمين
السيد بيجان خسروشاهي	شركة الشرق العربي للتأمين
الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع

أعضاء الإدارة التنفيذية:

اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب
السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	المدير العام التنفيذي - اعتباراً من 2021/5/6 رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة - لغاية 2021/5/5
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات - اعتباراً من 2021/5/6 رئيس إدارة الموارد البشرية - لغاية 2021/5/5
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة - اعتباراً من 2021/5/6
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الإستثمار- اعتباراً من 2021/5/6
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات - اعتباراً من 2021/5/6
السيدة دانه عبدالله محمد جرادات	رئيس الاستراتيجية والتسويق - اعتباراً من 2021/5/6
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي
السيد عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار	رئيس إدارة الشؤون الإدارية - لغاية 2021/11/30

أعضاء الإدارة التنفيذية الذين انتهت خدمتهم خلال عام 2021:

السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل، نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية - اعتباراً من 2021/5/4

السيد أيمن درويش مصطفى الكردي، رئيس العمليات لغاية 2021/5/5 – اعتباراً من 2021/6/30

لجان المجلس

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي ضمن دليل الحاكمية المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

لجنة التحكم المؤسسي (لجنة الحوكمة)

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية بالبنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه. والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية. كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة من خلال دائرة الحوكمة المؤسسية.

أعضاء لجنة التحكم المؤسسي:

الدكتور مروان جميل المعشر، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد ناصر أحمد اللوزي (مستقل)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

السيد طارق محمد عبد السلام (غير مستقل)

لجنة المخاطر

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر على أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير دائرة إدارة المخاطر ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

أعضاء لجنة المخاطر:

الدكتور صفوان سميح طوقان، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

لجنة الامتثال

تتولى اللجنة اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

أعضاء لجنة الامتثال:

الدكتور عمر مشهور الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)*

السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

* السيد هاني خليل الهنيدي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره. والإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

عقدت لجنة المجلس للتدقيق سبعة اجتماعات خلال عام 2021، حضر منها مدقق الحسابات الخارجي ثلاث اجتماعات، ورئيس إدارة مراقبة الامتثال اجتماع واحد.

أعضاء لجنة التدقيق:

السيد هاني خليل الهنيدي، رئيس اللجنة (مستقل)	
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب الحالية:	رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة
المناصب السابقة:	رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعة المركبات الكيميائية (1991 – 2009) المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986 – 1992) مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984 – 1986) المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982 – 1984) مدقق، شركة توش روس (1980 – 1982) محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976 – 1978) محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973 – 1974)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)	
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006 وبكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001
المناصب الحالية:	مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
المناصب السابقة:	رئيس قسم مخاطر الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012) محلل مخاطر رئيسي، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009) محاسب مالي، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 – 2006) محاسب، البنك العربي (2001 – 2003)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)	
الشهادات العلمية:	دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966
المناصب السابقة:	عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012 – 2013) رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000 – 2004) مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994 – 1999) أمين عام، وزارة التخطيط (1989 – 1994) أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981 – 1989) محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975 – 1980) البنك المركزي الأردني (1966 – 1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)	
الشهادات العلمية:	دكتوراه قانون التحكيم الدولي، University of Kent at Canterbury، 2000 وماجستير قانون التجارة الدولية، University of Kent at Canterbury، 1994، وبكالوريوس في القانون، الجامعة الأردنية 1992، ودبلوما في القانون الدولي النووي، Universite De Montpelier ، 2017
المناصب الحالية:	عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون محكم دولي
المناصب السابقة:	رئيس جمعية المحكمين الأردنيين عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1 عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2016/12 – 2021/3)

لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتأكد من وجود سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت:

السيدة ناديا عبدالروؤف الروابدة، رئيس اللجنة (مستقل)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكلة التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

وللمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات.

أعضاء لجنة التسهيلات:

السيد ناصر أحمد اللوزي، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد طارق محمد عبد السلام (غير مستقل)

السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)

السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

لجنة الإدارة والاستثمار

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

1. طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وكافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمد من مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.
2. طلبات/عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.
3. إعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنوياً أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً: في مجال الاستثمار:

المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحيتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:

- استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.
- استثمارات البنك بالعملات الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.

ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه.

أعضاء لجنة الإدارة والاستثمار

السيد ناصر أحمد اللوزي ، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد طارق محمد عبد السلام (غير مستقل)

السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة (مستقل)

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك والإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً كبدل مكافأة لعضوية المجلس حسب قانون الشركات، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

اجتماعات المجلس واللجان خلال عام 2021

توضح الجداول التالية عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال عام 2021، علماً بأن أعضاء مجلس الإدارة حضروا اجتماع الهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ 2021/5/4 ، وقد تم الاعتماد على تقنية الاتصال المرئي في عقد اجتماع الهيئة العامة واجتماعات المجلس واللجان في ظل جائحة كورونا :

اجتماعات مجلس الإدارة (7) اجتماعات

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي - رئيس المجلس لغاية 2021/5/3	2
السيد ناصر أحمد اللوزي - رئيس المجلس اعتباراً من 2021/5/4	5
السيد فيصل حمد العيار - نائب الرئيس	5
السيد مسعود جوهر حيات	7
السيد طارق محمد عبد السلام	7
السيد مروان محمود عوض	7
السيد نضال فائق القبج	7
الدكتور يوسف موسى القسوس – عضو لغاية 2021/5/3	2
السيد منصور أحمد اللوزي- عضو لغاية 2021/5/3	2
السيد بيجان خسروشاهي	7
الدكتور مروان جميل المعشر	7
السيد هاني خليل الهنيدي	7
السيد ماجد فياض برجاق	7
الدكتور صفوان سميح طوقان	7
الدكتور عمر مشهور الجازي – عضو اعتباراً من 2021/5/4	5
السيدة ناديا عبدالروؤف الروابدة - عضو اعتباراً من 2021/5/4	5

اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي (2) اجتماعين

اسم العضو	عدد مرات الحضور
الدكتور مروان جميل المعشر	2
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي – عضو لغاية 2021/5/3	1
السيد ناصر أحمد اللوزي – عضو اعتباراً من 2021/5/4	1
السيد مروان محمود عوض – عضو لغاية 2021/5/3	1
السيد طارق محمد عبدالسلام	1
السيد هاني خليل الهندي – عضو لغاية 2021/5/3	1
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة – عضو اعتباراً من 2021/5/4	1

اجتماعات لجنة المخاطر (5) اجتماعات

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد مروان محمود عوض - عضو لغاية 2021/5/3	2
الدكتور صفوان سميح طوقان	5
السيد منصور أحمد اللوزي – عضو لغاية 2021/5/3	1
السيد نضال فائق القبج	5
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة – عضو اعتباراً من 2021/5/4	3

اجتماعات لجنة الامتثال (5) اجتماعات

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد منصور أحمد اللوزي – عضو لغاية 2021/5/3	1
الدكتور صفوان سميح طوقان – عضو لغاية 2021/5/3	2
السيد هاني خليل الهندي	5
السيد مروان محمود عوض	5
السيد نضال فائق القبج - عضو لغاية 2021/5/3	2
الدكتور عمر مشهور الجازي – عضو اعتباراً من 2021/5/4	3

اجتماعات لجنة التدقيق (7) اجتماعات

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد هاني خليل الهنيدي	7
الدكتور صفوان سميح طوقان	7
السيد نضال فائق القبج	7
الدكتور عمر مشهور الجازي – عضو اعتباراً من 2021/6/7	4

اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت (4) اجتماعات

اسم العضو	عدد مرات الحضور
الدكتور صفوان سميح طوقان	4
السيد مسعود جوهر حيات	4
الدكتور مروان جميل المعشر – عضو لغاية 2021/5/3	3
السيد ماجد فياض برجاق – عضو لغاية 2021/5/3	3
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة – عضو اعتباراً من 2021/5/4	1
الدكتور عمر مشهور الجازي – عضو اعتباراً من 2021/5/4	1

اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات (4) اجتماعات

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد ماجد فياض برجاق	4
الدكتور مروان جميل المعشر	3
السيد هاني خليل الهنيدي	3
السيد نضال فائق القبج	4

اجتماعات لجنة التسهيلات (40) اجتماع

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي – عضو لغاية 2021/5/3	18
الدكتور يوسف موسى القسوس – عضو لغاية 2021/5/3	18
السيد منصور أحمد اللوزي – عضو لغاية 2021/5/3	18
السيد مسعود جوهر حيات	40
السيد ماجد فياض برجاق	40
السيد ناصر أحمد اللوزي – عضو اعتباراً من 2021/5/4	22
السيد طارق محمد عبدالسلام – عضو اعتباراً من 2021/5/4	22
السيد مروان محمود عوض – عضو اعتباراً من 2021/10/27	6
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة – عضو من 2021/6/7 ولغاية 2021/10/26	13

اجتماعات لجنة الإدارة والاستثمار (21) اجتماع

اسم العضو	عدد مرات الحضور
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي – عضو لغاية 2021/5/3	15
الدكتور يوسف موسى القسوس – عضو لغاية 2021/5/3	15
السيد منصور أحمد اللوزي – عضو لغاية 2021/5/3	15
السيد مسعود جوهر حيات	21
السيد ماجد فياض برجاق	21
السيد ناصر أحمد اللوزي – عضو اعتباراً من 2021/5/4	6
السيد طارق محمد عبدالسلام – عضو اعتباراً من 2021/5/4	6
السيد مروان محمود عوض – عضو من 2021/5/4 ولغاية 2021/10/26	4
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة – عضو اعتباراً من 2021/10/27	2

ضابط ارتباط الحوكمة :

السيد فادي محمد عياد / رئيس إدارة مراقبة الامتثال

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

سياسة الأجور والمكافآت

لدى البنك الأردني الكويتي سياسة شاملة للأجور والمكافآت، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات تقييم الأداء التي يعتمدها مجلس الإدارة، بحيث تقاس الزيادات السنوية للموظفين أو المكافآت المالية وفقاً لمستوى الإنجاز الذي يحقق مصالح البنك وتقدمه المستدام في كافة الجوانب. كما تحرص هذه السياسة على تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، بحيث لا يرتبط تحديد أجور أو مكافآت موظفيها بمستوى أرباح البنك.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت، أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترفيع على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2021 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخليـة

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة وإجراءات رقابة داخلية قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، يتبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية متابعة تطويرها وتحديثها، حيث تعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات متعلقة بالضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية للبنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال اتباع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها ونتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك والشركات التابعة وتتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.
- يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً، كما يوفر لموظفيها الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.
- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
  - الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية.
  - كفاءة العمليات التشغيلية.
  - التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.

- المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
- استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

تم إعداد ميثاق السلوك المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي يركز على مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق.

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعه الخارجية والشركات التابعة له، وكذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) إذا لزم الأمر وبالشكل الذي يمكن الإدارة من تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية إستناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر والمعتمدة ضمن استراتيجيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تنفيذ أية مهمات خاصة أو استشارات إستناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو السلطات الرقابية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك من خلال إدارة مخاطر مستقلة ترتبط بلجنة المخاطر.

تقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية وعلى النحو التالي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا وموظفي البنك بأنواع المخاطر الكامنة بأعمال البنك.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البنك.

تتمثل أهداف دائرة إدارة المخاطر بما يلي:

- تحقيق المتانة المالية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين التصنيف الائتماني للبنك.
- الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها.
- وضع التوصيات اللازمة لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها.
- تواؤم البنك مع مقررات بازل ما أمكن ومع كافة التشريعات التي تحكم وتنظم إدارة المخاطر في البنوك.

تعتبر عملية التعرف والتقييم وإدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تبدأ بوحدات البنك حسب موقعها ومهامها وتعتبر خط الدفاع الأول. وتقوم إدارة المخاطر باعتبارها خط الدفاع الثاني بتقييم المخاطر ومراقبتها ووضع التوصيات اللازمة للسيطرة عليها والتخفيف من أثرها ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر ويأتي بعد ذلك دور التدقيق الداخلي باعتباره خط الدفاع الثالث.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بدورها المذكور أعلاه وضمن هيكل تنظيمي موثق ومعتمد من لجنة المخاطر عن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية العمل والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات) والتواؤم مع مقررات بازل. كما تمثل إدارة المخاطر في اللجان المختلفة لإدارة العمل بالبنك والتي لها علاقة بأعمال إدارة المخاطر.

تتلخص مهام دائرة إدارة المخاطر كحد أدنى بما يلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي قد يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعمل إدارة المخاطر على نشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك والاختبارات الضاغطة وذلك ضمن سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، التي تعد من قبل إدارة المخاطر، وترفع للجنة المخاطر، ومن ثم تعتمد من مجلس الإدارة.

مراقبة الامتثال

تهدف إدارة مراقبة الإمتثال إلى حماية البنك من مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية ومخاطر السمعة التي قد يتعرض لها من جراء عدم إمتثاله للقوانين والأنظمة والتعليمات التشريعية الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة محلياً و دولياً.

وفي إطار القيام بهذا الدور تقوم إدارة مراقبة الإمتثال بما يلي:

- إدارة عمليات مراقبة الإمتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة الإمتثال المنبثقة من مجلس الإدارة، وعلى أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل البنك داخل الأردن وخارجه إضافة للشركات التابعة.
- إصدار السياسات الخاصة بالإمتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تعنى بمراقبة إمتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، كما ويتم مراجعتها وتحديثها دورياً.
- تقديم النصح والمشورة لكافة مراكز العمل والشركات التابعة فيما يتعلق بالتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية.
- مراقبة مخاطر عدم الإمتثال من خلال إجراء فحوصات دورية لمراكز العمل للتأكد من إمتثالها للقوانين والتشريعات السائدة.
- تلبية متطلبات الجهات الرقابية من بيانات وتقارير واستفسارات دورية والتحديث المستمر لقوائم الحظر الدولية، والإبلاغ عن الأنشطة المالية المشبوهة، إضافة لتلبية متطلبات البنوك المراسلة.
- التأكد من عدم الدخول في علاقات مصرفية مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية أو تمرير أي حركات مالية لهم.
- الإلتزام بمتطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.
- إستخدام نظام آلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرهم.
- وضع المبادئ حول كيفية منع الرشوة والفساد والحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية.
- تلقي الشكاوي الواردة من العملاء ومعالجتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرارها.
- نشر ثقافة الإمتثال لدى كافة موظفي البنك من خلال عقد الورشات التدريبية وإعداد النشرات التثقيفية بشكل دوري ومستمر.
- وضع المبادئ حول كيفية منع الرشوة والفساد والحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية .
- وضع إجرءات الرقابة التي من شأنها أن تسهم في الحد من وقائع الاحتيال ورصد وقوعها، والتعامل معها حال وقوعها، و ترسيخ السلوك المؤسسي القويم والمستدام من خلال إتاحة التوجيهات العامة وتحديد المسؤوليات إزاء وضع الضوابط وإجراء التحقيقات عند اللزوم .
- المحافظة على أرق المعايير الأخلاقية والسلوك المهني والواجبات والمسؤوليات الموكل وحماية أصول البنك والمحافظة على النزاهة وحماية الاعمال وسمعة البنك وموظفيه .
- مباشرة التقصي ودراسة وقائع الاحتيال الفعلية أو محل الشك للحالات التي تظهر من خلال الانظمة الخاصة بمكافحة الاحتيال او التي تردها من خلال قنوات سياسة الابلاغ او الشكاوي او قنوات اخرى .
- تصميم مؤشرات الانذار المبكر باستخدام الأنظمة الآلية ومراقبتها بشكل دوري وتحليل النتائج .
- التاكد من كفاية الضوابط لمنع الاحتيال وتقييم فعالية وكفاءة هذه الضوابط ومراقبتها وتحديثها بشكل مستمر .

ميثاق أخلاقيات العمل

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب الميثاق الذي ينظم عمل مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistleblowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1) تقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوي العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الإلكتروني والعادي وصناديق الشكاوي بالفروع، ويتم التعامل مع كافة الشكاوي الواردة وحل المحق منها وإجابة جميع المشتكين خطياً أو شفوياً، علما بأنه قد تم التعامل مع (248) شكوى خلال العام 2021، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوي حول التعامل مع العملاء وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك. وتقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء برفع تقارير دورية للإدارة العليا للبنك وللبنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوي المستلمة وكيفية التعامل معها.

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ 12,732 مساهماً كما في 2021/12/31، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحاكمية المؤسسية إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2021/12/31

عدد الأسهم المملوكة	الأشخاص		الأسهم	
	العدد	%	العدد	%
إلى 500	7,654	60.116	1,382,168	0.921
501 إلى 1,000	2,892	22.714	2,004,575	1.336
1,001 إلى 5,000	1,608	12.630	3,433,353	2.290
5,001 إلى 10,000	232	1.822	1,699,553	1.133
10,001 إلى 100,000	292	2.293	8,087,044	5.391
100,001 إلى 500,000	44	0.346	8,229,457	5.486
500,001 فأكثر	10	0.079	125,163,850	83.443
الإجمالي	**12,732**	**100**	**150,000,000**	**100**

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2021

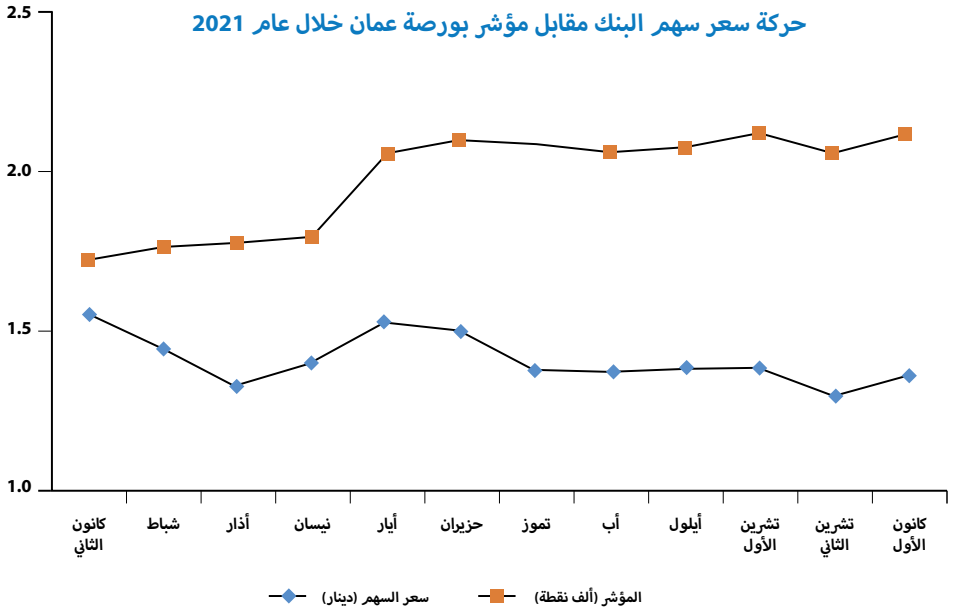

الأداء المالي للبنك

فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحد لعام 2021 :

قائمة المركز المالي الموحد

الموجودات:

بلغ مجموع الموجودات كما في 2021/12/31 حوالي 3005.1 مليون دينار مقارنة مع 2809.9مليون دينار في العام السابق محققاً نمواً بنسبة 6.9 %.

مجموع الموجودات (بملايين الدنانير)

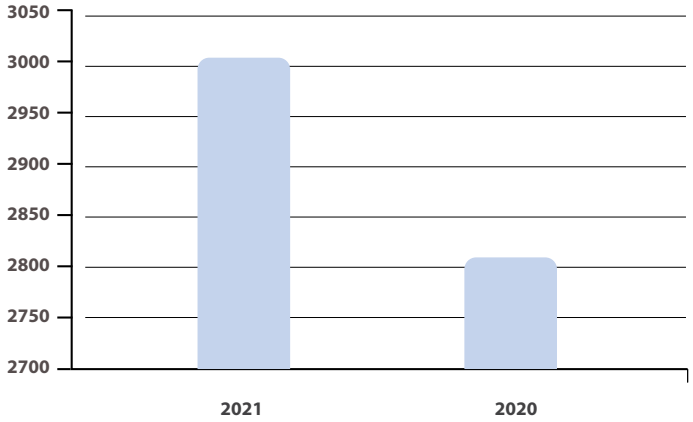

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي حوالي 1687.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل 1556.5 مليون دينار في نهاية عام 2020 بنمو قدره 8.4%. وقد زاد إجمالي القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 30% والقروض العقارية بنسبة 15.7% عما كان عليه في نهاية عام 2020، بينما انخفضت قروض الشركات بنسبة 2.5%. وتعكس هذه النتائج نجاح البنك في تنمية محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تحسين الربحية وتوزيع المخاطر.

تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي (بملايين الدنانير)

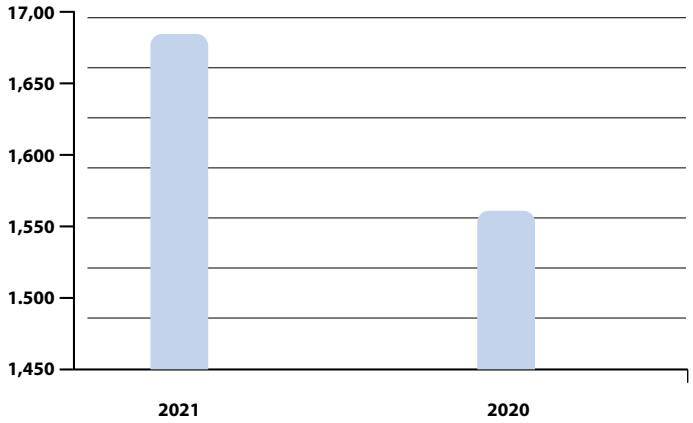

المطلوبات:

إرتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام 2021 بنسبة 7.8% عن العام السابق ليسجل 2537.5 مليون دينار.

مجموع المطلوبات (بملايين الدنانير)

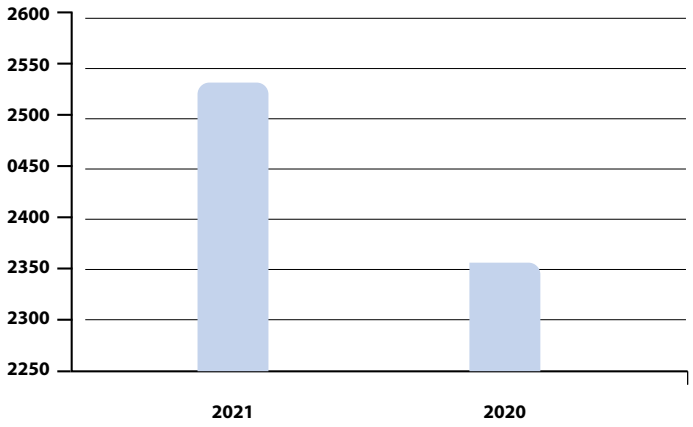

ودائع العملاء والتأمينات النقدية:

شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية 80% من إجمالي المطلوبات. وتشمل ودائع العملاء حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية العام حوالي 2030.4 مليون دينار مقابل 1951.4مليون في عام 2020.

ودائع العملاء والتأمينات النقدية (بملايين الدنانير)

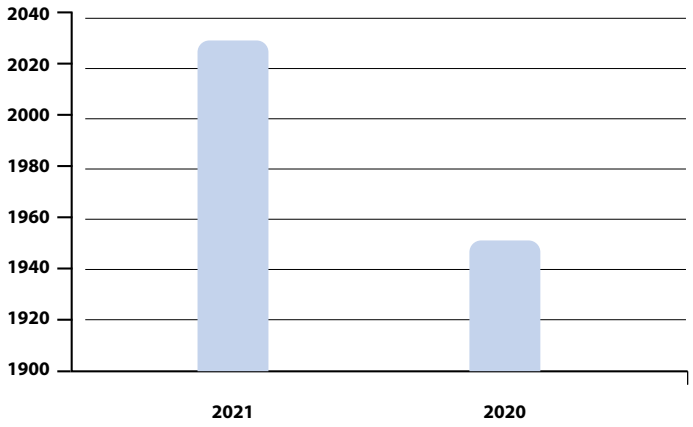

حقوق الملكية:

ارتفع مجموع حقوق الملكية وبلغ حوالي 467.7 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2021 مقارنة مع 456.4 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2020 بنسبة نمو قدرها 2.5%. وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي 467.4 مليون دينار.

قائمة الدخل الموحد

نتائج التشغيل:

بلغ إجمالي الدخل لعام 2021 حوالي 111.9 مليون دينار مقابل 108.2 مليون دينار في عام 2020 وبنسبة نمو قدرها 3.4%.

أرباح التشغيل:

بلغت أرباح التشغيل المتحققة في عام 2021، حوالي7.7 مليون دينار مقابل خسارة 4.5 مليون دينار في العام السابق.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات:

بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام حوالي 94 مليون دينار مقارنة مع 93.2 مليون دينار لعام 2020 وبنسبة نمو قدرها 0.8%.

مصروفات التشغيل:

سجلت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والاستهلاك والمصروفات الإدارية الأخرى ومخصصات متنوعة (باستثناء مخصصات التدني للموجودات المالية) زيادة عن العام السابق فبلغت 69.3 مليون دينار مقابل 61.6 مليون دينار في العام 2020. هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع أسعار الخدمات، ارتفاع نفقات الموظفين بالاضافة الى رصد مخصصات التدني المطلوبة للعقارات المستملكة.

مصروف مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

واصلت إدارة البنك سياستها في تعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً للضعف المحتمل في بعض الحسابات بالإضافة إلى تاثر بعض القطاعات بالتداعيات الراهنة والمحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اقتطاع مبلغ 28.7 مليون دينار من أرباح عام 2021 لتلك الغاية مقابل 39 مليون لعام 2020. هذا وقد واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات، وقد أثمر ذلك باسترداد مبلغ 886 ألف دينار خلال العام تم تسجيلها كإيرادات.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

فيما يلي نبذة عن إنجازات دوائر البنك خلال عام 2021:

مجموعة تنمية الأعمال

إدارة تنمية أعمال الشركات

لقد كان للأحداث الغير مسبوقة التي شهدها العالم خلال العام 2020 والتي عصفت باقتصادات العالم والأسواق العالمية والسوق المحلي وما تبعها من إجراءات نفذتها الحكومات حول العالم خلال العام 2021 لمواجهة جائحة كوفيد19- وآثارها تحديات هائلة واجهت معظم القطاعات الاقتصادية، إلا أن إدارة تنمية أعمال الشركات سعت بكل طاقاتها الممكنة للمساهمة في تنفيذ دورها ضمن إطار استراتيجية البنك الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة للأعمال ومتوازنة مع متطلبات وطموحات عملائها.

فقد استطاعت إدارة تنمية أعمال الشركات تحقيق نمواً مميزاً في محفظة التسهيلات وصل إلى ما نسبته 11% في العام 2021، ولم يقتصر ذلك على التسهيلات المباشرة فقط، وإنما شكل اهتمام إدارة تنمية أعمال الشركات بأعمال وتجارة العملاء من قطاع الشركات محوراً أساسياً خاصة في ضوء أحداث وآثار جائحة كورونا، لتحقق نمو في التسهيلات الغير مباشرة بنسبة 8% لإيمانها المطلق بضرورة تحقيق النمو المطلوب على الرغم من تحديات الإقتصاد الكلي الرئيسية.

ولأن الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بما فيها المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والرافد الأساسي لتوفير فرص العمل للشباب الأردني، وتماشياً مع استراتيجية البنك الخاصة بالنمو في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مع تخفيف التركزات الائتمانية، فقد استطاعت إدارة تنمية أعمال الشركات تحقيق نمو في محفظة الشركات المتوسطة بلغ حوالي 27%.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قام البنك بالمبادرة بتوقيع اتفاقية مع البنك الأوروبي للإستثمار (EIB) لتقديم تمويل بمبلغ 120 مليون دولار لغايات تعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تأثرت بالعواقب الاقتصادية لجائحة كورونا.

ساعدت ظروف جائحة كورونا في بلورة جهود البنك الساعية نحو الابتكار والتطور المستمر، ولغايات مواكبة التطورات المتسارعة والطبيعة التحولية للاقتصاد الرقمي فقد وقع البنك اتفاقية مع شركة انتيلكت (Intellect) إحدى كبرى شركات العالم المتخصصة في أنظمة التعاملات البنكية الرقمية وإدارة النقد (Digital Transaction Banking and Cash Management) والتي تهدف لمساعدة الشركات في تلبية متطلبات المرحلة القادمة من التطور التكنولوجي المستمر وتحسين تجربة العملاء وفي نفس الوقت تخفيض الكلفة والجهد وتبسيط الإجراءات لدى تقديم الخدمات لعملاء الشركات، كما وتمنح البنك الفرصة لتقديم منتجات مبتكرة وإبداعية تعتمد على حاجات ورغبات العميل، كما يساعد على التوسع والانتشار واستقطاب المزيد من العملاء المستهدفين محلياً وإقليمياً ودولياً.

إدارة تنمية أعمال التجزئة

لغاية التوسع والنمو في أعمال التجزئة، تم خلال شهر أيار من العام 2021 إعادة هيكلة إدارة تنمية أعمال التجزئة وذلك باستحداث وظائف لمدراء مناطق الفروع لضمان متابعة أعمال الفروع عن كثب ورفع كفاءة النشاط التسويقي للبنك وزيادة الحصة السوقية في مجال منتجات التجزئة. كما تم استحداث دائرة متخصصة لتطوير المنتجات وذلك للاستمرار بالوفاء باحتياجات وتوقعات العملاء لكافة شرائحهم وقطاعتهم والارتقاء في جودة الخدمة والعناية بالعملاء.

كما عملت إدارة تنمية أعمال التجزئة خلال العام 2021 على التوسع الجغرافي خارج العاصمة حيث تم افتتاح فرعين جدد في بوابة المدينة مول في مدينة الزرقاء وفرع في مدينة الفحيص، كما تم من خلال دائرة تطوير المنتجات إطلاق حملة لقروض السيارات بالتعاون مع شركة MG وإطلاق منتج أساور الدفع الذكية لتعزيز الشمول المالي لشريحة الشباب والجامعات والبطاقات الائتمانية اللاصقة لتسهيل الدفع عن بعد. وبالتعاون مع شركة ماستركارد ولأول مرة في العالم العربي، تم إطلاق بطاقة وورلد إيليت بالمصادقة البيومترية والتي تعد من أحدث التقنيات الرائدة لتعزيز مستويات الثقة والأمان وتحسين تجربة العميل عن طريق توثيق الحركة من خلال بصمة الإصبع المعتمدة عوضاً عن إدخال رقم التعريف الشخصي (PIN) بالإضافة إلى بطاقة معدنية مميزة بخدمة الدفع عن بعد لعملاء البنكية الخاصة، كما عملت دائرة تطوير المنتجات وبالتعاون مع إدارة الاستراتيجية والتسويق على إطلاق حملة خاصة بالقروض الشخصية والسكنية بأسعار ومزايا منافسة وحملات خاصة بالبطاقات مستهدفة عملاء التجزئة والأفراد بجوائز يومية وأسبوعية وميزة التقسيط بفائد 0%.

حيث انعكس ذلك إيجابياً على إنجازات إدارة تنمية أعمال التجزئة بالرغم من التحديات الاقتصادية التي خلفتها الجائحة وتم تحقيق نمو عن العام 2021 بمحفظة القروض الشخصية بنسبة 28% والقروض السكنية بنسبة 12% وقروض السيارات بنسبة 6.9% عن العام 2020. وتم تسجيل زيادة في أعداد البطاقات الائتمانية المصدرة والفعالة، وبنمو في عدد البطاقات الائتمانية بنسبة 63% كما وبلغت نسبة النمو في قاعدة عملاء البنك 12%.

وتماشياً مع تطوير واستحداث أفضل الخدمات والمنتجات سعت دائرة القنوات الرقمية لطرح خدمات إضافية من خلال تطبيق الموبايل البنكي JKBMobile لضمان منح العملاء وسائل آمنة لإتمام العمليات المالية الفورية مثل خدمة (CliQ) والدفع من خلال QR code بالإضافة إلى التعاون مع الفروع لتحقيق نمو في عدد المشتركين بالتطبيق البنكي حيث نما عدد المشتركين في الخدمات الالكترونية بنسبه 31% خلال عام 2021. كما تم استحداث قنوات رقمية جديدة لخدمة العملاء على مدار الساعة، حيث قام البنك بإطلاق خدمة المساعد الرقمي الذكي الأولى من نوعها في الأردن من خلال حساب البنك الرسمي على تطبيق WhatsApp لإجراء محادثات

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

صوتية ونصية باستخدام اللغة العربية والعامية كأول تجربة من نوعها لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء والإجابة على استفساراتهم، حيث تم تطويرها باستخدام أحدث تقنيات الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي. كما قام البنك بالتوسع في تحديث القنوات الرقمية بدءاً بتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال للأفراد مثل إمكانية شحن البطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال التطبيق البنكي، تطوير كل من خدمتي السحب والإيداع من المحافظ الإلكترونية من خلال شبكة الصرافات الآلية التابعة للبنك الأردني الكويتي وخدمة (CliQ) بتطبيق معيار «ISO20022» وتطوير والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات. وجاري العمل على تطوير البنية التحتيه للأنظمة الرقمية وتدشين واجهات الربط البينية لربط الأعمال وحلول التكولوجيا المالية مع الخدمات المصرفيه في البنك بكل سهولة، ولتعزيز خدمتنا المباشرة للعميل، تم تطوير شبكة الصرافات الآلية للبنك من خلال تحديث الصرافات الآلية وزيادة عددها ليصبح 113 جهاز موزعة عبر أرجاء المملكة، وتم تركيب صرافات آلية تفاعلية إضافية ليصبح إجمالي العدد 7 صرافات آلية تفاعلية موزعة في مناطق عدة.

كما واصلت دائرة التأمين المصرفي في البنك تقديم خدماتها لعملاء الأفراد والشركات سواء كانت صغيرة، متوسطة أو كبيرة، وذلك بالتعاون مع كبرى شركات التأمين في المملكة من خلال موظفي البنك المرخصين، والذي بلغ عددهم 259 موظف لممارسة أعمال التأمين على الحياة والتأمينات العامة. و بناءً على ذلك تم توفير العديد من المنتجات التأمينية لتلبي احتياجات جميع فئات العملاء. هذا و قد بلغت نسبة النمو لجميع أعمال التأمين المصرفي 44.28% للعام 2021 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2020.

إدارة تنمية الاستثمار

سعياً لتطوير المنتجات الاستثماريه، تم استحداث دائرة تنمية الاستثمار لإدارة محفظة البنك وإدارة عمليات استثمارمحافظ العملاء في الأسواق العالميه وفقاً لتعليمات البنك المركزي بالخصوص واستناداً لتقييم العوائد والمخاطر المختلفة المرتبطة بتلك الاستثمارات.

حيث قامت الدائرة بإعادة تدوير محفظة البنك الاستثماريه لتعظيم إيرادات البنك من فوائد السندات لترتفع بنسبة 8.1 % عن عام 2020.

وبالتعاون مع الدئرة البنكيه الخاصه، تم استقطاب مبالغ من عملاء جدد وحاليين سواء أفراد أو شركات لترتفع قيمة الأصول بنسبة 21% عن 2020.

البنكية الخاصة

كان العام 2021 نقطة تحول لأعمال إدارة البنكية الخاصة وعملائها على حد سواء حيث باشرت أعمالها في المبنى الجديد «فيلا البنكية الخاصة» في عبدون سعياً للحفاظ على الدور المتميز في خدمة العملاء من خلال توفير مرافق وخدمات متطورة تواكب أحدث الأدوات التكنولوجية العالمية والتي تلبي جميع متطلبات العملاء الإستثمارية والمصرفية والتي كان لها دور مهم في تحقق النمو المستهدف وزيادة الحصة السوقية الكمية والنوعية بالإضافة إلى توفير أفضل الحلول الاستثمارية من منتجات وخدمات.

وبالرغم من تحديات جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية على حد سواء فقد استطاعت إدارة البنكية الخاصة توسيع قاعدة عملائها وتحقيق نمو متميز عن العام السابق بحيث ارتفعت محافظ العملاء بنسبة 21% مقارنة مع العام 2020 و زاد عدد العملاء بنسبة 50% حيث تجاوزت المبالغ في المحافظ الاستثمارية أكثر من 125 مليون دولار مع الحفاظ على العملاء القائمين وتوسيع نطاق أعمالهم مع البنك.

فرع قبرص

رغم التحديات الاقتصادية للأعوام 2020 و 2021 فقد نجح فرع البنك في قبرص بتحقيق أرباح كما هو بنهاية 2021 تجاوزت 600% عما هو بنهاية عام 2020. بالإضافة إلى ذلك وانسجاماً مع استراتيجية البنك باعتماد الفرع على مصادر تمويل خارجية وخاصة ودائع العملاء، فقد تم تحقيق نسبة نمو بمحفظة ودائع العملاء تزيد عن 20% خلال عام 2021.

كما وقام الفرع بتركيز جهوده لأتمتة عدد كبير من التقارير الرقابية والتطور المستمر للبيئة الرقابية لدى الفرع، وتطوير مهارات الكوادر البشرية في مجالات مكافحة غسيل الأموال وكافة المجالات الأخرى.

إدارة الخزينة والعلاقات الدولية

تابعت دائرة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2021 تقديم خدماتها المميزة لعملاء البنك والإدارات والفروع المختلفة محققة إنجازات متميزة واستطاعت بفضل توجيهات اللجان الإدارية المتخصصة وخبرة كوادرها من تسجيل معدلات نمو وأداء جيدة بكافة أنشطتها على الرغم من ضعف النشاط الاقتصادي وازدياد المنافسة داخل القطاع المصرفي وارتفاع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية المحلية والخارجية بسبب تداعيات جائحة كورونا.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات للبنك حافظت الدائرة على مستويات أداء جيدة خلال عام 2021 حيث قامت باتباع سياسات استثمارية متنوعة ومتوازنة ساهمت بشكل كبير في زيادة الربحية من خلال تعزيز وتحسين نوعية الموجودات وجودتها والعوائد المرتبطة بها .كما ساهمت تلك السياسات، المتوائمة مع توجيهات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) وإستراتيجية البنك، في تنويع مصادر الأموال بالعملة المحلية والأجنبية لتتوائم مع نوعية الموجودات بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات، والإبقاء على نسب سيولة ملائمة لتوفير الحماية والأمان ولمواجهة أية ظروف أو مستجدات مستقبلية.

وقد شهد العام 2021 ثباتاً في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية بالرغم من صدور العديد من البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول والتي تشير إلى وجود مؤشرات تضخمية نتيجة التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية وانخفاض المعروض من البضائع ونتيجة ضخ سيولة كبيرة داخل إقتصاديات الدول من خلال برامج المساعدات الحكومية لدعم المواطنين والشركات المتضررة. حيث أبقى مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي خلال العام بدون تغير في حدودها الدنيا مبيناً أنه سيستمر في مراقبة التطورات الاقتصادية والمالية العالمية خلال عام 2022 وتقييم آثارها على البيانات الاقتصادية تمهيداً لرفع أسعار الفائدة على الدولار لكبح جماح التضخم. أما العملات الأجنبية الأخرى كاليورو والفرنك السويسري والين الياباني فقد بقيت أسعار فائدتها بدون تغيير في منطقة السالب، الأمر الذي شكل تحدياً للبنك بسبب تأثير ذلك على كلفة الأموال، في حين قام بنك إنجلترا المركزي برفع سعر الفائدة على الجنيه الإسترليني بواقع ربع نقطة مئوية في الشهر الأخير من العام 2021. وفيما يتعلق بالدينار الأردني فقد حذا البنك المركزي الأردني حذو مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي بإبقاء أسعار الفائدة على الدينار كما هي بدون تغير خلال عام 2021.

وفي نطاق إدارة الدائرة لمحافظ السوق النقدي فقد تمكنت دائرة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة المحفظة بشكل مميز من خلال تنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلفة مقبولة إضافة إلى توظيفها في الأسواق بشكل كفؤ لتحقيق أفضل عائد مع المحافظة على النسب المحددة في السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي الأردني، آخذين بعين الاعتبار إدارة السيولة النقدية للبنك بالشكل الأمثل في ظل إنخفاض أسعار الفائدة على العملات بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمحافظ الإستثمارية فقد قامت إدارة البنك خلال عام 2021 بفصل مهام إدارة الإستثمارات المحلية عن الأجنبية حيث تم تأسيس إدارة جديدة متخصصة تعنى بتنمية الإستثمارات الأجنبية من الأسهم والسندات وقامت باستقطاب كفاءات متخصصة لإدارتها. وقد تمكنت دائرة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة محفظتي الأسهم والسندات المحلية للبنك خلال عام 2021 بكفاءة عالية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها والمتمثلة بانخفاض العائد على الأذونات والسندات الحكومية بشكل عام، حيث تم تحقيق عوائد مجزية خلال الربع الأخير من العام من عمليات التداول بالسندات الحكومية. أما بخصوص محفظة الأسهم فقد تابعت الدائرة هيكلة المحفظة من خلال التخلص من المساهمات التي لم تحقق أي عوائد للبنك خلال السنوات الماضية أو تلك التي لا جدوى للاحتفاظ بها نتيجة لانخفاض أسعارها في السوق وانخفاض أحجام التداول عليها، واستطاعت تحقيق أرباح جيدة من عمليات التداول على بعض الأسهم القيادية على الرغم من ضعف أداء بورصة عمان الأمر الذي ساهم بتحسين العائد على المحفظة. وقد كان للبنك كذلك دور هام في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلية خلال عام 2021 من خلال المشاركة الفاعلة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية بالدينار والدولار الأمريكي مع اهتمام الدائرة بالتركيز على جودة المحافظ الإستثمارية للبنك وتحقيق النمو المستهدف لحجم المحفظة والعائد على السندات.

وسجل عام 2021 تحقيق الدائرة لمستوى جيد من عمولات فرق العملة الأجنبية على الرغم من التقلبات السعرية واحتدام المنافسة في السوق في هذا المجال، حيث استثمرت الدائرة التقنيات الحديثة المتوفرة لديها لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي بسرعة أكبر وبأسعار منافسة للعملاء.

كما تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2021 تقديم خدماتها الإستثمارية والإستشارية المختلفة لعملاء البنك بالرغم من ضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام. فقد واصلت الدائرة تقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين والإستشارات المالية لعدد من الشركات المساهمة العامة والخاصة. واستمرت الدائرة بتقديم خدمة أمانة الاستثمار لصندوق الاستثمار المشترك المحلي الوحيد في السوق وهو صندوق بنك الإسكان للأوراق المالية الأردنية محققة نسب عمولات مجزية.

تابعت الدائرة خلال عام 2021 توطيد وإدامة علاقات العمل والتعاون المشترك مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية الأمر الذي ساهم في تحسين جودة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء. كما إستمرت الدائرة في تقديم خدماتها المساندة لدوائر البنك وفروعه والحرص على إنسيابية حركة الإعتمادات المستندية والكفالات وبوالص التحصيل الصادرة والواردة بالإضافة إلى تعظيم أرباح المشاركة مع شبكة البنوك المراسلة من خلال حسن توجيه الحوالات المصرفية من خلالها. كما تم بذل جهود متميزة لاستقطاب حركة الإعتمادات المستندية والكفالات الواردة من البنوك المراسلة للأردن ليتم تنفيذها من خلالنا. وقد ساهمت كل هذه الجهود في تعزيز إيرادات البنك وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

واستطاعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من المحافظة على نسبة سيولة جيدة من خلال الاحتفاظ بموجودات سائلة وموجودات مالية تتصف بسرعة التحويل إلى نقد، وينطوي ذلك على استخدام الأدوات المالية قصيرة الأجل والصادرة عن الحكومات والمؤسسات والشركات الكبيرة والتي تتصف بنشاط تجاري كبير. ويراعى عند إدارة السيولة موضوع الموائمة بين موجودات البنك ومطلوباته، فاستطاعت الدائرة تحسين نسب الفجوات الزمنية ما بين الموجودات والمطلوبات للآجال الطويلة آخذين بعين الاعتبار الإلتزام بنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وكذلك العمل ضمن خطة طوارئ السيولة عند الحاجة.

واستمرت الدائرة بتقديم خدماتها الاستثمارية المتميزة لعملاء البنك ملبية احتياجاتهم الإستثمارية المختلفة في مجالات التعامل بالعقود الآنية والآجلة، بالإضافة إلى تقديم خدمة التعامل بعقود المقايضة بالعملات الأجنبية التي توفر حلولاً مناسبة للتحوط إزاء مخاطر تقلبات أسعار السلع وأسعار الصرف مقابل العمليات التجارية لعملاء البنك من الشركات والأفراد. وتسعى دائرة الخزينة والعلاقات الدولية بشكل مستمر إلى تطوير خدماتها لتلاءم توجهات العملاء، وتواكب متطلباتهم، وتعزز القدرة التنافسية والربحية.

قطاع المساندة والعمليات

تم إنشاء قطاع المساندة والعمليات في شهر 2021/5 بهدف وضع كافة الأعمال المساندة تحت مظلة إدارية واحدة، تكفل توفير الدعم اللازم لأعمال البنك في إطار منظومة متكاملة ومتناغمة. ويتولى القطاع مهمة الارتقاء بالعمليات المصرفية من خلال توفير الموارد البشرية والإلكترونية عالية المستوى، وتطويرها وتحديثها المستدام، والإدارة الكفؤة للمشاريع المؤسسية، والتطوير المستمر للعمليات وإجراءات العمل وأتمتتها، وتوفير قواعد البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية الهامة، وإدارة عقارات البنك والمشتريات وسلسلة التوريد والخدمات العامة. ويتبع للقطاع كافة دوائر العمليات وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية وإدارة المشاريع والتطوير المؤسسي ودائرة تحليل الأعمال.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

مع تسارع وتيرة التطور في عالم التكنولوجيا البنكية واستجابة للتغيير في استراتيجية البنك تم تطوير وإعادة هيكلة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات بهدف دعم إدارات الأعمال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتطوير آليات العمل وتحسين كفاءتها، كما تم إعادة هيكلة إدارة تكنولوجيا المعلومات ورفدها بالكوادر اللازمة لتحقيق التطبيق الأمثل للاستراتيجية وضمان تحقيقها للأهداف الموضوعة بما يدعم التوجه الاستراتيجي للبنك الأردني الكويتي

وفي إطار سعي البنك الدائم لمواكبه التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي في كافة المجالات، قام البنك الأردني الكويتي بالإستثمار في العديد من البرامج والتطبيقات والتقنيات التي تدعم التوجه الإستراتيجي للبنك وتعزز خدمة العملاء وتحقق الكفاءة التكنولوجية حيث قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات خلال العام بإطلاق مشروع تحديث البنية التحتية ومراكز البيانات لتطبيق أحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا في هذا المجال ويتضمن المشروع إنشاء ثلاث مراكز للبيانات متوافقة مع المقاييس العالمية وتطوير شبكة الاتصالات والبنية التحتية لأنظمة البنك وأنظمة أمن المعلومات مما يدعم الحفاظ على ديمومة استمرارية الأعمال، وقام البنك باختبارات التحول الى الموقع البديل والعمل منه لمدة يوم كامل للوقوف على جاهزية الموقع البديل وقدرته على ضمان استمرارية عمل البنك وتقديم الخدمة للعملاء بدون توقف، واستمرار العمل على تطبيق تعليمات الأمن السيبراني لضمان تحقيق متطلبات السرية والمصداقية والتوافرية للمعلومات وتوفير ضوابط الإستجابة لمخاطر التهديد السيبراني الخاصة بالمعلومات والأنظمة

كما قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بتوظيف أحدث التكنولوجيا الرقمية في تطوير الخدمات حيث تم تطبيق نظام الربط البيني (Middleware) وتطوير الخدمات البنكية عليه لتمكين البنك من مواجهة التحديات التي يفرضها التطور التكنولوجي وازدياد أعداد شركات (FinTech) بحيث تستطيع التكامل مع الخدمات البنكية الكترونياً كخطو نحو الوصول الى (Open Banking)، وترقية الأنظمة البنكية الى أحدث الإصدارات ومنها ترقية تكنولوجيا (Blockchain) التي يتم استخدامها لنظام الحوالات المالية الفورية مع بنك القدس وتطوير كافة أنظمة الصرافات الآلية وتفعيل خاصيه الدفع اللاتلامسية لكافة الصرافات وإطلاق منصة بورتال البنك الداخلي للموظفين لمركزية المعلومات والسياسات والإجراءات والبرامج الداخلية كمنصة تفاعلية واستخدام تكنولوجيا الروبوت (RPA) لأتمته العمليات والتي أتت استكمالاً لبرامج التطوير بهدف التحسين من كفاءة الأعمال والتي بدأت منذ عام 2020 بهدف تحويل جزء كبير من العمل اليومي التقليدي لموظفي البنك ليتم إنجازه بكفاءة وسرعة ودقة عالية وبصورة آلية دون تدخل العنصرالبشري وبما يتيح المزيد من الوقت للموظفين لتقديم الخدمة للعملاء وابتكار حلول مصرفية لتلبية احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم

كما وتم إطلاق خدمات جديدة من الأنظمة المصرفية بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني ومنها تطبيق نظام التسويات الإجمالية الفوري، ونظام الدفع الفوري CliQ، وتنفيذ التعديلات اللازمة لخدمة اي-فواتيركم المتوافقة مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لخدمات تسديد الحوالات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تطبيق نظام التعرضات والأخطار المصرفي.

تحليل ذكاء الأعمال

تماشياً مع رؤى وتطلعات البنك الاستراتيجية، تم استحداث دائرة تحليل ذكاء الأعمال مطلع عام 2021 ورفد الدائرة بالكوادر والأنظمة اللازمة لأعمال الدائرة وتطوير لوحات القيادة وتحليل بيانات الأعمال Big data.

كما تم التعاون مع مجموعه من الشركات الاستشارية العالمية لوضع أفضل الممارسات في تأسيس الدائرة واختيار أفضل الأنظمة والأدوات واختيار الكفاءات المتخصصة واعتماد مجموعة من البرامج للقيام بأعمال الدائرة من تطوير لوحات القيادة وتحليل بيانات الأعمال الضخمة Big data لإصدار كافة التقارير واللوحات القيادية.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

إدارة الموارد البشرية

تم رقمنة معظم طلبات الموظفين المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وأتمتة العديد من إجراءات عمل الدائرة، الأمر الذي ساهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في رقمنة بيئة العمل والاستغناء عن استعمال الورق، وجاري العمل على رقمنة باقي أعمال الدائرة في العام 2022.

في مجال تخطيط القوى العاملة والتوظيف، استجابت إدارة الموارد البشرية لاحتياجات الدوائر من إعادة الهيكلة والتعيين، حيث تم تحديث واعتماد 19 هيكل تنظيمي، وإنشاء 4 دوائر جديدة، وتم إعطاء الأولوية لموظفي البنك من ذوي الكفاءة لملئ الوظائف التخصصية، حيث تم ملئ 46% من الشواغر التخصصية من كوادر البنك التي تم تأهيلها لهذه الوظائف، وتم تعيين 126 موظف جديد مع التركيز على فئة الشباب وزيادة نسبة الإناث في البنك، حيث بلغت نسبة الشباب اللذين تقل أعمارهم عن 40 سنة 94% من التعيينات وبلغت نسبة الإناث 52% من التعيينات.

وفي مجال علاقات الموظفين، تم العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الطبي لعام 2022 ليشمل أفراد عائلات الموظفات الإناث أسوة بالذكور، تحقيقاً لمبادئ المساواة بين الموظفات الإناث والموظفين الذكور في كافة المنافع والامتيازات.

كما تم اتخاذ حزمة من الإجراءات بهدف إحتواء فايروس كورونا وضمان عدم إنتشاره بين الموظفين، بتأمين حملات من فحص PCR بالتنسيق مع وزارة الصحة والتقصي الوبائي لموظفي الإدارة العامة والفروع، وكذلك تنظيم عدة حملات لتطعيم الموظفين حتى بلغت نسبة الموظفين الذين تلقوا المطعومين 99% من موظفين البنك.

ونتيجة التطبيق العادل لسياسة مساءلة الموظفين، جنباً إلى جنب مع الدورات التدريبية والتوعية والإرشاد، إنخفضت نسبة المخالفات والعقوبات المتعلقة بإجراءات العمل من إجمالي عدد المخالفات، بنسبة 8% عن العام السابق.

نتج عن الإدارة العادلة للأجور إنخفض متوسط مستوى الدوران الوظيفي لعام 2021 و2020 بنسبة 27% مقارنة بعام 2019.

وبالرغم من إزدياد أعداد الموظفين بنسبة 5.2% عن العام السابق بالإضافة لاعتماد مجموعة من الترقيات والترفيعات على كافة المستويات الإدارية ارتفعت كلفة الرواتب بنسبة 1.5% فقط.

في مجال تدريب وتطوير الموظفين، ارتفع عدد الفرص التدريبية بنسبة 144% خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق، مقابل ارتفاع بكلفة التدريب بنسبة 93% وتم خلال العام توفير 13,826 فرصة تدريبية من خلال المنصة الإلكترونية للتدريب، في العديد من المواضيع المصرفية الأساسية، الرقابية والمهارات الإدارية والشخصية. كم استمر طرح المنافسات التدريبية الإلكترونية، حيث بلغ عدد المنافسات التدريبية خلال هذا العام 59 منافسة تدريبية وفرت 18,215 فرصة تدريبية في مختلف المجالات المصرفية، الرقابية، والمهارات الإدارية والشخصية.

واستمرت إدارة الموارد البشرية بتنفيذ برنامج التطور الوظيفي للوظائف التخصصية في دوائر الإدارة العامة مثل تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر، ويتضمن البرنامج تدريب متخصص في مجال العمل، تدريب على رأس العمل بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد بالإضافة إلى برنامج التطور الوظيفي للموظفين الجدد لدى الفروع، حيث أنهى البرنامج خلال هذا العام 13 موظفين، ويستفيد منه حالياً 33 موظف. كما حصل 17 موظف على شهادات مهنية متخصصة في مختلف مجالات العمل خلال هذا العام.

إدارة الشؤون الادارية

سلسلة التوريد:

تم إنشاء دائرة سلسلة التوريد بشهر آذار لعام 2021 بهدف تنظيم آلية الشراء والارتباط للعقود وفق أفضل الممارسات العالمية وبما يحقق أعلى درجات الشفافية والموضوعية فيما يتعلق بمشتريات البنك، وكذلك رفع كفاءة وسرعة عملية الشراء بما يضمن الترشيد الأمثل للمصاريف. وتم إعداد الهيكل التنظيمي ليشمل المشتريات والعقود و إدارة المستودعات حيث تم الإنتهاء من إعداد اجراءات عمل الدائرة وتحديث سياسة الارتباط والصرف وسياسة الموردين الخارجيين.

الدائرة الهندسية:

تم إعداد الهيكل التنظيمي للدائرة الهندسية وتحديد مهامها ورفدها بالمهندسين المدنيين والمعماريين تماشياً مع استراتيجية البنك لتطوير المشاريع الهندسية وتقديم الخدمات بجودة عالية. ولتلبية تطلعات البنك للتوائم مع أهداف التنمية المستدامة في مجال البيئة والطاقه المتجددة قامت الدائرة الهندسية بإطلاق مجموعة من المبادرات من ضمنها مشروع الطاقة الشمسية، حيث بلغ إنتاج الطاقة في المشروع خلال هذا العام 4,300,000 كيلو واط و بتوفير 1.225 مليون دينار وإعادة هيكلة شبكة المياه في مبنى الإدارة العامة من خلال تجميع مياه الأمطار وتدويرها والاستفادة منها في الري وتحسين نظام التهوية في المبنى.

الدائرة العقارية:

الدائرة العقارية مسؤولة عن إدارة عقارات البنك المستملكة وتسويقها. وقامت الدائرة خلال عام 2021 باستحداث منتج تمويلي خاص لمشروع فلل ضاحية الأندلسية ومنح العملاء مزايا إضافية والتي ساهمت في بيع 18 فيلا خلال العام. كما وتم بيع 65 عقار في سنة 2021 مقارنة ب14 عقار خلال العام السابق بقيمة 12.5 مليون دينار مقارنة 3 مليون دينار في العام السابق، محققة نمو في نسبة المبيعات 303% بعدد العقارات المباعة.

إدارة الائتمان

تم خلال عام 2021 إتمام عملية تأسيس وهيكلة أعمال ادارة الائتمان والثلاث دوائر التابعة لها والمتمثله في كل من دائرة مراجعة الائتمان، دائرة تحصيل ومعالجة الائتمان ودائرة توثيق وتنفيذ الائتمان وذلك بهدف تحقيق هدف حوكمة عمليات المنح الائتماني والفصل التام بين دوائر الأعمال ودوائر الائتمان وذلك من خلال تحديث واعتماد السياسة وجداول الصلاحيات الائتمانية الحديثه وتحديد الأهداف وتعديل إجراءات العمل الداخلية واستقطاب وتعيين عدد من الكفاءات البشرية وتنظيم علاقة دوائر الائتمان مع جميع دوائر البنك بما يضمن تحقيق النتائج المرجوة.

قامت دائرة مراجعة الائتمان خلال العام بإجراء الدراسات الائتمانية الشاملة الدورية لأكبر 20 عميل (مجموعة) مقترضة من البنك من كافة الجوانب المالية والائتمانية ووضع التوصيات للتعمل مع كل منها. كما تم إجراء الدراسات وتحليل أداء مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاعات الأكثر تضرراً نتيجة آثار جائحة كورونا لمساعدة الإدارة في وضع وتعديل السياسات والإجراءات للتعامل مع تلك القطاعات بما يحد من المخاطر ويساعد البنك في رفع مستوى جودة المحفظة الائتمانية. واصل البنك خلال عام 2021 جهوده لمعالجة العديد من الديون غير العاملة ورفع كفاءة التحصيل حيث تم خلال العام تحصيل ما نسبة 12% من قيمة الديون الغير عاملة، وإخراج ما نسبة 58% من تلك الحسابات من التصنيف ورد ما نسبة 1.2% من الفوائد المعلقة للإيرادات وإجراء جدولات أصولية لما نسبته 59% من إجمالي الديون غير العاملة بالاضافة لتطبيق نظام (Auto Hunting) والذي ساهم في تعزيز عمليات التحصيل.وقامت دائرة توثيق وتنفيذ الائتمان بإجراء مراجعة شاملة وتحديث لكافة اجراءات العمل لديها بما يتوافق ومتطلبات تطبيق السياسة وجدول الصلاحيات الائتمانية الجديد والعمل على أتمتة التقارير وكذلك تعزيز مبدأ الرقابة الثنائية والثلاثية مع الحفاظ على السرعه والدقه في أعمالها بما يخدم دوائر تنمية الأعمال والدوائر الأخرى التي تتعامل معها.

المجموعة الرقابية

دائرة إدارة المخاطر

استمرت إدارة المخاطر خلال العام 2021 بتطبيق خطة العمل الموضوعة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك للأعوام 2020-2021 والتي تم إعدادها انسجاماً مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبما يتوائم مع توجيهات الجهات الرقابية التي يعمل تحت مظلتها البنك، وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وقد تم خلال العام 2021 إنجاز ما يلي:

أمن المعلومات واستمرارية العمل:

في ظل الظرف الوبائي لجائحة كورونا، قام البنك خلال العام على الاستمرار في تنسيق أعمال لجنة استمرارية العمل لمواجهة تأثيرات الجائحة من خلال تجهيز عدة مواقع بديلة بالتنسيق مع الدوائر المعنية لعدد من دوائر البنك وذلك للحد من الاكتظاظ فيها وتحقيق التباعد الاجتماعي المطلوب وإدارة متطلبات العمل عن بعد. كما وشارك بإطلاق مشروع لتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات للبنك بما سيعمل على تحسين وأتمته تفعيل خطط استمرارية العمل لتكنولوجيا المعلومات وضمان توفر الأنظمة والتطبيقات ضمن أوقات معيارية تتيح لدوائر الأعمال الاستمرار في تقديم الخدمات دون انقطاع. وكذلك تفعيل أحدث أنظمة الحماية على مستوى الشبكات ومراكز البيانات.

واستمر البنك بالمحافظة على تواؤمه مع تعليمات البنك المركزي فيما يخص الحصول على شهادة معيار حماية بيانات عملاء البطاقات (PCI-DSS) بنسخته الثالثة V 3.2 وللسنة السادسة على التوالي وتطبيق متطلبات أمن الأنظمة الخاصة بخدمات الحوالات SWIFT، وبما يتواءم مع تعليمات البنك المركزي للتكيف مع المخاطر السيبرانية وتعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 2019)، والإطار التنظيمي للأمن السيبراني وتحديث سياسات وإجراءات أمن المعلومات بما يتوائم مع متطلبات الجهات الرقابية وتعليمات البنك المركزي الأردني. وتم خلال العام إجراء فحص لخطة استمرارية العمل (BCP) وخطة التعافي من الكوارث (DRP) لفرع قبرص بنجاح وتفعيل المواقع البديلة لمركز البيانات والأعمال والمشاركة في تطبيق معيار حماية البيانات الشخصية (GDPR) في الأردن وقبرص للامتثال لتعليمات البنك المركزي القبرصي للحفاظ على خصوصية بيانات العملاء.وتم خلال العام إعداد الدراسات الخاصة بتقييم المخاطر للأنظمة والبنية التحتية للعديد من المشاريع الحيوية وتحديد الضوابط الأمنية الواجب تطبيقها للتقليل من حجم المخاطر المحتملة، ومراقبة وتحليل التقارير الرقابية والتنبيهات الصادرة عن أنظمة الحماية لأمن المعلومات والتعامل مع الأحداث الأمنية والتشغيلية بشكل يومي بالتعاون مع المعنيين في البنك.

المخاطر الائتمانية:

عمدت الدائرة خلال العام على تسليم مهام عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار الابلاغ المالي رقم 9 إلى إدارة الشؤون المالية وتدريب فريق العمل المعني لضمان سلاسة انتقال المسؤوليات. وتم استحداث مجموعة من التقارير الرقابية التي تهدف لمراقبة المخاطر الائتمانية ضمن نظام إنذار مبكر (EWS) ومما يساعد في تعزيز عملية اتخاذ القرارات اللازمة وضمن الوقت المناسب. ذلك بالإضافة إلى دراسة وتقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتجات التسهيلات المقترحة من قبل دوائر تنمية الأعمال والمعروضة على إدارة المخاطر، ورفع التوصيات المناسبة وبما يكفل الحد من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

المخاطر التشغيلية:

ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر، فركزت المخاطر التشغيلية جهودها لدى البنك في التعرف، التقييم، المراجعة، المراقبة، ومحاولة التخفيف من حدة المخاطر والاستمرار في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية CRSA من خلال تطبيق النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية (CARE Web)، وقامت الدائرة على الاستمرار بمراجعة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالمراكز التنظيمية بهدف التحقق من تغطيتها، والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لجائحة كورونا وذلك من خلال الالتزام بخطة العمل الموضوعة، حيث تم عقد ورش عمل مع المراكز التنظيمية المعنية ضمن خطة العمل، لضمان تحديث مصفوفات المخاطر (Risk Matrix) بما يعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل والتطورات الحاصلة في البنك والبيئة المحيطة.

واستمرت الدائرة عملية التحديث على التقارير الرقابية الصادرة للإدارة التنفيذية، وبما يعكس أفضل الممارسات المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية (COSO) وتحليل تقارير التدقيق الداخلي والتقارير الرقابية الواردة من إدارة الامتثال وعكسها على هيكل المخاطر الخاص بالمراكز التنظيمية المعنية، ووضع الضوابط الرقابية المختلفة، مع العمل على تصنيف أحداث المخاطر التشغيلية الواردة في التقارير حسب أفضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على البنوك. كما واستمرت على مراجعة الضوابط الرقابية الخاصة بالفجوات الرقابية (Control GAP %)، وذلك من خلال دراسة فحوصات الالتزام الدورية للإجراءات الرقابية التي تقوم بها المراكز التنظيمية والفروع بالإضافة إلى تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية لدى البنك Key Risk Indicators على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة، باعتبارها نظام إنذار مبكر، والمشاركة في دراسة المشاريع والمبادرات والمنتجات الجديدة المعروضة على ادارة المخاطر، واجراء تقييم للمخاطر Risk Assessment))، ووضع الضوابط والإجراءات الرقابية الكفيلة لإنجاحها والتي تعد منطلقاً أساسياً للإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية .

المخاطر السوقية:

تقوم دائرة المخاطر السوقية بتحديد الإطار العام للتعرف وقياس وضبط المخاطر السوقية وفقاً للسياسات المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية، ومن خلال إعداد التقارير اليومية والشهرية والسنوية المختلفة، بالإضافة إلى إعداد الدراسات التحليلية المختلفة سواء المتعلقة بالقطاع المصرفي أو المطلوبة من إدارة البنك، وقد تم خلال عام 2021 العمل على تحسين جودة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل، وبما يلبي متطلبات الجهات التنظيمية والرقابية، وبحيث تستمر الدائرة في عملية الرقابة على الالتزام بالسقوف الواردة في السياسات المختلفة.

كما تم الانتهاء من إعداد خطة التعافي (Recovery Plan) وذلك لفروع الأردن، كما أن هناك خطة قائمة ومنفصلة لفرع قبرص.

وتم العمل على تحديث كافة السياسات المرتبطة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل وبما يعكس التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بالإضافة إلى الاستمرار في عملية تحديث إجراءات العمل المختلفة ذات العلاقة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل، بما يعكس أفضل الممارسات بهذا الخصوص.

إدارة مراقبة الامتثال

فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص وتماشياً مع أفضل الممارسات عالمياً، فقد تم استحداث واعتماد سياسة مكافحة الجرائم المالية للمؤسسات المالية والتي تتعلق بمكافحة الجرائم المالية بالبنوك المراسلة وتنظم آلية التعامل مع البنوك المراسلة وتصنيف حسابات البنوك المراسلة ودرجة مخاطرها، واستحداث واعتماد منهجية تصنيف مخاطر الدول والتي تبين الآلية التي يتم بناءً عليها تصنيف مخاطر الدول في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث كافة السياسات واجراءات العمل المعمول بها، وتحديث سياسة النهج القائم على المخاطر من خلال تعديل الآلية التي يتم احتساب مخاطر العملاء بناءً عليها، وتحديث الأنظمة الآلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستحداث سيناريوهات على الأنظمة لمواكبة التطورات المحلية والعالمية بهذا الخصوص، واستحداث نماذج اعرف عميلك جديدة بدلاً من النماذج القديمة من خلال إضافة وحذف بعض البيانات الموجودة فيها.

وفي مجال مكافحة الاحتيال والرشوة، ولغايات توفير أساليب الحماية وبرامج المراقبة التي من شأنها أن تساهم بكشف الاختراقات كإجراء استباقي سواء من جهات داخلية أو خارجية واستخراج تقارير يومية والتعامل مع تنبيهات وإجراءات معرفة مسبقاً على النظام، تم توقيع اتفاقية نظام شامل لمكافحة الاحتيال يعتمد على الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة مع شركة IBM من خلال وكيل الشركة بالاردن GCE ، مع تحديث واعتماد سياسة الإبلاغ، سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة قبول الهدايا والضيافة بالإضافة لإنشاء سياسة لتقييم مخاطر الرشوة والفساد، وبما يضمن تعزيز الامتثال وخلق بيئة الامتثال المناسبة لدى كافة المراكز التنظيمية.

وفي ما يتعلق بجانب التشريعات ولغايات الاستجابة لكافة متطلبات الجهات الرقابية فقد واصلت الدائرة أعمالها في هذا الخصوص والتعامل مع كافة التعاميم والتعليمات والاستعلامات الصادرة عن هذه الجهات، مع استمرار متابعة إلتزام مراكز العمل بها، والتأكد من توافق إجراءات العمل لدى المراكز التنظيمية مع التشريعات السائدة من خلال مراجعتها والمشاركة في إعداد أو تعديل إجراءات العمل.

وفي جانب الحوكمة، فقد تم تأسيس وحدة للحوكمة ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة تُعنى بالحاكمية المؤسسة وحاكمية تكنولوجيا المعلومات، وفيما يتعلق بحاكمية تكنولوجيا المعلومات فقد تم نقل تبعيتها من إدارة تكنولوجيا المعلومات إلى إدارة مراقبة الامتثال، وقد استمرت أعمالها لتحقيق التوافق الاستراتيجي بين أعمال البنك وتكنولوجيا المعلومات من خلال بناء منظومة السياسات والعمليات والمنهجيات وبما يضمن تحقيق الفوائد وتحسين الموارد وتقليل المخاطر، ولغايات توفير أفضل الأدوات والسبل لتعزيز أهداف الحاكمية وعلى جميع الأصعدة، فقد تم إعادة تشكيل لجان حاكمية تكنولوجيا المعلومات على مستوى إدارة البنك ولجنة إدارة التغيير على الأنظمة بالإضافة إلى إنشاء لجنة مختصة بإدارة الإبتكارات على مستوى الإدارة التنفيذية، مع مراجعة وتحديث الهياكل التنظيمية لدوائر الأعمال المسؤولة عن

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

تنفيذ عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، إنشاء وحدة مختصة بإدارة إستراتيجيات دوائر الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، مع ضبط ومركزية مشتريات تكنولوجيا المعلومات ومتابعة أداء الموردين من خلال إنشاء وحدة سلسلة التوريد، ووضع مؤشرات الأداء القياسية لعمليات حاكمية وإدارة تكنولوجيا المعلومات (KPIs)، وفحص خطة التعافي من الكوارث «IT DR Plan» وقياس مدى مواءمتها مع خطة إستمرارية العمل «BCP» ، وتحديث سياسات وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات حسب إطار COBIT 2019 ، مع تقديم تقارير دورية للجنة مجلس الإدارة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات تتعلق بمدى تطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات على جميع عمليات وخدمات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى إدارة ومراقبة ضوابط تكنولوجيا المعلومات من خلال نظام CRSA، وقياس رضا دوائر الأعمال عن خدمات ومشاريع وأعمال تكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية فقد تم البدء بتأسيس الوحدة والتي تهدف إلى التأكد من تطبيق التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية، ومراجعة السياسات وإجراءات العمل ذات العلاقة، وأيضاً إعداد الإجراءات والسياسات التي من شأنها إيجاد حاكمية مؤسسية جيدة بما يضمن حقوق أصحاب المصالح، بالإضافة إلى الاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة في موضوع الحاكمية المؤسسية والعمل على تطبيقها وبما لا يتعارض مع تعليمات الجهات الرقابية. وقد تم البدء بمراجعة وتعديل عدد من السياسات ذات الصلة.

التدقيق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق بتنفيذ مهمات التدقيق وفقاً لخطة التدقيق السنوية المقررة والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتسعى الدائرة من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خطتها المبنية على أساس نموذج تقييم المخاطر إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلي والتحكم المؤسسي وتقديم توكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة.

وفي هذا الإطار نفذت الدائرة العديد من مهمات التدقيق على فروع البنك المحلية ومراكز العمل والأنشطة الأخرى لدى البنك وزودت الإدارة ولجنة التدقيق بنتائج تلك الزيارات، بالإضافة إلى متابعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتفتيش البنك المركزي، وكذلك تم تنفيذ العديد من المهمات الخاصة غير المبرمجة.

وتقوم الدائرة وبشكل متواصل بتقديم الخدمات الإستشارية اللازمة لمراكز العمل وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات وإجراءات العمل وكذلك ورش العمل واللجان ذات العلاقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والحوكمة ودون المساس باستقلالية عمل إدارة التدقيق الداخلي.

وقامت الدائرة خلال عام 2021 بالاستمرار بالتنسيق مع مجموعة كيبكو من خلال المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالتدقيق الداخلي في المجموعة، وذلك لضمان استمرارية التعاون والاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بمنهجيات ووسائل التدقيق، وقد تم الاستمرار بتحديث برامج عمل التدقيق وأوراق العمل الخاصة بالفروع والدوائر والأنشطة المختلفة وضمان التوافق مع معايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وتماشياً مع معايير التدقيق الداخلي المتعلقة بعمليات توكيد الجودة قامت إدارة التدقيق الداخلي بتأسيس وحدة لتوكيد الجودة والتدقيق المستمر خلال عام 2021 بحيث تقوم بتنفيذ التقييم الداخلي لتوكيد الجودة على عمليات التدقيق الداخلي.

بالإضافة إلى الاستمرار في استخدام نظام تجميع وتحليل البيانات (ACL) والقيام بعملية استخراج التقارير اللازمة من خلاله وكذلك نظام إدارة أعمال التدقيق الداخلي (ComplyOne).

وعلى صعيد الكوادر البشرية فقد واصلت إدارة التدقيق تعزيز كوادرها بمدققين جدد مؤهلين، وشارك الموظفين بالعديد من الندوات التدريبية الوجاهية و/أو عن بعد بسبب ظروف جائحة كورونا.

وقامت إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة عدد من الملاحظات التي لا تزال قائمة وذلك لغايات تصويبها من الجهات المعنية، حيث تم تخفيض عدد تلك الملاحظات بعد قيام مراكز العمل بتصويب عدد منها.

بالإضافة إلى القيام بعمل تحسينات على نظام أتمتة أعمال التدقيق الداخلي (ComplyOne) وعدد من التطويرات عليه وذلك من خلال المتابعة مع الشركة الموردة لتلبية متطلبات إدارة التدقيق الداخلي ومراكز العمل.

مشاركة إدارة التدقيق الداخلي كعضو استشاري في اللجان المتعلقة بمشروع تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وإنشاء مركز بيانات جديد وتحديث شبكة البنك بالإضافة إلى تطبيق متطلبات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالأمن السيبراني.

إدارة الشؤون المالية

إستكملت إدارة الشؤون المالية ما بدأت به خلال العام السابق من تطوير على الإجراءات الرقابية ومعالجة الملاحظات المتعلقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وتم مراجعة وتحديث إجراءات العمل والسياسات الخاصة بالدائرة واتفاقيات الارتقاء بمستوى الخدمة مع مراكز العمل الأخرى بالإضافة إلى استحداث سياسة لتنظيم عملية إعداد البيانات المالية مع توزيع المهام والمسؤوليات على مختلف دوائر البنك ذات العلاقة بما يضمن المزيد من الدقة والسرعة في إنجاز الأعمال.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2021

هذا وقد أوكلت لإدارة الشؤون المالية مهام جديدة، تشمل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لفروع البنك في الأردن وقبرص والشركات التابعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية وتعليمات البنك المركزي الأردني بالخصوص مع إعداد التقارير والإفصاحات ذات العلاقة. بالإضافة إلى احتساب ومتابعة نسبة تغطية السيولة (LCR) وفقاً لمعيار بازل III وتعليمات البنك المركزي الأردني بالخصوص على مستوى فروع الأردن وقبرص والمجموعة المصرفية.

وحيث أن إدارة الشؤون المالية هي المسؤولة عن التزام البنك بالمعايير الدولية للتقارير المالية، فقد تم خلال العام التعاقد مع خبير إكتواري واحتساب الإلتزامات الناشئة عن منافع الموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) لضمان التطبيق الكامل لكافة المتطلبات الواردة في المعيار.

إدارة الشؤون القانونية

تمكنت إدارة الشؤون القانونية خلال العام 2021 من تحصيل نحو 19,470 مليون دينار من الديون القائمة المتخذ بها إجراءات قانونية، وهذا ما يمثل أكبر حجم تحصيل سنوي من الديون المتخذ بها إجراءات خلال جميع السنوات الماضية. كما تمكنت الدائرة من تحصيل نحو 822 ألف دينار من الديون المعدومة أو خارج المركز المالي خلال العام.

وقد بلغ عدد الإجراءات التي قامت بها الدائرة القانونية أمام القضاء (مثل تسجيل القضايا، حضور الجلسات، التنفيذ، المزادات، الحجوزات، ... إلخ) بحدود 10143 إجراء، وبلغ عدد المشورات القانونية ومراجعات العقود التي قُدّمت من الدائرة القانونية لإدارات وفروع البنك بحدود 10922 مشورة وعقداً، بزيادة واضحة عن حجم الأعمال خلال السنوات السابقة.

وضمن مسؤولية الدائرة القانونية عن متابعة أعمال البركة مول المملوك للبنك، استطاعت الحفاظ على استمرارية عمل المول، وتمكنت الدائرة من تأجير 13 محلاً جديداً داخله خلال العام 2021.

يضاف إلى ذلك استمرار الدائرة في تقديم الدراسات لإدارة البنك حول القوانين الجديدة والتعديلات ذات الأثر على العمل المصرفي، وتعميم الثقافة القانونية على الدوائر والفروع، إضافة إلى مشاركة الدائرة في لجان وأعمال البنك المختلفة.

دائرة الاستراتيجية والتسويق

تم خلال العام استحداث دائرة تحليل الاستراتيجية والسوق والتي بدورها قامت بإعداد الخطة الإستراتيجية للأعوام 2021-2025 والتي أخذت بعين الإعتبار التطورات والتوجهات العالمية في القطاع المصرفي ومقارنة لوضع البنك وخدماته مع البنوك المحلية والإقليمية، حيث تم في الخطة الاستراتيجية تحديد المحاور والأهداف الإستراتيجية والمبادرات، والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التطورات في مجال الرقمنة والتكنولوجيا والتي تهدف إلى تحسين مستوى رضا العملاء وتطوير الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجاتهم كما تم إطلاق نظام لإدارة ومتابعة الاستراتيجية.

وواصلت دائرة التسويق خلال العام عملها وتنفيذ خطتها التسويقية لترويج منتجات وخدمات البنك باستخدام مختلف قنوات الإتصال الفعالة، وذلك من أجل تركيز صورة ذهنية مميزة لدى فئات المجتمع المختلفة.

وتمثلت أهم إنجازات دائرة التسويق للعام 2021 بإطلاق عدة حملات منها حملة خاصة بالقروض الشخصية والسكنية وحملة لتسويق مشروع فلل الأندلسية من خلال تخفيض سعر الفائدة ومزايا أخرى، كما تم إطلاق حملتين على بطاقات ماستركارد الائتمانية، منها لترويج برنامج التقسيط بفائدة 0% وأخرى تؤهل العملاء للدخول بالسحب الأسبوعي على مليون نقطة في برنامج الولاء والمكافآت، كما وتم إطلاق حملة خاصة بمستخدمي بطاقات ماستركارد المدفوعة مسبقاً حيث أهلتهم للدخول بالسحب اليومي على جوائز نقدية عند استخدام البطاقة للشراء أونلاين. كما قامت الدائرة بإطلاق حملة ترويجية تخص خدمة ويسترن يونيون الرقمية لعملاء البنك والجمهور أهلتهم للدخول بالسحب الأسبوعي على جوائز نقدية عند إرسال حوالاتهم باستخدام هذه الخدمة عبر الموقع الإلكتروني أو من خلال تطبيق ويسترن يونيون.

وفي إطار التسويق الرقمي، استمرت الدائرة بمواكبة التطور التكنولوجي وعمل حملات إعلانية على مواقع التواصل الإجتماعي ومتابعة نتائجها للتأكد من الوصول للفئة المستهدفة، بالإضافة إلى إدارة موقع البنك الإلكتروني وتحديثه باستمرار.

وبما يخص أعمال وحدة جـــــــودة الخدمة، تم تنفيذ 121 زيارة للفروع للتأكيد على ضرورة تطبيق معايير تقديم الخدمة وتحضير التقارير الشهرية التي تقوم على قياس مدى درجة التزام الفروع بمعايير الجودة وإجراءات السلامة العامة خلال جائحة كورونا المتبعة لدى البنك. وتم الاتصال مع (1026) عينة من العملاء الذين تقدموا بطلبات للحصول على التسهيلات الائتمانية أو الحصول على الخدمات المصرفية المختلفة للاستفسار عن جودة الخدمة المقدمة في البنك وإعداد التقارير الشهرية الخاصة بخدمة العملاء.

المسؤولية الاجتماعية

تمكن البنك خلال عام 2021 من التعامل مع الظروف الغير عادية التي ألمت بالعالم ومواجهتها والتغلب عليها، واستطاع ترسيخ مكانته في مجال المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن الأمم المتحدة من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج الهادفة لتحقيق الأثر المستدام للمستفيدين والمجتمع المحلي. حيث نجح البنك في تفادي آثار الجائحة ومواصلة دوره المجتمعي، و إيجاد الحلول المناسبة من خلال تقديم الدعم والتبرع للمبادرات الوطنية والمجتمعات المحلية مع التركيز على المحاور الاساسية والركائز الهامة وفي عدة مجالات، من أبرزها الصحة والشباب، مكافحة الفقر، حماية البيئة، التعليم ودعم الأيتام، وغيرها مما يسهم في تمكين الاقتصاد الوطني. هذا وقد أصدر البنك الأردني الكويتي خلال الربع الأخير من العام 2021 تقرير الاستدامة الأول الذي يبرز إنجازات البنك فيما يتعلق بكونه «أكثر من بنك»، وكذلك فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد البيئية، والأداء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز السياسات الداخلية واعتماد المبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة بالاستدامة.

أولاً : مبادرات البنك في مجال خدمة المجتمع

بهدف تجسيد قيم التكافل الاجتماعي، واصل البنك خلال العام 2021 جهوده في العمل الإنساني وخدمة المجتمع بتقديم الدعم للعديد من الجمعيات الخيرية العاملة بالمملكة والجهات المعنية بالعمل الإنساني، ومشاريع تنمية وتأهيل المجتمعات الأقل حظاً في المحافظات والألوية، حيث استمر في دعم الصندوق الأردني الهاشمي «حملة البر والإحسان»، والهيئة الخيرية الهاشمية، وكذلك مبرة أم الحسين للأيتام التي تعود منافعها على أطفال المبرة، كما استمر البنك خلال العام بكفالته السنوية للمنزل التابع لقرى الأطفال (SOS) الأردنية في مدينة إربد. وكعادته، واصل تنظيم أنشطة وبرامج مختلفة لموظفيه، والتي ترمي إلى تعزيز قيم التعاون والتضامن فيما بينهم، حيث تابع البنك دعمه المادي السنوي لتكية أم علي لتوزيع طرود الخير على الأسر العفيفة والمحتاجة.

ثانياً: التعليم والتأهيل

إيماناً منه بأهمية قطاع التعليم والتدريب وأثرهما الإيجابي في مجتمعنا المحلي، استمر البنك في تقديم الدعم السنوي لمركز الحسين للسرطان والذي يهدف إلى تقديم الدعم للطلاب من مرضى السرطان لتمكينهم من الاستمرار في مسيرتهم التعليمية، فقد قام البنك خلال عام 2021 بتقديم دعم لبرنامج التعليم الخاص للمرضى، حيث يغطي الدعم جزء من تكاليف الدراسة ل 45 طالب وطالبة في المركز خلال فترة العلاج، بالإضافة إلى دعم عدد كبير من الطلاب في تغطية تكاليف الجامعة.

هذا وتابع البنك خلال العام انجازاته في هذا المجال بما يخص تمكين المرأة، حيث وقع إتفاقية شراكة مع Global Girl Project – وهي منظمة دولية تعمل على إحداث تغيير مجتمعي حقيقي في العالم النامي، من خلال تدريب الشابات وتعليمهن وتمكينهن، حيث أعد البنك برنامج تدريبي يهدف لتعليم

أساسـيات القيـادة. كما قام بتوقيع اتفاقية تعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة UN Women تهدف إلى دعم البنك للمبادرات التي تساهم في تمكين المرأة في المجتمع وتعزيز دورها في التنمية المجتمعية.

ثالثاً : مجال الصحة

استمراراً لدوره في دعم القطاع الطبي لتمكينه من مجابهة فيروس كورونا، قام البنك بتقديم مولدات أكسجين لمستشفى جرش الحكومي لدعم جهوده في مجابهة هذا الوباء، كما تابع عمله الخيري في تقديم جهاز التراساوند لعيادة المفرق التابعة للجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة. كما تابع البنك خلال العام دعمه للعديد من الأنشطة لدعم القطاع الصحي ومساندة المؤسسات والهيئات المعنية بالرعاية الطبية، حيث شارك فريـق البنـك لكـرة القـدم فـي فعاليـات بطولـة «هـدف مـن أجـل الحيـاة" والتـي نظمهـا مركـز الحسـين للسـرطان للعـام الثامـن علـى التوالـي، دعماً منه لمرضى السرطان في مركز الحسين. كما استمر في تقديم دعمه السنوي «للجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني» و«جمعية الأسرة البيضاء» وجمعية أصدقاء مرضى الكلى.

وشارك موظفو البنك خلال العام 2021 في حملتين للتبرع بالدم والتي نظمهما بالتعاون مع بنك الدم الوطني، لتقديم الدعم للمرضى والمحتاجين للدم من أبناء المجتمع الأردني. كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في كل عام في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه للمركز. كما شارك البنك بتقديم الرعاية لمعرض «لوحة أمل» بالتعاون مع جمعية حرير الخيرية وذلك بهدف دعم الاطفال اللاجئين والأيتام والأقل حظاً وتوفير الشعر المستعار لمرضى السرطان. وكعادته في كل عام، قام البنك بالمشاركة في حملة التوعية بسرطان الثدي وسرطان البروستاتا المنظمة من قبل مركز الحسين للسرطان، هذا بالإضافة لتبرعه بتغطية تكاليف فحص ماموجرام للنساء في مستشفى الحياة.

رابعاً: البيئة

إيماناً منه بمسؤوليته الاجتماعية وضرورة الحفاظ على البيئة، وفي إطار إهتمامه وسعيه للارتقاء بالوعي تجاه قضايا البيئة، ومن باب حرصه على تعزيز مبدأ التشاركية والتنسيق مع مختلف المؤسسات لتنفيذ الأنشطة والبرامج الهادفة إلى الحفاظ على بيئة نظيفة، قام البنك بدعم النشاط البيئي التطوعي «حملة النظافة» والذي نظمته جمعية البيئة الأردنية بالتعاون مع جامعة العلوم التطبيقية.

كما قام برعاية حفل سنوي خاص بنادي الروتاري – نهر الأردن وذلك لدعم أهداف الحفل الخيرية لجمع ريع التذاكر لشراء صناديق اعادة تدوير للمحافظة على البيئة. وواصل دعمه السنوي للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، هذا بالإضافة لتجديد عضويته السنوية في جمعية إدامة للطاقة والمياه.

خامساً: دعم الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة

إستمراراً لأنشطته الخاصة بالمسؤولية المجتمعية ودعمه المستمر لكافة فئات المجتمع المحلي وخصوصاً أبطال الوطن من ذوي الإحتياجات الخاصة وتشجيعاً لهم للمضي قدماً في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم الرياضية، فقد تابع البنك تقديم الدعم لعدة ماراثونات خلال العام وشارك فيها عدد من أبطال الماراثون في المملكة من ذوي الإحتياجات الخاصة واستطاعوا تحقيق المراكز الأولى، هذا بالإضافة لدعم الأنشطة الرياضية للجنة البارالمبية في عدة بطولات لرفع الأثقال لذوي الإحتياجات الخاصة والذين استطاعوا تحقيق ميداليات ذهبية في بطولة بارالمبياد طوكيو وبطولة العالم ، حيث قام البنك بتكريم هؤلاء الأبطال في مقر الإداره العامة.

كما استمر البنك في تقديم الدعم المادي والتبرعات للعديد من أندية وجمعيات الصم والمكفوفين وذوي الإحتياجات الخاصة، كما قام بتقديم الدعم للأولمبياد الخاص الأردني لدعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لعدد من الجمعيات لمساعدتها في تحقيق أهدافها، كجمعية الصحة النفسية، ومركز بدوة للتربية الخاصة، وغيرها من الجمعيات والمراكز ذات الصلة. وتابع البنك خلال العام 2021 دعمه لجمعية غرب إربد للتحديات الخاصة حيث قام بالتبرع بأجهزة لاب توب لعدد من الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية، بالإضافة لتبرعه بأجهزة لاب توب لجمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة.

هذا وتجسيداً وترجمة لمسؤوليته الاجتماعية التي ينهض بها البنك فقد قام بتكريم طالبتان لتفوقهما في الثانوية العامة، وهما من فاقدي البصر في جمعية الضياء لرعاية المكفوفين وقدم دعماً لاستكمال دراستهما الجامعية. ودعماً منه للحد من أوجه عدم المساواة والالتزام بتحسين وتقوية ظروف المدن والمجتمعات المحلية، شارك البنك بدعم فعاليات اليوم المفتوح لليوم العالمي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما جدد البنك تعاونه للسنة الثانية مع مبادرة «العجلات الخضراء» والمتضمنة جمع الأغطية البلاستيكية وعلب الألمنيوم وإرسالها لنقاط التجميع لدى منظمي المبادرة، حيث يتم فرزها وتدويرها وتخصيص إيراداتها لإعانة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديداً المصابين بالشلل الدماغي، بهدف تحسين نوعية حياتهم التعليمية والعلاجية وشراء الكراسي المتحركة المخصصة لهم.

كما قام البنك بتقديم الدعم للمسابقة الإعلامية التي نظمها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول قضايا حقوق الأشخاص المعاقين والتي تساهم في نشر ثقافة التنوع وتعزيز إحترام الإختلاف من خلال تناول موضوعي بعيد عن التنميط لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً: دعم الحركة الثقافية والفنية

واصل البنك خلال العام 2021 دعمه لعدد من الأنشطة الفنية والأعمال الأدبية والبحث العلمي، من خلال تقديم الرعاية لعدد من المهرجانات والملتقيات والفرق الفنية والتراثية والمسرحية، حيث استمر في تقديم دعمه السنوي للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة ونادي جرش فيما يخص تطوير مرافقه الثقافية. كما قدم الرعاية لمسابقة الثقافية لمدارس الجامعة.

هذا وقام البنك في سياق تواصله مع الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية، برعاية مؤتمر الرواية الأردنية السابع الذي نظمته جامعة اليرموك / مكتبة الحسين بن طلال، ومديرية ثقافة إربد، بمشاركة أدباء ونقاد وروائيين ومهتمين في مجال الرواية من داخل الأردن وخارجه واستمر في تقديم الدعم للكتاب والمؤلفين الأردنيين باقتناء نسخ من مؤلفاتهم.

سابعاً : الرياضة

تعزيزاً لدوره الريادي بأهمية الرياضة والشباب، واصل البنك خلال العام تقديم الدعم والمبادرات الخاصة بتبني ودعم فئة الشباب، قام البنك بدعم مسابقة الاتحاد الرياضي للجامعات الأردنية والتي أقيمت في مدينة العقبة. وواصل البنك رعايته السنوية لدوري صغار عدة مدارس لكرة السلة والقدم منهم مدرسة المشرق، المدارس الأمريكية الحديثة ومدرسة المعمدانية، كما قام البنك خلال العام بتقديم الدعم للنادي الأهلي للمساهمة في برامجه الرياضية لفئة لشباب.

ثامناً : دعم الفعاليات الإقتصادية ومنظمات المجتمع المدني

شارك البنك خلال العام في عدد من الفعاليات التي تخص منظمات المجتمع المدني والفعاليات الإقتصادية والمؤتمرات، حيث قام برعاية الملتقى الطلابي شبه الإقليمي الأول لمدارس الجامعة الأولى وملتقى «الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا» والذي نظمه بالتعاون مع جمعية البنوك.

كما استمر في تقديم الدعم للهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين والتي تقوم على الدعم وجمع التبرعات للمصابين العسكريين. من ناحية أخرى، يعمل البنك على الاستفادة من خدمات المتقاعدين العسكريين في أعمال إدارة الأمن والحماية لمرافق البنك وممتلكاته بالتعاون مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2020 و 2021

المبالغ بآلاف الدنانير

	2021	2020
أهم بنود الدخل		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	94,003	93,242
إجمالي الدخل	111,889	108,216
صافي الأرباح قبل الضريبة	12,073	(5,579)
صافي الأرباح بعد الضريبة	7,705	(4,511)
حصة السهم من صافي الربح / دينار	0.051	(0.030)
أهم بنود المركز المالي		
مجموع الموجودات	3,005,137	2,809,895
التسهيلات الائتمانية بالصافي	1,687,287	1,556,513
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	2,030,379	1,951,446
حقوق الملكية	467,674	456,432

	2021	2020
أهم النسب المالية		
نسبة كفاية رأس المال	%18.94	%19.39
نسبة الرفع المالي	%15.6	%16.2
مؤشرات الكفاءة		
المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات	%73.7	%66
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل	%61.9	%56.9
مؤشرات نوعية الموجودات		
إجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة/إجمالي التسهيلات	%7.99	%11
نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة	%67.7	%55.5

خطة العمل لعام 2022

توافقاً مع إستراتيجية البنك وخطط التطوير والابتكار، يعتزم البنك إلى تحقيق الأهداف والمبادرات التالية في عام 2022:

تطوير الموارد البشرية

- رفع الإنتاجية والكفاءة المطلوبة للأداء الوظيفي المثالي من خلال تقديم برامج مهنية لتوجيه الموظفين وتدريبهم وتطويرهم بالإضافة إلى تحفيز بيئة التميز بالأداء وتعزيز المنافسة العادلة وزيادة انتماء وارتباط الموظفين بالبنك من خلال إستكمال تطبيق برنامج تقييم الوظائف الذي يعمل على إعاده تقييم الأوصاف الوظيفية لجميع المناصب الوظيفية المعمول بها لتعزيز النمو الوظيفي الشخصي والمهني والاستمرار في استقطاب المواهب ذوي الكفاءة العالية.

التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي

- تنفيذ الحلول القائمة على التكنولوجيا السحابية وتحديث تكنولوجيا مراكز البيانات في موقع البيانات الرئيسي وموقع التوافرية والموقع البديل لتهيئة البنية التحتية المناسبة لتوفير أعلى مستوى توافرية وضمان تنفيذ خطط استمرارية الأعمال وتحديث تكنولوجيا الاتصالات والشبكات في كافة مواقع البنك في مبنى الادارة والفروع.
- تطبيق برنامج ادارة الدعم الفني والخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات (IT Service Management) واستكمال أتمتة العمليات باستخدام الروبوت وأحدث البرامج لتحسين الكفاءة التكنولوجية.
- تطبيق أنظمة الربط البيني بين جميع أنظمة البنك للوصول الى أحدث الممارسات والتطورات في التكنولوجيا البنكية وبالأخص (Open Banking).

تطوير الأعمال (المنتجات والخدمات)

- مواصلة البنك جهوده لمعالجة العديد من الديون غير العاملة ورفع كفاءة التحصيل وتسويق العقارات المستملكة.
- مراجعة ومعالجة وضع المحفظة الائتمانية والقيام بإجراءات مدروسة لتخفيض التركز في محفظة تسهيلات الشركات الكبرى وتحسين نوعية المحفظة والتوسع في أعمال تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة عن طريق استقطاب عملاء جدد من شرائح مختلفة وطرح تسهيلات جديدة مخصصه لدعم المشاريع الناشئة.
- توسيع قدرات وتقنيات الدفع الرقمية كخدمات المحافظ الالكترونية والدفع عن بعد عبر الهاتف النقال، والخدمات المصرفية عبر التطبيق الإلكتروني JKBMobile.
- تطبيق برنامج سير العمل لأتمته عمليات فتح الحساب وتحديث البيانات والقروض وعمليات التسهيلات.
- إطلاق خدمات جديدة لعملاء قبرص من ضمنها الخدمات الالكترونية لتحسين جودة الخدمة المقدمة وضمان تنفيذ العمليات بأسرع وقت.
- مواصلة العمل لتطوير المنتجات القائمة وطرح منتجات جديدة لتحقيق التنافسية في السوق المصرفي بالإضافة إلى إطلاق منتجات صديقة للبيئة ضمن منهجية الاستدامة المؤسسية التي يسعى البنك اليها من خلال سلسة متكاملة من المنتجات الصديقة للبيئة والتوسع في منتجات البطاقات وخدمات الدفع وخدمات الدفع الرقمية.

إدارة المخاطر وبرامج الحماية

- استكمال تطبيق تعليمات الأمن السيبراني الجديدة والتكيف مع المخاطر السيبرانية وتطبيق الأسس والضوابط والتدابير المتعلقة بها تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

المسؤولية الاجتماعية

- التوسع في دعم المبادارات المجتمعية التي تهدف لزيادة تمكين المرأة والأفراد و المؤسسات في المجتمع المحلي بالإضافة الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتوافق مع استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية.

تجربة العملاء

- إنشاء دائرة تجربة العملاء لتقييم وتطوير تجربة العميل والارتقاء بها إلى أعلى المستويات في كافة مراكز تقديم الخدمات.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي ("البنك") وشركاته التابعة (معا "المجموعة") كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، وأدائهم المالي الموحد وتدفقاتهم النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير مبينة في فقرة *مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة* من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة	
	- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة الى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرناها، وفقا لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأيا منفصلا حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. كما تمارس المجموعة أحكاما هامة وتضع عددا من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاما حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني في الإيضاحات رقم (٢و٣) حول هذه القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالفروقات بين المعيار الدولي رقم (٩) كما هو واجب التطبيق وما تم تطبيقه وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص والسياسات المحاسبة الهامة المطبقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاما هامة وتضع عددا من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة والقيمة المتوقعة من الضمانات المقابلة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١: ➢ قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ قمنا باختيار عينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. ➢ قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدني في كل مرحلة. - تقييم النموذج الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث أثر كوفيد ١٩ على النظرة المستقبلية، ومعلومات الاقتصاد الكلي، واحتمالية التعثر، والخسائر الناتجة عن التعثر والأوزان الترجيحية المرتبطة بها. ➢ وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناء على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات

	➢ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧). ➢ قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقا للتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) والتأكد من ان البنك قام بتسجيل ايهما أشد وفقا لكل مرحلة. ➢ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) ورقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة يتم إدراج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك بقيمة التملك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي على أسس وطرق معتمدة بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، ويتم قيد أي تدني في قيمتها اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة معتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين. نظرا لأهمية هذه التقديرات والفرضيات المعتمدة في تقدير القيمة العادلة فأنها تعتبر أحد المخاطر الهامة والتي قد تؤدي لخطأ جوهري في القوائم المالية الموحدة والتي قد تنشأ من عدم دقة التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وأي تدني ناتج عن انخفاضها. كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٤) حول القوائم المالية الموحدة، فقد بلغت قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بمبلغ ١٣١,٩٦٦,١٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.	لقد قمنا باتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة للقيمة العادلة وأي تدني في القيمة: - تقييم منهجية الإدارة في تقدير القيمة العادلة للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة. - مراجعة تقارير المخمنين العقاريين المكلفين من الإدارة لتقييم تلك العقارات. - تقييم استقلالية وخبرة هؤلاء المخمنين التي قامت الإدارة بتعيينهم لتقييم العقارات. - مقارنة أسعار البيع الفعلية مع القيمة الدفترية للعقارات كما في ٣١ كانون الأول٢٠٢١. - اعادة احتساب قيمة التدني على هذه الموجودات والتي تمثل الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية ولكل من هذه الموجودات لى حدا. - تقييم كفاية الإفصاح حول الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والمبينة في الإيضاح رقم (١٤).

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم نحصل عليها بعد، فإن مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث إذا كانت تتضمن أخطاء جوهرية، فانه علينا إبلاغ هذا الأمر للقائمين على المكلفين بالحوكمة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤوله عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضروريا لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دائما عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة (تابع)

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جدا أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالنيابة عن برايس وترهاوس كوبرز "الأردن"

حازم صبابا
إجازة رقم (٨٠٢)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠٢٢

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021	2020
		دينـــار	دينـــار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	317,205,145	361,869,605
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	142,138,455	136,758,518
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	6	10,000,000	10,000,000
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	7	1,687,286,812	1,556,512,833
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	8	4,133,548	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	74,979,107	85,867,274
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	494,569,305	402,110,610
ممتلكات ومعدات بالصافي	11	33,850,914	28,527,698
موجودات غير ملموسة بالصافي	12	5,664,986	1,964,717
موجودات ضريبية مؤجلة	21	43,487,269	36,718,616
موجودات أخرى	14	178,976,591	170,574,955
حق إستخدام أصول مستأجرة	13	12,844,569	13,347,577
موجودات محتفظ بها بهدف البيع	47	-	5,642,817
مجموع الموجودات		**3,005,136,701**	**2,809,895,220**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	166,945,457	173,687,677
ودائع عملاء	16	1,937,299,470	1,877,550,483
تأمينات نقدية	17	93,079,208	73,895,317
أموال مقترضة	18	239,115,636	128,255,444
مخصصات متنوعة	19	12,478,231	14,303,613
أسناد قرض	20	11,000,000	11,000,000
مخصص ضريبة الدخل	21	9,745,645	2,176,841
مطلوبات ضريبية مؤجلة	21	4,642,969	2,555,136
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	13	12,530,503	12,389,957
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	47	-	1,529,164
مطلوبات أخرى	22	50,625,524	56,119,661
مجموع المطلوبات		**2,537,462,643**	**2,353,463,293**
حقوق الملكية			
رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع	23	150,000,000	150,000,000
الإحتياطي القانوني	24	97,254,251	96,043,640
الإحتياطي الاختياري	24	133,444,584	131,023,362
صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة	25	7,044,559	4,571,425
أرباح (خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	19	558,921	(565,736)
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	47	-	(22,185)
الأرباح المدورة	26	79,094,033	75,381,421
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		467,396,348	456,431,927
حقوق غير المسيطرين		277,710	-
مجموع حقوق الملكية		**467,674,058**	**456,431,927**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,005,136,701**	**2,809,895,220**

رئيس مجلس الإدارة المدير العام التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021	2020
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	28	127,163,571	135,508,453
ينزل :الفوائد المدينة	29	42,823,508	50,697,008
صافي إيرادات الفوائد		**84,340,063**	**84,811,445**
صافي إيرادات العمولات	30	9,662,696	8,430,916
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**94,002,759**	**93,242,361**
أرباح عملات أجنبية	31	2,722,720	2,940,750
(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	8	(303,783)	-
(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين	9	(89,987)	(407,041)
توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	1,068,858	2,768,310
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	2,132,280	-
إيرادات أخرى	32	12,355,910	9,671,804
إجمالي الدخل		**111,888,757**	**108,216,184**
نفقات الموظفين	33	29,892,235	28,868,000
إستهلاكات وإطفاءات	11 و12	4,470,471	4,715,649
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	28,707,400	38,986,214
(المسترد من) مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة		(248,939)	1,485,714
(المسترد من) خسائر إئتمانية متوقعه بنوك ومؤسسات مالية	4 و5	(53,567)	5,966,519
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه إستثمارات	10	2,142,782	5,783,115
مخصصات متنوعة	19	2,300,042	2,085,019
مصاريف أخرى	34	32,605,633	25,904,705
إجمالي المصروفات		**99,816,057**	**113,794,935**
الربح (الخسارة) للسنة قبل ضريبة الدخل		**12,072,700**	**(5,578,751)**
ينزل : مصروف (الوفر) في ضريبة الدخل للسنة	21	4,367,863	(1,606,291)
الربح (الخسارة) للسنة من العمليات المستمرة		**7,704,837**	**(3,972,460)**
صافي (الخسارة) من العمليات غير المستمرة	47	-	(538,815)
الربح (الخسارة) للسنة		**7,704,837**	**(4,511,275)**
يعود الى:			
مساهمي البنك		7,738,243	(4,511,275)
حقوق غير المسيطرين		(33,406)	-
حصة السهم من الربح (الخسارة) العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض):			
الربح (الخسارة) للسنة	35	**0.052**	**(0.030)**
الربح (الخسارة) من العمليات المستمرة للسنة	35	**0.052**	**(0.026)**
(الخسارة) من العمليات غير المستمرة للسنة	35	**0.000**	**(0.004)**

رئيس مجلس الإدارة المدير العام التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية كما في 31 كانون الأول 2021

	2021	2020
	دينـــار	دينـــار
الربح (الخسارة) للسنة	**7,704,837**	**(4,511,275)**
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة - أدوات الدين	308,573	542,652
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة - أدوات الملكية	1,792,948	1,735,266
أرباح (خسائر) إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	1,124,657	(565,736)
إجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة	**10,931,015**	**(2,799,093)**
يعود الى:		
مساهمي البنك	10,964,421	(2,799,093)
حقوق غير المسيطرين	(33,406)	-

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البيـــــــــــــــــــــان	رأس المال المكتتب به والمدفوع	إحتياطيـــات		صافي إحتياطي			الأربـاح مـدورة	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
		قانونـــــي	إختيـــاري	تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	أرباح (خسائر) اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع				
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2021										
الرصيد في بداية السنة	150,000,000	96,043,640	131,023,362	4,571,425	(565,736)	(22,185)	75,381,421	456,431,927	-	456,431,927
الربح (الخسارة) للسنة	-	-	-	-	-		7,738,243	7,738,243	(33,406)	7,704,837
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة	-	-	-	2,079,336	-	22,185	-	2,101,521	-	2,101,521
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	393,798	-	-	(393,798)	-	-	-
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	-	-	-	-	1,124,657	-	-	1,124,657	-	1,124,657
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	2,473,134	1,124,657	22,185	7,344,445	10,964,421	(33,406)	10,931,015
حقوق غير المسيطرين نتيجة إعادة تصنيف شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	311,116	311,116
المحول إلى الإحتياطيات	-	1,210,611	2,421,222	-	-	-	(3,631,833)	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	150,000,000	97,254,251	133,444,584	7,044,559	558,921	-	79,094,033	467,396,348	277,710	467,674,058
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2020										
الرصيد في بداية السنة	100,000,000	96,043,640	181,023,362	2,296,466	-	(17,829)	80,186,800	459,532,439	-	459,532,439
(الخسارة) للسنة	-	-	-		-	-	(4,511,275)	(4,511,275)	-	(4,511,275)
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة	-	-	-	2,282,274	-	(4,356)	-	2,277,918	-	2,277,918
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	(7,315)	-	-	7,315	-	-	-
خسائر إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	-	-	-	-	(565,736)	-	-	(565,736)	-	(565,736)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	2,274,959	(565,736)	(4,356)	(4,503,960)	(2,799,093)	-	(2,799,093)
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصاريف رفع رأس المال	-	-	-	-	-	-	(301,419)	(301,419)	-	(301,419)
الأرباح الموزعة - إيضاح 27	50,000,000	-	(50,000,000)	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	150,000,000	96,043,640	131,023,362	4,571,425	(565,736)	(22,185)	75,381,421	456,431,927	-	456,431,927

* من أصل الأرباح المدورة مبلغ 43,487,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 36,718,616 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

* يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3,009,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 3,246,661 دينار كما في 31 كانون الأول 2020، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

- بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، ويحظر التصرف بالفائض من المبلغ بعد التقاص - إن وجد - .

- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	2021	2020
		دينـــار	دينـــار
الأنشطة التشغيلية:			
الربح (الخسارة) للسنة قبل ضريبة الدخل		12,072,700	(6,117,566)
صافي (الخسارة) الربح من العمليات المستمرة			
تعديلات :			
إستهلاكات وإطفاءات		4,470,471	4,715,649
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات مباشرة		28,707,400	38,986,214
(المسترد من) مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة		(248,939)	1,485,714
(المسترد من) مخصص خسائر ائتمانية متوقعه بنوك		(53,567)	5,966,519
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه إستثمارات		2,142,782	5,783,115
صافي إيرادات الفوائد		(20,659,697)	(14,611,297)
مخصص تعويض نهاية الخدمة		2,342,268	2,288,712
مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة		600,000	360,000
خسائر بيع موجودات مستملكة		2,271,861	533,974
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		(36,495)	(16,550)
خسائر بيع أدوات ملكية من خلال الدخل		303,783	-
(أرباح) بيع أدوات دين بالكلفة المطفأة		(2,132,280)	-
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - أدوات الدين		89,987	407,041
مخصصات عقارات مستملكة		4,392,387	365,428
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة		2,713,528	2,163,762
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		5,854	(3,141)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		**36,982,043**	**42,307,574**
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		53,567	(5,749,288)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل		(4,437,331)	-
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة		(159,481,379)	(21,722,331)
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة		-	(10,000,000)
النقص في الموجودات الأخرى		16,798,828	16,941,487
(النقص) الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(89,279,667)	82,189,677
الزيادة في ودائع العملاء		59,748,987	11,457,977
الزيادة (النقص) في تامينات نقدية		19,183,891	(8,283,305)
(النقص) في مطلوبات أخرى		(13,594,590)	(15,154,906)
(النقص) الزيادة في مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع		(1,529,164)	223,429
صافي (المستخدم في) التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		**(135,554,815)**	**92,210,314**
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع		(2,043,855)	(1,659,604)
مخصص القضايا المدفوع		(350,572)	(6,624)
ضريبة الدخل المدفوعة		(2,069,670)	(16,211,648)
صافي (المستخدم في) التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**(140,018,912)**	**74,332,438**
الأنشطة الإستثمارية:			
(الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(96,943,745)	(93,454,500)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		14,023,239	5,407,170
النقص (الزيادة) في موجودات محتفظ بها بهدف البيع		5,642,817	(1,324,123)
(الزيادة) في ممتلكات و معدات والموجودات غير الملموسة		(13,457,461)	(7,122,150)
صافي (النقد المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية		**(90,735,150)**	**(96,493,603)**
الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزام مقابل عقود إيجارات تشغيلية		(2,210,520)	(2,158,876)
أسناد قرض		-	11,000,000
الزيادة في أموال مقترضة		110,860,192	26,047,980
حقوق غير المسيطرين		311,116	-
أرباح موزعة على المساهمين		(80,015)	(455,502)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		**108,880,773**	**34,433,602**
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(121,851,104)	12,268,081
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(5,854)	3,141
النقد وما في حكمه في بداية السنة		449,326,038	437,054,816
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	327,469,080	449,326,038

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

(1) معلومات عامة

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة 1964 ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف 5629400 (6) +962 ص.ب. 9776 عمان 11191- المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأسمال البنك الحالي 150 مليون دينار موزع على 150مليون سهم ، بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (67) وخارجها وعددها (1)، كما يمتلك البنك شركتين تابعتين لأعمال التأجير التمويلي والأخرى لأعمال الوساطة المالية والتي تمتلك شركة لأعمال الإستشارات المالية.

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه بالكامل في بورصة عمان.

إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة ويتم توحيد القوائم المالية للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وهي الشركة الأم.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (2022/1) المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2022 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

(2) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المجموعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

2-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة (معاً» المجموعة») وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

إن إعداد القوائم المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تمّ الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للقوائم المالية الموحدة في الإيضاح رقم (3).

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

يتم اظهار وتصنيف بعض بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والإيضاحات التفصيلية الخاصة ببعض منها، مثل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة والارصدة مقيدة السحب والموجودات المستملكة لقاء ديون ومستويات القيمة العادلة والتصنيف القطاعي والايضاحات الخاصة بـالمخاطر وغيرها ، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني وتعليماته والنماذج الاسترشادية الصادرة عنه والتي قد لا تشمل جميع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كتلك الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 7 و 9 و 13.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد ، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

أ - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

ب- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وإحتساب مخصص التدني رقم (2009/47) الصادرة بتاريخ 10 كانون الأول 2009، تم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى الفئات التالية:

أ- تسهيلات ائتمانية متدنية المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تحمل أي من الخصائص التالية:

1. الممنوحة للحكومة الأُردنية وبكفالتها، وكذلك لحكومات البلدان التي يوجد للبنوك الأُردنية فروع فيها على أن تكون هذه التسهيلات ممنوحة بنفس عملة البلد المُضيف.
2. المضمونة بتأمينات نقدية بنسبة (100%) من الرصيد القائم بأي وقت من الأوقات.
3. المكفولة بكفالة بنكية مقبولة بنسبة (100%).

ب- تسهيلات ائتمانية مقبولة المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالخصائص التالية:

1. مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية.
2. موثقة بعقود ومغطاة بضمانات مقبولة حسب الأُصول.
3. وجود مصادر جيدة للسداد.
4. حركة حساب نشطة وإنتظام السداد لأصل المبلغ والفوائد
5. إدارة كفؤة للعميل.

ج- تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة (تتطلب عناية خاصة) ويتم إحتساب مخصصات تدني عليها بنسبة تتراوح من (1.5% - 15%):

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من ما يلي:

1. وجود مستحقات لفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها.
2. تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف المقرر بنسبة (10%) فأكثر ولفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم.
3. التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية.
4. التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر والتي تمت هيكلتها مرتين خلال سنة.
5. التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم ولم تجدد.

هذا بالإضافة إلى شروط اخرى مذكورة بشكل تفصيلي بالتعليمات.

د- التسهيلات الائتمانية غير العاملة:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

1. مضى على إستحقاقها أو إستحقاق أحد أقساطها أو عدم إنتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين المدد التالية:

التصنيف	عدد أيام التجاوز	نسبة المخصص للسنة الأولى
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	من (90) يوم إلى (179) يوم	%25
التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها	من (180) يوم إلى (359) يوم	%50
التسهيلات الائتمانية الهالكة	من (360) يوم فأكثر	%100

2. الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10%) فأكثر ولمدة (90) يوم فأكثر.
3. التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة (90) يوم فأكثر ولم تجدد.
4. التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
5. التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.
6. الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوم فأكثر.
7. قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوم فأكثر.

يتم إحتساب مخصص تدني على التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات (2009/47) لهذه الفئة من التسهيلات وفقاً للنسب أعلاه ولمبلغ التسهيلات غير المغطى بضمانات مقبولة خلال السنة الأولى، بينما يتم إستكمال إحتساب المخصص للمبلغ المغطى بنسة 25% وعلى مدار أربعة سنوات.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم إعتباراً من بداية السنة 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية السنة 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2020 تم البدء بإستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتبارا من بداية العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية عام 2029. بموجب كتاب البنك المركزي الأردني رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021، تم تأجيل العمل بالتعميم رقم 16239/1/10 تاريخ 21 تشرين الثاني 2019 لمدة عام واحد، بحيث يتم إستكمال اقتطاع المخصصات اعتبارا من العام 2022 وبحيث يتم الوصول الى النسبة المطلوبة البالغة 50% من تلك العقارات مع نهاية العام 2030.
- يتضمن بند نقد وأرصدة لدى البنك المركزي، بند متطلبات الإحتياطي النقدي والذي يمثل أرصدة مقيدة السحب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ووفقاً لتعليمات السلطة الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 بإستثناء أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2021 والواردة في الإيضاح (2-2).

2-2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 بإستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه:

أ- المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المجموعة:

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 «عقود الإيجار» - امتيازات الإيجار ذات الصلة بفيروس كورونا

نتيجة لوباء فيروس كورونا (COVID-19) تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالًا متنوعة ، بما في ذلك إجازات الدفع وتأجيل مدفوعات الإيجار. في 28 أيار 2020 ، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بـفيروس كورونا يعد تعديلًا لعقد الإيجار حيث يمكن للمستأجرين اعتبار هذه الامتيازات على انها لم تكن تعديلات على الإيجار.

- عدد من التعديلات ضيقة النطاق على على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 17، بالاضافة الى بعض التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 1 و 9 و 16 و معيار المحاسبة الدولي رقم 41
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 إصلاح معدل الفائدة المعياري (IBOR) - المرحلة 2 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 و التي تتناول القضايا الناشئة أثناء إصلاح معدل الفائدة المعيارية بما في ذلك استبدال معدل معياري واحد بآخر بديل. نظرًا للطبيعة السائدة للعقود القائمة على IBOR، يمكن أن تؤثر التعديلات على الشركات في جميع القطاعات. التعديلات سارية المفعول اعتبارًا من أول كانون الثاني 2021.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4، تأجيل «عقود التأمين» للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - تؤجل هذه التعديلات تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 لمدة عامين ليكون في أول كانون الثاني2023 وتغير التاريخ المثبت للإعفاء المؤقت في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 حتى أول كانون الثاني 2023.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16، «الممتلكات والآلات والمعدات»: تمنع الشركة من الخصم من تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود. بدلاً من ذلك ، سوف تعترف الشركة بعائدات المبيعات هذه والتكلفة ذات الصلة في الربح أو الخسارة.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3، «مجموعات الأعمال»: تحديث إشارة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 إلى المفاهيم إطار عمل لإعداد التقارير المالية دون تغيير متطلبات المحاسبة لمجموعات الأعمال.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37، «المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول المحتملة»: تحدد هذه التعديلات التكاليف التي تتضمنها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيتسبب في خسارة.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة مبكراً

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» - في 18 أيار 2017 أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين». يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم 17 إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود إستثمار تشمل ميزة المشاركة الإختيارية.	أول كانون الثاني 2023
ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1كانون الثاني 2023 ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 «الإيرادات من العقود مع العملاء» والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 «الأدوات المالية».	
يتطلب المعيار الدولي رقم 17 نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسّط للأقساط يُسمح به للإلتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالإعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة.	
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» تصنيف المطلوبات - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، إستلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند الإشارة إلى «تسوية» إلتزام.	أول كانون الثاني 2023
تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء و كيف يجب على الشركات التمييز بين التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية. يعتبر التمييز مهمًا ،لأن التغييرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، ولكن يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.	أول كانون الثاني 2023
الموجودات الضريبيه المؤجلة والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي عند الاعتراف الأولي تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للخصم والخاضعة للضريبة. ستنطبق عادةً على المعاملات مثل عقود إيجار المستأجرين والتزامات إنهاء الخدمة وستتطلب الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة إضافية.	أول كانون الثاني 2023
بيع أو المساهمة في الأصول بين مستثمر وشركته التابعة أو مشروع مشترك - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للبيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة. توضح التعديلات المعالجة المحاسبية للمبيعات أو المساهمة في الأصول بين المستثمر وشركاته التابعة أو المشاريع المشتركة. وهي تؤكد أن المعالجة المحاسبية تعتمد على ما إذا كانت الأصول غير النقدية المباعة أو المساهمة في شركة تابعة أو مشروع مشترك تشكل «نشاطًا تجاريًا» (على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 «اندماج الأعمال»).	أول كانون الثاني 2023

2-3 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له)، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو له الحق في القوائد المتغيرة، الناتجة من إرتباطاته مع المنشأة المستثمر بها.
- وله القدرة على إستعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال إنخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الإعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت إتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في إجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة. وبالتحديد، إن نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها أو التي تم إستبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين، يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وإن كان هذا التوزيع سيؤدي إلى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين لغير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكيهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على شراء الأصول. يتم إختيار القياس على أساس الإستحواذ يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة بعد الحيازة. فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية، يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم إحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الإستبعاد في قائمة الدخل بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين.

يتم إحتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة.

تعتبر القيمة العادلة للإستثمار الذي يتم الإحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار، أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2021 الشركات التابعة التالية:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينـار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	8,000,000	96.35	وساطة مالية	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002

- تبلغ نسبة حقوق غير المسيطرين 3.65% من رأس مال الشركة المتحدة للاستثمارات المالية أي ما قيمته 277,710 دينار من حقوق الملكية و خسارة 33,406 دينار من الربح للسنة.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2020 الشركات التابعة وإستثمارات (موجودات) محتفظ بها بهدف البيع التالية:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينـار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	8,000,000	95.6	وساطة مالية	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002
الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية **	530,000	100	إدارة الإصدارات والاستشارات المالية	عمان	2016

* تم إعادة تصنيفها لشركة تابعة يتم توحيد حساباتها اعتبارا من الربع الثالث 2021 بناء على قرار الإدارة العدول عن بيعها لعدم توفر الفرصة المناسبة في الوقت الحالي.

** تم بيع الشركة الى احدى الشركات التابعة (الشركة المتحدة للإستثمارات المالية) خلال الربع الثالث 2021.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك. وفي حال كانت السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات التابعة مختلفة يتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات في في حال إعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الإستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة.

2-4 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

2-5 الأدوات المالية

الإعتـراف المبدئي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الإعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العـادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التـي تعود مباشرة إلى الإستحـواذ أو إصـدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات الماليـة، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الإعتـراف المبدئـي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسار اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الإعتراف من تلك الأداة.

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة بإستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نماذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم بإختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الإعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالإختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الإستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، في الدخل الشامل الأخر .
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات إختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرا أساسيا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الإعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الإعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للإستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإختبار التدني.

الموجودات المالية

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الإعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الإعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الإعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الإعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بإستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي إعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديدالقيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكيةالمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي تقييم الإستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الإعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم إقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن إستخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإعتراف الذي كان بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»). يمكن إختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الإستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق إرتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الإحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الإستثمار.

2 - 7 التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).»

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

بإستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل (أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الإفتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الإفتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.»

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات إقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم إستغلال التمويل .

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك إستلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي « متدني ائتمانيا » عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:»

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب إقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.»

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، يعتبر البنك عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض إمتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضا كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانيا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الإعتراف بإنخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الإستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات إحتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الإقتصادية المتعددة أساس تحديد إحتمالية التخلف في السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الإقتصادية المختلفة إحتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الإقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الإقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة.

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الإعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الإعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الإئتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الإعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة إستحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة إنتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف عندما يؤدي إلى إختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم(SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستحقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن.
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً بإستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الأسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير إستنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للإسترداد مثل عدم قيام العميل بالإشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد إستنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة إسترداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر المنفصلة عند إستردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي إلتزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

2-8 القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، والتي يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- ذمم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما يقوم البنك بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقتراض الأسهم)، يتم إحتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الإعتراف بالأصل في القوائم المالية للمجموعة.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
- يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولي إذا
- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولإيعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة بإستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الإعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الإستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند إستحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الإقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط. يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الإعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل لعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات إنتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إضفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. يتبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الإحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

2-9 حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الأرباح أو الخسائر، يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

2-10 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الإعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الإعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك بإستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم \(36)،. إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقاريـر المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يـلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غيـر المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتـي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غيـر مباشرة.
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

2-11 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

تم اعتباراً من بداية العام 2015 إحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017 علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017 حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019 هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم إستكمال إقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك إعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

2-12 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم إستهلاك الممتلكات والمعدات (بإستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	3
معدات وأجهزة وأثاث	15-9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20
تحسينات مباني	20

عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة بإعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

2-13 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل 20 33- % سنوياً.

2-14 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

2-15 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان إسترداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي، ويجب ان يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة الى أن يكون هنالك إلتزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للإعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها وإلتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند إستيفاء جميع الشروط المشار اليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الموحدة كصافي أرباح من العمليات غير المستمرة.

2-16 الموجودات المالية المرهونة

وهي الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع او إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

2-17 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

2-18 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الموحد الشامل وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

2-19 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن يكون تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

2-20 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسـب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

2-21 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية بإستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد» في قائمة الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع إستلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

2-22 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الإستخدام المتعلقة بإلتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند إستلام الخدمات.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

2-23 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

2-24 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بإستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط على نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

2-25 إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق إستلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

2-26 التدني في الموجودات غير المالية

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء اذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

2-27 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد.

2-28 عقود الايجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الإعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الإعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية (9) على صافي الإستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم إستخدامها في إحتساب مبلغ الإستثمار الإجمالي في الإيجار.

29-2 الربح للسهم

يتم إحتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

(3) إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الإجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة إعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات إحتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (3).

الإيجارات

تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً إقتصاديا خيار التمديد أو عدم خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار

تم خصم مدفوعات الإيجار بإستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم إحتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية إلتزامات قضائية محتملة إستناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2021	2020
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزنة	61,795,532	64,496,865
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	11,615,697	23,219,692
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	173,036,213	202,208,130
متطلبات الإحتياطي النقدي	70,757,703	71,944,918
مجموع الأرصدة لدى البنوك المركزية	255,409,613	297,372,740
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-
صافي الأرصدة لدى البنوك المركزية	255,409,613	297,372,740
المجموع	**317,205,145**	**361,869,605**

- بإستثناء الأرصدة مقيدة السحب لمتطلبات الإحتياطي النقدي ، لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 .
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الاول 2021 و2020.
- لا يتم إحتساب خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك المركزية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما - فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	2,493,743	-	-	2,493,743
غير مصنف	252,915,870	-	-	252,915,870
المجموع	**255,409,613**	**-**	**-**	**255,409,613**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	1,881,749	-	-	1,881,749
غير مصنف	295,490,991	-	-	295,490,991
المجموع	**297,372,740**	**-**	**-**	**297,372,740**

- فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**297,372,740**	**-**	**-**	**297,372,740**
الأرصدة الجديدة خلال السنة	611,994	-	-	611,994
الأرصدة المسددة خلال السنة	(42,575,121)	-	-	(42,575,121)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**255,409,613**	**-**	**-**	**255,409,613**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**351,555,800**	**-**	**-**	**351,555,800**
الأرصدة الجديدة خلال السنة	24,316,940	-	-	24,316,940
الأرصدة المسددة خلال السنة	(78,500,000)	-	-	(78,500,000)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**297,372,740**	**-**	**-**	**297,372,740**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة خارجيـة		المجمـــــوع	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
حسابات جارية وتحت الطلب	5,163	6,344	145,679,545	140,158,467	145,684,708	140,164,811
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل		-	2,570,146	2,643,288	2,570,146	2,643,288
المجموع	**5,163**	**6,344**	**148,249,691**	**142,801,755**	**148,254,854**	**142,808,099**
ينزل : فوائد معلقة	-	-	(201,193)	(80,808)	(201,193)	(80,808)
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	(5,915,206)	(5,968,773)	(5,915,206)	(5,968,773)
صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,163	6,344	142,133,292	136,752,174	142,138,455	136,758,518

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 54,445,850 دينار كما في 31 كانون الاول 2021 مقابل 53,234,983 دينـار كما فـي 31 كانـون الأول 2020.

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 2,543,992 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 و مقابل 2,508,347 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	134,803,905	-	-	134,803,905
من (6) الى (7)	108,333	-	-	108,333
من (8) الى (10)	62,402	-	6,116,399	6,178,801
غير مصنف	7,163,815	-	-	7,163,815
المجموع	**142,138,455**	**-**	**6,116,399**	**148,254,854**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	131,728,110	-	-	131,728,110
من (6) الى (7)	114,717	-	-	114,717
من (8) الى (10)	92,952	-	6,049,581	6,142,533
غير مصنف	4,822,739	-	-	4,822,739
المجموع	**136,758,518**	**-**	**6,049,581**	**142,808,099**

- فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	136,758,517	-	6,049,582	142,808,099
الأرصدة الجديدة خلال السنة	12,246,264	-	139,787	12,386,051
الأرصدة المسددة خلال السنة	(6,866,326)	-	(72,970)	(6,939,296)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**142,138,455**	**-**	**6,116,399**	**148,254,854**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	130,187,939	3,899,500	-	134,087,439
الأرصدة الجديدة خلال السنة	42,896,277	-	3,341,966	46,238,243
الأرصدة المسددة خلال السنة	(36,325,698)	-	(1,191,885)	(37,517,583)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,899,500)	3,899,500	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**136,758,518**	**-**	**6,049,581**	**142,808,099**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	-	-	5,968,773	5,968,773
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	19,402	19,402
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(72,969)	(72,969)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**5,915,206**	**5,915,206**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	646	1,114	-	1,761
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة		-	5,967,659	5,967,659
الأرصدة المسددة خلال السنة	(646)			(646)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,114)	1,114	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الأرصدة المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**5,968,773**	**5,968,773**

(6) قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

قام البنك بتوقيع إتفاقية شراء أسهم مع خيار إعادة البيع بتاريخ 4 حزيران 2020، تم خلالها شراء 10 مليون سهم في شركة مساهمة عامة محدودة مسجلة في الأردن بسعر 1 دينار للسهم الواحد بمبلغ إجمالي 10 مليون دينار.

تنص إتفاقية البيع أنه يحق للبائع إعادة شراء السهم بسعر البيع البالغ 1 دينار خلال فترة سنتان من تاريخ توقيع الإتفاقية.

لم ترتقي المعاملة المالية أعلاه إلى حالة البيع محاسبياً والتي من أهم شروطها إنتقال الملكية والمخاطر الخاصة بالأصل إلى المشتري وذلك لوجود شرط إعادة الشراء بسعر البيع (سعر ثابت)، وعليه لم يقم البنك بالإعتراف بالأسهم المشتراه في قائمة المركز المالي بل بالمبلغ المدفوع كقرض بالقيمة العادلة بسعر فائدة ثابت.

بلغت القيمة السوقية للضمانات والتي تتمثل بأسهم شركة مساهمة عامة المحدودة 14 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 10.7 مليون دينار كما في كانون الأول 2020.

(7) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2021	2020
	دينـــار	دينـــار
الأفراد(التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	72,441	82,850
قروض وكمبيالات *	252,062,593	192,437,760
بطاقات الائتمان	11,072,361	9,767,487
القروض العقارية	255,897,699	221,155,759
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	130,074,162	129,600,722
قروض وكمبيالات*	872,362,056	898,280,109
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	14,099,500	17,317,291
قروض وكمبيالات *	129,482,604	115,119,148
الحكومة والقطاع العام	177,939,198	112,438,870
المجموع	**1,843,062,614**	**1,696,199,997**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	126,245,225	115,101,771
فوائد معلقة	29,530,577	24,585,392
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	1,687,286,812	1,556,512,833

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 84,885 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 78,089 دينار كما في 31 كانون الأول 2020

- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 147,323,386 دينار أي ما نسبته 7.99% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانـــون الاول 2021 (187,198,381) دينار أي ما نسبته 11% مـن إجمالـــــي التسهيـلات الائتمانيـة المباشـرة كمـا فـــي 31 كانون الاول 2020.
- بلغت التسهيلات الإئتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائـد والعمولات المعلقة 120,397,568 دينار أي ما نسبته 6.6% من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 162,819,622 دينار تسهيلات غير عاملة أي ما نسبته 9.7% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2020).
- بلغـت التسهيلات الإئتمانيـة الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 123,501,389 دينار أي ما نسبته 7.7% مـن إجمالـي التسهيلات الإئتمانية المباشرة مقابل 58,001,061 دينار أي ما نسبته 4.1% كما في 31 كانون الأول 2020.

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــــار
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	**1,363,763,744**	**-**	**145,237,872**	**-**	**187,198,381**	**1,696,199,997**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	445,812,060	-	29,428,899	-	14,140,997	489,381,956
التسهيلات المسددة خلال السنة	(275,058,045)	-	(15,555,771)	-	(30,450,270)	(321,064,086)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	17,981,450	-	(15,618,662)	-	(2,362,788)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(29,007,831)	-	55,123,801	-	(26,115,970)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,484,391)	-	(14,883,898)	-	26,368,289	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(21,455,253)	(21,455,253)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,512,006,987**	**-**	**183,732,241**	**-**	**147,323,386**	**1,843,062,614**
31 كانون الأول 2020						
الرصيد في بداية السنة	1,375,872,189	-	150,351,075	-	143,460,322	1,669,683,586
التسهيلات الجديدة خلال السنة	222,555,961	-	10,463,376	-	7,540,001	240,559,337
التسهيلات المسددة خلال السنة	(193,104,353)	-	(10,500,317)	-	(9,286,960)	(212,891,630)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	15,584,490	-	(13,592,816)	-	(1,991,674)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,167,103)	-	44,446,517	-	(4,279,414)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,977,442)	-	(35,929,962)	-	52,907,404	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(1,151,297)	(1,151,297)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,363,763,744**	**-**	**145,237,872**	**-**	**187,198,381**	**1,696,199,997**

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

- فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

للعام 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**16,387,972**	**22,961,285**	**67,607,919**	**8,037,169**	**107,426**	**115,101,771**
المخصص المضاف خلال السنة	7,001,258	6,684,316	29,231,623	4,978,817	428,998	48,325,012
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(3,784,111)	(4,745,111)	(7,429,623)	(1,977,251)	-	(17,936,096)
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(512,554)	(227,520)	(17,164,329)	(1,341,059)	-	(19,245,462)
الرصيد في نهاية السنة	**19,092,565**	**24,672,970**	**72,245,590**	**9,697,676**	**536,424**	**126,245,225**
المرحلة الأولى	8,774,489	1,123,340	11,907,740	359,997	536,424	22,701,990
المرحلة الثانية	913,870	3,489,409	19,199,912	156,127	-	23,759,318
المرحلة الثالثة	9,404,206	20,060,221	41,137,938	9,181,552	-	79,783,917
المجموع	**19,092,565**	**24,672,970**	**72,245,590**	**9,697,676**	**536,424**	**126,245,225**

- يشمل المضاف مبلغ 1,681,516 دينار تخص الشركات التابعة التي تم إعادة توحيدها بدلا من تصنيفها من موجودات محتفظ بها بهدف البيع.

للعام 2020	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**11,838,317**	**15,725,946**	**44,445,561**	**4,816,981**	**403,242**	**77,230,045**
المخصص المضاف خلال السنة	7,677,227	8,796,367	25,053,263	4,048,290	-	45,575,147
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(2,324,962)	(1,505,864)	(1,890,905)	(727,239)	(295,815)	(6,744,787)
مخصص الديون المشطوبة/المحولة خارج قائمة المركز المالي	(802,609)	(55,164)	-	(100,862)	-	(958,635)
الرصيد في نهاية السنة	**16,387,972**	**22,961,285**	**67,607,919**	**8,037,169**	**107,426**	**115,101,771**
المرحلة الأولى	6,745,505	1,294,367	5,837,658	546,579	107,426	14,531,535
المرحلة الثانية	740,634	2,903,993	5,904,996	818,895	-	10,368,519
المرحلة الثالثة	8,901,833	18,762,925	55,865,265	6,671,695	-	90,201,718
المجموع	**16,387,972**	**22,961,285**	**67,607,919**	**8,037,169**	**107,426**	**115,101,771**

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 17,936,096 دينار للعام 2021 مقابل 6,744,787 دينار للعام 2020.
- يشمل الوفر مبلغ 155,854 دينار تخص إحدى الشركات التابعة التي تم إعادة تصنيفها خلال العام لتظهر كموجودات محتفظ بها بهدف البيع.
- تم خلال العام 2021 تحويل/شطب ديون تسهيلات إئتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 21,455,252 دينار مقابل 1,151,296 دينار في العام 2020 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة.
- تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.
- يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات ، حيث تم خلال العام 2021 تعليق فوائد بقيمة 5,607,649 دينار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص ، مقابل 14,283,412 دينار خلال العام 2020 ليصبح إجمالي الفوائد المعلقة 42,438,132 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 ، مقابل 36,830,483 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و2020:

	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	16,387,972	22,961,285	67,607,919	8,037,169	107,426	115,101,771
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,001,258	6,684,316	29,231,623	4,978,817	428,998	48,325,012
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(3,784,111)	(4,745,111)	(7,429,623)	(1,977,251)	-	(17,936,096)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	449,344	252,562	(134,398)	133,105	-	700,613
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	82,622	827,396	4,793,325	(355,152)	-	5,348,191
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(531,966)	(1,079,958)	(4,658,927)	222,047	-	(6,048,804)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(512,554)	(227,520)	(17,164,329)	(1,341,059)	-	(19,245,462)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
31 كانون الأول 2020						
الرصيد في بداية السنة	11,838,317	15,725,946	44,445,561	4,816,981	403,242	77,230,045
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,677,227	8,796,367	25,053,263	4,048,290	-	45,575,147
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,324,962)	(1,505,864)	(1,890,905)	(727,239)	(295,815)	(6,744,787)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	635,781	132,881	(189,182)	59,362	-	638,841
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(522,526)	(28,382)	(4,101,714)	195,358	-	(4,457,265)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(113,255)	(104,499)	4,290,897	(254,720)	-	3,818,423
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(802,609)	(55,164)	-	(100,862)	-	(958,635)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	16,387,972	22,961,285	67,607,919	8,037,169	107,426	115,101,771
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	16,387,972	22,961,285	67,607,919	8,037,169	107,426	115,101,771
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للعام 2021	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,478,294	7,594,260	14,088,077	1,424,761	-	24,585,392
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	554,809	2,245,478	4,565,544	1,702,241	-	9,068,071
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(211,571)	(239,252)	(1,223,418)	(238,856)	-	(1,913,096)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/تحويلها إلى خارج المركز المالي	(175,603)	(141,070)	(1,653,807)	(239,310)	-	(2,209,790)
الرصيد في نهاية السنة	**1,645,929**	**9,459,416**	**15,776,397**	**2,648,836**	**-**	**29,530,577**

للعام 2020	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,377,074	5,330,455	10,905,373	1,063,923	-	18,676,825
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	578,375	2,639,920	3,615,676	612,681	-	7,446,652
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(306,421)	(359,272)	(432,972)	(246,758)	-	(1,345,423)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/تحويلها الى خارج المركز المالي	(170,734)	(16,842)	-	(5,086)	-	(192,662)
الرصيد في نهاية السنة	**1,478,294**	**7,594,260**	**14,088,077**	**1,424,761**	**-**	**24,585,392**

الأفراد

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الأفراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	22,317,998	5,833,564	-	28,151,562
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	3,149,277	3,149,277
غير مصنف	218,387,004	3,625,285	9,894,267	231,906,556
المجموع	**240,705,002**	**9,458,849**	**13,043,544**	**263,207,395**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	14,645,900	2,279,800	-	16,925,700
من (6) الى (7)	151	-	-	151
من (8) الى (10)	-	-	3,541,597	3,541,597
غير مصنف	168,640,266	3,415,163	9,765,221	181,820,650
المجموع	**183,286,316**	**5,694,963**	**13,306,818**	**202,288,097**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	183,286,316	5,694,963	13,306,818	202,288,097
التسهيلات الجديدة خلال السنة	87,781,451	2,333,857	1,890,013	92,005,321
التسهيلات المسددة خلال السنة	(26,479,252)	(1,226,077)	(2,692,537)	(30,397,866)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,006,580	(2,504,795)	(501,785)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,336,067)	6,623,370	(1,287,303)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,554,027)	(1,462,469)	3,016,496	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(688,158)	(688,158)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**240,705,002**	**9,458,849**	**13,043,544**	**263,207,395**

31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	144,111,322	4,713,354	12,288,703	161,113,378
التسهيلات الجديدة خلال السنة	59,986,952	2,008,669	1,437,921	63,433,543
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,531,026)	(816,555)	(1,937,901)	(21,285,481)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,333,437	(2,574,954)	(758,482)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,116,993)	3,681,950	(564,957)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,497,376)	(1,317,501)	3,814,877	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(973,343)	(973,343)
الرصيد في نهاية السنة	**183,286,316**	**5,694,963**	**13,306,818**	**202,288,097**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**6,745,505**	**740,634**	**8,901,833**	**16,387,972**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,055,664	534,537	3,411,057	7,001,258
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,476,024)	(443,922)	(1,864,165)	(3,784,111)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	615,431	(312,922)	(302,509)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(105,571)	639,810	(534,239)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(60,516)	(244,267)	304,783	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(512,554)	(512,554)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**8,774,489**	**913,870**	**9,404,206**	**19,092,565**

31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	**5,557,870**	**997,362**	**5,283,085**	**11,838,317**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,043,147	435,532	5,198,548	7,677,227
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,491,292)	(169,734)	(663,937)	(2,324,962)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	826,468	(551,037)	(275,432)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(97,795)	319,269	(221,474)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(92,893)	(290,758)	383,651	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(802,609)	(802,609)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**6,745,505**	**740,634**	**8,901,833**	**16,387,972**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	56,569,691	7,715,629	-	64,285,320
من (6) الى (7)	78,941	17,041,032	-	17,119,973
من (8) الى (10)	-	-	30,528,213	30,528,213
غير مصنف	123,199,460	7,280,590	13,484,143	143,964,193
المجموع	**179,848,092**	**32,037,251**	**44,012,356**	**255,897,699**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	37,453,802	5,742,285	-	43,196,087
من (6) الى (7)	59,500	18,433,999	-	18,493,499
من (8) الى (10)	-	-	32,057,589	32,057,589
غير مصنف	104,831,396	7,344,788	15,232,400	127,408,584
المجموع	**142,344,699**	**31,521,072**	**47,289,989**	**221,155,759**

القروض العقارية

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**142,344,699**	**31,521,072**	**47,289,989**	**221,155,759**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	63,221,222	2,080,020	2,667,102	67,968,345
التسهيلات المسددة خلال السنة	(22,588,422)	(3,834,895)	(6,434,498)	(32,857,815)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,118,672	(4,531,577)	(1,587,095)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,521,865)	8,867,960	(4,346,095)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,726,214)	(2,065,329)	6,791,543	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(368,590)	(368,590)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**179,848,092**	**32,037,251**	**44,012,356**	**255,897,699**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**165,489,174**	**28,963,596**	**44,039,022**	**238,491,792**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,460,670	1,204,463	1,193,099	14,858,232
التسهيلات المسددة خلال السنة	(24,942,933)	(2,530,051)	(4,649,275)	(32,122,259)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,192,921	(3,143,222)	(1,049,699)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,815,244)	11,225,560	(1,410,316)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,039,890)	(4,199,274)	9,239,164	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(72,006)	(72,006)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**142,344,699**	**31,521,072**	**47,289,989**	**221,155,759**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**1,294,367**	**2,903,993**	**18,762,925**	**22,961,285**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	526,411	892,859	5,265,045	6,684,316
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(950,000)	(1,134,839)	(2,660,272)	(4,745,111)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	533,478	(145,622)	(387,856)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(260,858)	1,162,828	(901,970)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(20,059)	(189,809)	209,868	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(227,520)	(227,520)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,123,340**	**3,489,409**	**20,060,221**	**24,672,970**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**1,099,270**	**2,027,354**	**12,599,322**	**15,725,946**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	572,682	1,003,754	7,219,931	8,796,367
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(510,467)	(98,732)	(896,665)	(1,505,864)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	288,026	(140,350)	(147,675)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(101,558)	250,167	(148,609)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(53,587)	(138,200)	191,786	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(55,164)	(55,164)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,294,367**	**2,903,993**	**18,762,925**	**22,961,285**

الشركات الكبرى

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	561,314,669	15,040,998	-	576,355,667
من (6) الى (7)	241,576,010	111,559,292	-	353,135,302
من (8) الى (10)	-	-	72,738,661	72,738,661
غير مصنف	158,797	38,280	9,511	206,588
المجموع	**803,049,476**	**126,638,570**	**72,748,172**	**1,002,436,218**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	738,169,607	11,512,001	-	749,681,608
من (6) الى (7)	81,921,445	83,458,860	-	165,380,304
من (8) الى (10)	-	-	112,430,264	112,430,264
غير مصنف	87,247	10	301,397	388,655
المجموع	**820,178,299**	**94,970,871**	**112,731,661**	**1,027,880,831**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**820,178,299**	**94,970,871**	**112,731,661**	**1,027,880,831**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	178,126,641	17,100,629	4,061,402	199,288,672
التسهيلات المسددة خلال السنة	(181,470,526)	(7,814,383)	(16,630,240)	(205,915,149)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,294,265	(5,294,265)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(15,817,373)	35,690,546	(19,873,173)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,261,830)	(8,014,828)	11,276,658	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(18,818,136)	(18,818,136)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**803,049,476**	**126,638,570**	**72,748,172**	**1,002,436,218**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**859,369,291**	**108,096,351**	**76,366,404**	**1,043,832,046**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	94,467,768	3,742,251	3,614,486	101,824,505
التسهيلات المسددة خلال السنة	(111,193,526)	(5,905,969)	(676,225)	(117,775,721)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,432,581	(5,427,726)	(4,855)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(21,716,555)	23,684,769	(1,968,214)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,181,260)	(29,218,805)	35,400,066	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**820,178,299**	**94,970,871**	**112,731,661**	**1,027,880,831**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**5,837,658**	**5,904,996**	**55,865,265**	**67,607,919**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,552,579	10,180,758	10,498,286	29,231,623
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,348,099)	(1,679,167)	(3,402,357)	(7,429,623)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	193,272	(193,272)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(26,002)	7,714,538	(7,688,536)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(301,668)	(2,727,941)	3,029,609	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(17,164,329)	(17,164,329)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**11,907,740**	**19,199,912**	**41,137,938**	**72,245,590**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	3,620,708	7,411,315	33,413,538	44,445,561
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,854,930	3,089,846	19,108,488	25,053,263
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(448,797)	(494,451)	(947,658)	(1,890,905)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	56,193	(54,411)	(1,782)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(168,511)	652,390	(483,878)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(76,864)	(4,699,693)	4,776,557	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**5,837,658**	**5,904,996**	**55,865,265**	**67,607,919**

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	99,688,353	12,797,452	-	112,485,805
من (6) الى (7)	10,741,789	-	-	10,741,789
من (8) الى (10)	-	2,762,525	17,107,662	19,870,187
غير مصنف	35,077	37,594	411,652	484,323
المجموع	**110,465,219**	**15,597,571**	**17,519,314**	**143,582,104**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	94,245,332	8,398,695	-	102,644,027
من (6) الى (7)	11,215,228	4,637,768	-	15,852,997
من (8) الى (10)	-	-	13,399,087	13,399,087
غير مصنف	55,000	14,502	470,827	540,329
المجموع	**105,515,560**	**13,050,966**	**13,869,914**	**132,436,439**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**105,515,560**	**13,050,966**	**13,869,914**	**132,436,440**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	43,181,404	7,914,391	5,522,480	56,618,275
التسهيلات المسددة خلال السنة	(36,518,830)	(2,680,415)	(4,692,997)	(43,892,242)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,561,933	(3,288,025)	(273,908)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,332,527)	3,941,926	(609,399)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,942,321)	(3,341,272)	5,283,593	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,580,369)	(1,580,369)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**110,465,219**	**15,597,571**	**17,519,314**	**143,582,104**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**78,464,240**	**8,577,774**	**10,766,193**	**97,808,208**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	55,638,906	3,507,992	1,294,495	60,441,392
التسهيلات المسددة خلال السنة	(22,436,868)	(1,247,742)	(2,023,559)	(25,708,169)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,625,551	(2,446,914)	(178,637)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,518,311)	5,854,238	(335,927)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,257,958)	(1,194,382)	4,453,297	957
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(105,948)	(105,948)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**105,515,560**	**13,050,966**	**13,869,914**	**132,436,439**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**546,579**	**818,895**	**6,671,695**	**8,037,169**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	129,860	37,730	4,811,227	4,978,817
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(449,546)	(345,346)	(1,182,359)	(1,977,251)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	161,520	(43,761)	(117,759)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(21,690)	300,909	(279,219)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,726)	(612,300)	619,026	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(1,341,059)	(1,341,059)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**359,997**	**156,127**	**9,181,552**	**9,697,676**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**222,586**	**410,975**	**4,183,419**	**4,816,981**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	422,462	425,237	3,200,591	4,048,290
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(158,788)	(212,675)	(355,776)	(727,239)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	130,016	(21,282)	(108,734)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,622)	231,705	(209,084)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(47,075)	(15,065)	62,141	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(100,862)	(100,862)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**546,579**	**818,895**	**6,671,695**	**8,037,169**

الحكومة والقطاع العام

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	89,887,857	-	-	89,887,857
من (6) الى (7)	88,051,341	-	-	88,051,341
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**177,939,198**	**-**	**-**	**177,939,198**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	62,438,870	-	-	62,438,870
من (6) الى (7)	50,000,000	-	-	50,000,000
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**112,438,870**	**-**	**-**	**112,438,870**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**112,438,870**	**-**	**-**	**112,438,870**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	73,501,342	-	-	73,501,342
التسهيلات المسددة خلال السنة	(8,001,014)	-	-	(8,001,014)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**177,939,198**	**-**	**-**	**177,939,198**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**128,438,162**	**-**	**-**	**128,438,162**
التسهيلات الجديدة خلال السنة	708	-	-	708
التسهيلات المسددة خلال السنة	(16,000,000)	-	-	(16,000,000)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**112,438,870**	**-**	**-**	**112,438,870**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**107,426**	**-**	**-**	**107,426**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	428,998	-	-	428,998
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**536,424**	**-**	**-**	**536,424**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**403,242**	**-**	**-**	**403,242**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة		-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(295,815)	-	-	(295,815)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**107,426**	**-**	**-**	**107,426**

* بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية أو بكفالتها.

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2021	2020
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	4,133,548	-
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل	**4,133,548**	**-**

- بلغت قيمة الخسائر غير المتحققة الناتجة عن تقييم الأسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 288,817 دينار خلال العام 2021 والتي تم في ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 14,966 دينار خلال العام 2021 تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

(9) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	19,114,012	17,784,848
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	26,204,532	25,505,244
مجموع الأسهم	**45,318,545**	**43,290,092**
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	24,660,562	29,366,838
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	5,000,000	13,210,344
مجموع السندات المالية (أدوات الدين)	29,660,562	42,577,182
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل	**74,979,107**	**85,867,274**
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	24,660,562	29,366,838
ذات عائد متغير	5,000,000	13,210,344
المجموع	**29,660,562**	**42,577,182**

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 393,798 دينار خلال العام 2021 مقابل أرباح 7,315 دينار خلال العام 2020 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية الموحدة.
- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 89,987 دينار خلال العام 2021، مقابل 407,041 دينار للعام 2020 تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 1,068,858 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 مقابل 2,768,310 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020.

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	763,026	-	-	763,026
من (6) الى (7)	28,206,261	-	-	28,206,261
من (8) الى (10)	-	-	691,275	691,275
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**28,969,287**	**-**	**691,275**	**29,660,562**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	5,238,582	-	-	5,238,582
من (6) الى (7)	29,172,901	-	-	29,172,901
من (8) الى (10)	-	-	10,154,668	10,154,668
إعادة تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة	(96,432)	-	(1,892,538)	(1,988,970)
المجموع	**34,411,484**	**-**	**8,262,130**	**42,577,182**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
القيمة العادلة في بداية السنة	34,315,052	-	8,262,130	42,577,182
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	33,656	-	-	33,656
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(5,379,421)	-	(1,438,005)	(6,817,426)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
أدوات الدين المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
القيمة العادلة في نهاية السنة	**28,969,287**	**-**	**691,275**	**29,660,562**
31 كانون الأول 2020				
القيمة العادلة في بداية السنة	33,433,864	9,584,794	8,731,925	51,750,583
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	8,210,475	-	474,456	8,684,931
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(7,232,856)	(6,429,744)	(2,206,763)	(15,869,362)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,155,050)	3,155,050	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات *	(96,432)	-	(1,892,538)	(1,988,970)
أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	**34,315,052**	**-**	**8,262,130**	**42,577,182**

* نتجت التعديلات عن إعادة إظهار الخسائر الائتمانية المتوقعة لتصبح ضمن إحتياطي التقييم في حقوق الملكية.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**96,432**	**-**	**7,127,980**	**7,224,412**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	139,298	-	335,768	475,066
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(40,636)	-	(918,022)	(958,658)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
الرصيد في نهاية السنة	**195,094**	**-**	**412,876**	**607,970**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**81,629**	**440,745**	**918,923**	**1,441,297**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة *	62,332	-	5,894,628	5,956,960
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(47,529)	(126,315)	-	(173,844)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(314,430)	314,430	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص أدوات الدين المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**96,432**	**-**	**7,127,980**	**7,224,412**

* يمثل سندات شركات قطاع خاص تم إعادة تصنيفها من ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الى الكلفة المطفأة خلال العام 2021.

- لم يقم البنك بإحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أدوات الدين المصدرة من الحكومة الأردنية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

(10) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة حكومية أجنبية	6,245,547	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	6,245,547	-
ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(171,056)	-
صافي موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	6,074,491	-
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة	482,250,189	402,110,610
أسناد قروض شركات	8,720,000	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	490,970,189	402,110,610
ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(2,475,375)	-
صافي موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	488,494,814	402,110,610
المجموع	**494,569,305**	**402,110,610**
تحليل السندات المالية :		
ذات عائد ثابت	488,495,736	402,110,610
ذات عائد متغير	8,720,000	-
المجموع	**497,215,736**	**402,110,610**

- بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع سندات بالكلفة المطفأة 2,132,280 دينار خلال العام 2021، تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.
- بناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذوانات خزينة الحكومة الأردنية.
- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و2020.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	488,495,736	-	-	488,495,736
من (8) الى (10)	-	-	8,720,000	8,720,000
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**488,495,736**	**-**	**8,720,000**	**497,215,736**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	402,110,610	-	-	402,110,610
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**402,110,610**	**-**	**-**	**402,110,610**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**402,110,610**	**-**	**-**	**402,110,610**
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	217,763,801	-	8,720,000	226,483,801
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(131,378,675)	-	-	(131,378,675)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**488,495,736**	**-**	**8,720,000**	**497,215,736**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**308,656,110**	**-**	**-**	**308,656,110**
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	199,896,282	-	-	199,896,282
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(106,441,782)	-	-	(106,441,782)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**402,110,610**	**-**	**-**	**402,110,610**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	228,409	-	2,418,022	2,646,431
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**228,409**	**-**	**2,418,022**	**2,646,431**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-

* بناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية.

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**436,522,094**	**-**	**10,154,668**	**446,676,762**
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	217,797,457	-	14,569,612	232,367,069
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(136,854,528)	-	(9,180,155)	(146,034,683)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
الرصيد في نهاية السنة	**517,465,023**	**-**	**9,411,275**	**526,876,298**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**342,089,978**	**9,584,794**	**8,731,925**	**360,406,696**
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	208,106,754		474,456	208,581,209
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(113,674,637)	(6,429,744)	(2,206,763)	(122,311,144)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,155,050)	3,155,050	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**436,522,094**	**-**	**10,154,668**	**446,676,762**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	**96,432**	**-**	**7,127,980**	**7,224,412**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	367,706	-	2,753,791	3,121,497
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(40,636)	-	(918,022)	(958,658)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	(6,132,850)	(6,132,850)
الرصيد في نهاية السنة	**423,502**	**-**	**2,830,899**	**3,254,401**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	**81,629**	**440,745**	**918,923**	**1,441,297**
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	62,332	-	5,894,628	5,956,960
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(47,529)	(126,315)	-	(173,844)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(314,430)	314,430	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الإستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**96,432**	**-**	**7,127,980**	**7,224,412**

(11) ممتلكات ومعدات بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العـــام 2021	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة:							
الرصيد في بداية السنة	4,136,712	14,548,109	16,283,465	1,188,459	16,831,725	18,849,546	71,838,015
رصيد بداية السنه لشركة تابعة معاد توحيدها	-	469,906	249,830	115,902	134,282	97,249	1,067,169
رصيد بداية السنه المعدل	4,136,712	15,018,015	16,533,295	1,304,361	16,966,007	18,946,795	72,905,184
إضافات	3,448,821	2,216,600	2,122,427	-	1,042,324	2,694,961	11,525,133
إستبعادات واعادة تصنيف	-	4,052,079	286,027	76,477	850,151	-	5,264,734
الرصيد في نهاية السنة	7,585,533	13,182,536	18,369,695	1,227,884	17,158,180	21,641,756	79,165,583
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	2,708,112	11,263,006	915,590	14,472,440	15,611,723	44,970,871
رصيد بداية السنه لشركة تابعة معاد توحيدها	-	143,577	244,013	102,582	130,650	95,996	716,818
رصيد بداية السنه المعدل	-	2,851,689	11,507,019	1,018,172	14,603,090	15,707,719	45,687,689
إستهلاك السنة	-	259,248	1,153,202	126,587	932,005	1,388,203	3,859,245
إستبعادات	-	-	273,112	525	841,268	-	1,114,905
الرصيد في نهاية السنة	-	3,110,937	12,387,109	1,144,234	14,693,827	17,095,922	48,432,029
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	7,585,533	10,071,598	5,982,586	83,650	2,464,353	4,545,834	30,733,554
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	-	-	3,117,360	-	-	-	3,117,360
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	7,585,533	10,071,598	9,099,946	83,650	2,464,353	4,545,834	33,850,914

العـــام 2020	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفـــة:							
الرصيد في بداية السنة	4,136,712	11,379,902	16,128,223	1,195,925	15,844,712	17,010,404	65,695,877
إضافات	-	3,168,207	221,957	50,214	988,619	1,839,142	6,268,139
إستبعادات	-	-	66,715	57,680	1,607	-	126,001
الرصيد في نهاية السنة	4,136,712	14,548,109	16,283,465	1,188,459	16,831,725	18,849,546	71,838,015
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	2,514,922	10,092,838	840,814	13,449,383	14,196,791	41,094,747
إستهلاك السنة	-	193,190	1,226,597	124,407	1,031,225	1,414,932	3,990,351
إستبعادات	-	-	56,429	49,630	8,168	-	114,227
الرصيد في نهاية السنة	-	2,708,112	11,263,006	915,590	14,472,440	15,611,723	44,970,871
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	4,136,712	11,839,996	5,020,459	272,869	2,359,285	3,237,823	26,867,144
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	-	-	1,660,554	-	-	-	1,660,554
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	4,136,712	11,839,996	6,681,013	272,869	2,359,285	3,237,823	28,527,698

ب- تتضمن الممتلكات والمعدات 33,937,412 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 30,914,613 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل.

(12) موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

للعام 2021	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2021	2020
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	**1,964,717**	**1,357,766**
إضافات	4,311,495	1,332,250
الإطفاء للسنة	611,226	725,298
الرصيد في نهاية السنة	**5,664,986**	**1,964,717**
نسبة الإطفاء السنوية %	33-20	

(13) أصول مستأجرة وإلتزامات مقابلها

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: الإيجارات إعتباراً من أول كانون الثاني 2019. نتج عن التطبيق إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة. بلغ رصيد حق الاستخدام 12,844,569 دينار والإلتزامات الناشئة 12,530,503 دينار كما بتاريخ 31 كانون الأول 2021 مقابلها بمبلغ 13,347,577 دينار و12,389,957 دينار كما بتاريخ 31 كانون الأول 2020، تمثل المبالغ المثبتة القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة وعلى أساس كل عقد على حدا بإستخدام معدل خصم يعادل سعر الإقراض العقاري لأفضل العملاء.

إن جميع العقود التي تم معالجتها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 تمثل إيجارات مواقع وفروع للبنك. إختار البنك إستخدام الإعفاء المتاح بالمعيار بعدم إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير مادية.

يتم إطفاء الأصول المثبتة ضمن المركز المالي بإستخدام طريقة القسط الثابت وعلى المدة المتوقعة لحق الإستخدام ولكل أصل حدا، حيث بلغت قيمة الإطفاءات للسنة 2,713,528 دينار مقابل 2,163,762 دينار.

يتم إطفاء الإلتزام من خلال تخفيض الدفعات للمؤجر بعد طرح قيمة الفوائد الناتجة عن القيمة الحالية والتي بلغت 1,212,858 دينار مقابل 1,085,669 دينار للسنة السابقة.

(14) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	دينـار	دينـار
فوائد وإيرادات برسم القبض	30,698,981	25,013,351
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,034,183	1,867,437
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي	131,966,150	133,538,182
شيكات مقاصة	1,157,017	301,063
مدينون	6,422,079	3,918,612
أخرى	6,698,181	5,936,309
المجمـوع	**178,976,591**	**170,574,955**

* تتضمن بنود المدينون والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والموجودات الأخرى أرصـدة تخص الشركـــات التابعة بمبلـغ 6,245,421 دينار كمـــا فـــي 31 كانون الأول 2021 مقابل (68,636) دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتن كحد أقصى.

- فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

	2021		
	عقارات مستملكة	موجـــــودات مستملكة أخرى	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار
31 كانون الأول 2021			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	133,538,182	-	133,538,182
إضافات *	15,793,842	1,040,275	16,834,117
إستبعادات	(14,013,762)	-	(14,013,762)
المسترد من مخصص بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني	896,846	-	896,846
خسارة التدني	(5,289,233)	-	(5,289,233)
الرصيد في نهاية السنة	**130,925,875**	**1,040,275**	**131,966,150**
31 كانون الأول 2020			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	136,505,006	-	136,505,006
إضافات	2,497,686	-	2,497,686
إستبعادات	(5,099,082)	-	(5,099,082)
خسارة التدني	(365,428)	-	(365,428)
الرصيد في نهاية السنة	**133,538,182**	**-**	**133,538,182**

* يمثل هذا البند أسهم مستملكة خلال العام 2021 لقاء ديون في أحد البنوك العربية.

- لم يتم إقتطاع مخصص عقارات وفقا لتعليمات البنك المركزي بموجب كتابهم رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021، حيث تم تأجيل العمل بالتعميم رقم 16239/1/10 تاريخ 21 تشرين الثاني 2019 لمدة عام واحد، ليتم إستكمال اقتطاع المخصصات إعتبارا من العام 2022 والوصول الى النسبة المطلوبة البالغة 50% من تلك العقارات مع نهاية العام 2030.

(15) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الأول 2021		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	38,791,340	38,791,340
ودائع لأجل *	46,085,000	82,069,117	128,154,117
المجموع	**46,085,000**	**120,860,457**	**166,945,457**

	31 كانون الأول 2020		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	25,995,596	25,995,596
ودائع لأجل *	24,815,000	122,877,081	147,692,081
المجموع	**24,815,000**	**148,872,677**	**173,687,677**

* بلغت ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر37,614,010 دينار كما في 31 كانون الاول 2021 مقابل 126,893,677 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

(16) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانـون الأول 2021	أفراد	الشركـات		الحكومة والقطاع العام	المجمـوع
		كبرى	صغيرة ومتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	280,396,214	118,948,896	242,280,968	2,246,868	643,872,946
ودائع التوفير	179,887,171	636,766	3,147,265	2,148,391	185,819,593
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	716,137,590	224,012,363	97,043,392	70,282,107	1,107,475,452
شهادات إيداع	131,479	-	-	-	131,479
المجموع	**1,176,552,454**	**343,598,025**	**342,471,625**	**74,677,366**	**1,937,299,470**

31 كانـون الأول 2020	أفراد	الشركـات		الحكومة والقطاع العام	المجمـوع
		كبرى	صغيرة ومتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	264,911,036	128,604,511	201,007,560	2,185,827	596,708,934
ودائع التوفير	170,693,583	224,385	3,828,672	1,320,951	176,067,591
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	714,346,562	243,313,314	84,195,942	62,869,582	1,104,725,400
شهادات إيداع	48,558	-	-	-	48,558
المجموع	**1,149,999,739**	**372,142,209**	**289,032,174**	**66,376,361**	**1,877,550,483**

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 74,677,366دينار أي ما نسبته 3.9% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (66,376,361 دينار أي ما نسبته 3.5% كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 586,779,824 دينار أي ما نسبته 30.3% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 543,698,415 دينار أي ما نسبته 29% كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الودائع المحجوزة «مقيدة السحب» 29,375,093 دينار أي ما نسبته 1.5% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 27,228,796 دينار أي ما نسبته 1.5% كما في 31 كانون الأول 2020).
- بلغت الودائع الجامدة 51,847,094 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 61,461,964 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

(17) تأمينـات نقديـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	62,744,733	51,630,723
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	30,334,475	22,264,594
المجموع	**93,079,208**	**73,895,317**

(18) أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الأموال بموجب الإتفاقيات الموقعة مع مؤسسات مالية مختلفة، بهدف إستخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو التالي :

	مبلغ القرض /دينار	عدد الأقساط الكلية	المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/متغيرة
31 كانون الأول 2021							
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	2,400,000	20	12	نصف سنوية	-	%1.96	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	1,110,000	14	5	نصف سنوية	-	%2.51	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	3,963,975	20	17	نصف سنوية	-	%2.00	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	4,426,400	34	34	نصف سنوية	-	%3.00	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	480,769	30	29	نصف سنوية	-	%1.54	متغيرة
سلف البنك المركزي الاردني	666,668	3	2	بموجب شرائح - كل 6 أشهرعلى سنتين	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	999,245	27	20	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	994,034	17	11	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	461,050	57-36	36-3	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	2,675,667	64-3	38-1	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	7,902,631	114-6	82-3	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	749,404	68-5	27-1	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	4,764,717	60-2	50-1	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	4,313,978	101-22	101-9	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	549,442	54-14	50-14	شهرية على مدار سنة	-	%0.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	21,704,804	27-6	13-1	شهرية على مدار 3 سنوات	-	%0.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	5,310,084	54-12	50-10	شهرية على مدار 5 سنوات	-	%0.00	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	20,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	%4.23	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	%4.23	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%6.45	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2028	-	%4.90	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	9,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%4.50	ثابتة
قرض بنك الإستثمار الأوروبي (EIB)	84,583,700	9	9	فوائد نصف سنوية	-	%1.79	ثابتة
بنك الاسكان	36,322	-	-	فائدة سنوية	-	%5.50	متغيرة
بنك القاهرة	3,405,535	36	19	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.00	متغيرة
بنك كابيتال	3,737,851	36	29-7	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.25	متغيرة
بنك الاسكان	7,873,675	36	31-21	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.50	متغيرة
بنك سوسيتيه جينيرال	2,005,685	36	24-2	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%5.40	متغيرة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024 - فوائد نصف سنوية	-	%4.85	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	5,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022 - فوائد نصف سنوية	-	%4.78	ثابتة
	239,115,636						

	مبلغ القرض /دينار	عدد الأقساط الكلية	المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/متغيرة
31 كانون الأول 2020							
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	2,800,000	20	14	نصف سنوية	-	%2.07	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	1,530,000	14	7	نصف سنوية	-	%2.51	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	4,430,325	20	19	نصف سنوية	-	%2.11	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	4,426,400	34	34	نصف سنوية	-	%3.00	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	500,000	30	30	نصف سنوية	-	%1.67	متغيرة
سلف البنك المركزي الاردني	1,000,000	4	4	بموجب شرائح - كل 6 أشهرعلى سنتين	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	1,000,000	20	7	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	390,460	13	1	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	1,219,129	12	7	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	3,379,170	60	46	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	7,754,497	120	77	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%0.50	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	561,982	12	3	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	5,671,715	60	9	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	820,500	120	28	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	%1.00	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	11,418,314	12	12	شهرية على مدار سنة	-	%0.00	بدون فوائد
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	9,755,013	36	36	شهرية على مدار 3 سنوات	-	%0.00	بدون فوائد
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	20,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	%4.23	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	%4.23	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	%6.45	ثابتة
بنك عودة	961,452	36	26-19	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	%6.50	متغيرة
بنك الاسكان	11,659,810	36-24	33-16	تسدد على اقساط اقلها 24 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال	-	%6.25	متغيرة
بنك سوسيتيه جينيرال	3,976,677	36 - 24	33-9	تسدد على اقساط اقلها 24 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال	-	%6.00	متغيرة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	يسدد مرة واحدة في 4 تموز 2021	-	%6.55	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	5,000,000	1	1	يسدد مرة واحدة في 26 نيسان 2022	-	%4.78	ثابتة
	128,255,444						

- تم إعادة الاقراض بهامش يتراوح من 3 الى 5%.

(19) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العـام 2021	الرصيـد في بدايـة السنـــة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنـــة*	المضاف من خلال الدخل للسنـــة**	المدفوع / المستخـدم خـلال السنـة	الرصيد في نهاية السنـــة
	دينـــار	دينار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,844,516	(2,373,223)	2,342,268	2,043,855	10,769,706
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	1,459,097	-	600,000	350,572	1,708,525
المجمـــوع	**14,303,613**	**(2,373,223)**	**2,942,268**	**2,394,427**	**12,478,231**

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الموجودات الضريبية المؤجلة ويبلغ الاحتياطي الموجب 558,921 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل احتياطي سالب 565,736 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 642,226 دينار مقابل 563,693 دينار تظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة.

العـــام 2020	الرصيـد في بدايـة السنـــة	المضاف من خلال الدخل الشامل للسنـــة*	المضاف من خلال الدخل للسنـــة**	المدفوع / المستخـدم خـلال السنـة	الرصيد في نهاية السنـــة
	دينـــار	دينار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	11,302,931	912,477	2,288,712	1,659,604	12,844,516
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	1,105,721	-	360,000	6,624	1,459,097
المجمـــوع	**12,408,652**	**912,477**	**2,648,712**	**1,666,228**	**14,303,613**

(20) أسناد قرض

تم بتاريخ 2020/10/15 اصدار أسناد قرض من قبل إحدى الشركات التابعة للبنك بقيمة إجمالية 11 مليون دينار . تستحق السندات دفعة واحدة بتاريخ 2023/10/15. علما بأن تلك السندات غير مدرجة في السوق المالي. بلغ معدل الفائدة 5% سنويا. تدفع كل ستة أشهر وذلك في 4/15 و10/15.

(21) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

	2021	2020
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	2,176,841	14,760,848
ضريبة الدخل المستحقة	9,638,474	3,627,641
ضريبة الدخل المدفوعة	(2,069,670)	(16,211,648)
الرصيد في نهاية السنة	**9,745,645**	**2,176,841**

ب- مصروف ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي :

	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
ضريبة الدخل المستحقة	9,638,474	3,627,641
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة للسنة	(5,270,611)	(5,233,932)
المجموع	**4,367,863**	**(1,606,291)**

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2020	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2021	2021	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2020	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	2020	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

د- موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2021					
أ - موجودات ضريبية مؤجلة	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,844,516	2,956,332	2,342,268	12,230,452	4,647,572
مخصصات عقارات مستملكة	21,661,774	896,846	5,289,233	26,054,161	9,900,581
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,459,097	350,572	600,000	1,708,525	649,240
مخصص تسهيلات	42,467,084	13,884,804	34,652,782	63,235,062	24,029,324
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	187,671	87,671	-	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	-	-	3,813,207	3,813,207	1,067,698
مخصص تسهيلات غير مباشرة	6,845,591	5,486,907	4,015,589	5,374,273	2,042,224
مخصص إستثمارات	75,055	23,268	189,406	241,193	91,653
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,704,811	991,712	-	2,713,099	1,030,978
الخسارة الضريبية للسنة	7,431,725	7,431,725	-	-	-
المجموع	**96,677,324**	**32,109,837**	**50,902,486**	**115,469,972**	**43,487,269**

31 كانون الأول 2021					
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	106,012	106,012	40,285
تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية	-	-	2,373,223	2,373,223	901,825
إحتياطي تقييم موجودات مالية *	6,724,042	-	3,015,061	9,739,103	3,700,859
المجموع	**6,724,042**	**-**	**5,494,296**	**12,218,338**	**4,642,968**

31 كانون الأول 2020					
أ - موجودات ضريبية مؤجلة					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	11,302,931	1,659,604	3,201,189	12,844,516	4,880,915
مخصصات عقارات مستملكة	21,333,537	91,763	420,000	21,661,774	8,231,474
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,105,721	6,624	360,000	1,459,097	554,457
مخصص تسهيلات	39,347,169	11,681,559	14,801,474	42,467,084	16,137,492
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	87,674	-	99,997	187,671	52,548
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	155,854	155,854	-	-	-
مخصص تسهيلات غير مباشرة	5,352,631	2,033,606	3,526,566	6,845,591	2,601,325
مخصص إستثمارات	1,044,753	969,698	-	75,055	28,521
مخصص ودائع لدى البنوك	6,288	6,288	-	-	-
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,301,919	-	1,402,892	3,704,811	1,407,828
الخسارة الضريبية للسنة	-	-	7,431,725	7,431,725	2,824,056
المجموع	**82,038,477**	**16,604,996**	**31,243,843**	**96,677,324**	**36,718,616**
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة					
إحتياطي تقييم موجودات مالية *	9,183,684	6,242,564	3,782,922	6,724,042	2,555,136
المجموع	**9,183,684**	**6,242,564**	**3,782,922**	**6,724,042**	**2,555,136**

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية والمطلوبات الضريبية المؤجلة التي تخص الخسائر والارباح الإكتوارية الناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع الموظفين المحددة بحقوق الملكية الموحدة.

تم إحتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل بنسب تراوحت من 28% الى 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول إعتباراً من أول كانون الثاني 2019.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2021		2020	
	موجـــــــودات	مطلـــــــوبات	موجـــــــودات	مطلـــــــوبات
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد في بداية السنة	36,718,616	2,555,136	31,137,943	3,489,800
المضاف خلال السنة	18,961,624	2,087,833	8,879,005	1,437,510
المستبعد خلال السنة	12,192,971	-	3,298,332	2,372,174
الرصيد في نهاية السنة	**43,487,269**	**4,642,969**	**36,718,616**	**2,555,136**

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الربح (الخسارة) المحاسبي - قائمة (ب)	12,072,700	(5,578,751)
أرباح غير خاضعة للضريبة	(22,106,704)	(21,456,059)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	52,923,459	30,354,281
الربح الضريبي	42,889,455	3,319,471
نسبة ضريبة الدخل القانونية:		
فروع البنك في الاردن	%38	%38
فروع البنك في قبرص	%12.5	%12.5
الشركات التابعة	%28	%28-21

(22) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
فوائد برسم الدفع	10,069,169	10,402,054
حوالات واردة	2,670,405	1,915,411
ذمم دائنة	2,356,210	737,365
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	988,903	895,906
أمانات مؤقتة (أ)	1,568,069	10,290,860
أمانات مؤقتة - عملاء	3,316,385	3,873,467
أمانات مساهمين (ب)	4,122,701	4,265,588
شيكات مقبولة ومصدقة	6,301,930	6,931,979
تأمينات صناديق حديدية	511,986	504,536
أمانات اكتتابات (ب)	79,741	80,217
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة - (إيضاح 45)	5,576,858	6,889,297
مطلوبات أخرى	13,063,167	9,332,980
المجموع	**50,625,524**	**56,119,661**

- تتضمن المطلوبات الأخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ 4,467,265 دينار كما في 31 كانون الاول 2021 مقابل 1,477,905 دينار كما في 31 كانون الاول 2020.

(أ) يمثل هذا البند أمانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ب) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الإكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

(23) رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 آيار 2020 الموافقة على توزيع أسهم مجانية على المساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم قائم، أي بواقع 50 مليون سهم/دينار.

يتم رسملتها من حساب الاحتياطي الاختياري ليصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع للبنك بعد التوزيع 150 مليون سهم/دينار (مقابل 100 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

(24) الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2021 و 2020 هي كما يلي:

أ - الإحتياطي القانوني:

تمثـل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بموجب القوائم المالية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقـة وفقاً لقانوني البنوك والشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - الإحتياطي الإختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بموجب القوائم المالية لفروع الاردن بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جـزء منـه كأرباح على المساهمين.

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في إجتماعها المنعقد بتاريخ 4 آيار 2020 الموافقة على توزيع أسهم مجانية على المساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم قائم، أي بواقع 50 مليون سهم/دينار يتم رسملتها من حساب الإحتياطي الإختياري.

إن الإحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسـم الاحتياطـي	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	طبيعة التقييد
	دينـــار	دينـــار	
الإحتياطي القانوني	97,254,251	96,043,640	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

(25) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2021	2020
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
الرصيد في بداية السنة	4,571,425	2,296,466
أرباح (خسائر) غير متحققة	2,790,629	(3,887,833)
المحول من إحتياطي التقييم إلى قائمة الدخل - خسائر إئتمانية متوقعة مقابل أدوات الدين	434,430	5,235,443
خسائر (أرباح) متحققة	393,798	(7,315)
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(1,145,723)	934,664
الرصيد في نهاية السنة **	**7,044,559**	**4,571,425**

** يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة 3,700,859 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 2,555,136 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 وهو غير قابل للتحويل إلى قائمة الدخل الموحدة.

(26) الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2021	2020
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
الرصيد في بداية السنة	75,381,421	80,186,800
أرباح متحققة من موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	(393,798)	7,315
الربح (الخسارة) للسنة - قائمة (ب)	7,738,243	(4,511,275)
تكاليف زيادة رأس المال	-	(301,419)
المحول الى الاحتياطيات	(3,631,833)	-
الرصيد في نهاية السنة	**79,094,033**	**75,381,421**

- يتضمن الأرباح المدورة 43,487,269 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 36,718,616 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.
- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3,009,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل (3.246.661) دينار كما في 31 كانون الأول 2020) لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية أثر التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، وإلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية.
- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

(27) الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 7% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الإختياري، وهذه النسبة خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في إجتماعها المنعقد بتاريخ 4 آيار 2020 الموافقة على توزيع أسهم مجانية على المساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم قائم، أي بواقع 50 مليون سهم/دينار تم رسملتها من حساب الاحتياطي الاختياري ليصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع للبنك بعد التوزيع 150 مليون سهم/دينار (مقابل 100 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

(28) الفوائد الدائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

للأفراد (التجزئة)	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
حسابات جارية مدينة	34,594	4,251
قروض وكمبيالات	14,980,273	12,211,673
بطاقات الائتمان	1,426,219	1,778,327
القروض العقارية	15,766,268	15,075,986
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	8,097,478	8,749,554
قروض وكمبيالات	49,295,288	59,721,494
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,193,416	1,174,841
قروض وكمبيالات	6,514,124	6,233,071
الحكومة والقطاع العام	7,610,884	7,915,981
أرصدة لدى بنوك مركزية	3,075,534	4,237,680
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,890	340,311
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	17,293,456	15,131,045
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	1,850,147	2,934,239
المجمـــوع	**127,163,571**	**135,508,453**

(29) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,046,461	2,772,800
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	156,139	211,363
ودائع توفير	569,242	643,809
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	28,730,061	36,623,293
شهادات إيداع	2,516	592
تأمينات نقدية	1,515,571	1,626,272
أموال مقترضة	5,585,795	4,797,489
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	2,362,639	2,372,028
فائدة مدفوعة إلتزامات أصول مستاجرة	1,212,858	1,085,669
فوائد لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة	642,226	563,693
المجمـــوع	**42,823,508**	**50,697,008**

(30) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
عمولات تسهيلات مباشرة	2,326,251	2,474,340
عمولات تسهيلات غير مباشرة	4,782,100	4,006,398
عمولات أُخرى	2,554,345	1,950,178
المجموع	**9,662,696**	**8,430,916**

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول / التعامل	2,728,574	2,937,609
(خسائر) أرباح ناتجة عن التقييم	(5,854)	3,141
المجموع	**2,722,720**	**2,940,750**

(31) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول / التعامل	2,728,574	2,937,609
(خسائر) أرباح ناتجة عن التقييم	(5,854)	3,141
المجموع	**2,722,720**	**2,940,750**

(32) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
ايجار الصناديق الحديدية	202,964	192,302
ايرادات طوابع	29,636	51,579
إيرادات بطاقات الائتمان	5,607,614	5,361,711
ديون معدومة مستردة	885,926	636,994
ايرادات إتصالات	93,258	283,453
ايرادات حوالات	1,160,154	1,001,732
إيرادات بيع ممتلكات ومعدات	4,535	16,550
المسترد من خسائر تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع (إيضاح 47)	1,529,842	-
أخرى	2,841,981	2,127,483
المجمـــــوع	**12,355,910**	**9,671,804**

(33) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2020	2021	
دينـــــــار	دينـــــــار	
23,867,803	24,497,761	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
2,611,304	2,886,336	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,874,591	1,980,882	نفقات طبية
159,122	177,157	تدريب الموظفين
159,866	259,001	مياومات سفر
195,314	91,098	نفقات التأمين على حياة الموظفين
28,868,000	**29,892,235**	**المجمـــــوع**

(34) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2020	2021	
دينـــــــار	دينـــــــار	
63,297	60,870	إيجارات
505,562	585,459	قرطاسية
1,255,420	1,319,939	دعاية واعلان
341,663	281,136	إشتراكات
1,433,062	1,536,708	مصاريف إتصالات
4,322,511	4,723,033	صيانة وتصليحات
1,305,838	1,499,578	مصاريف تأمين
212,714	190,205	أتعاب ومصاريف قضائية
494,274	642,794	كهرباء ومياه وتدفئة
1,076,481	1,344,303	رسوم وضرائب وطوابع
141,038	307,307	أتعاب مهنية
3,959,510	4,378,826	مصاريف خدمات البطاقات
146,849	251,213	مصاريف نقل و مواصلات
294,917	373,019	مصاريف خدمات البنوك المراسلة
370,589	529,310	خدمات الأمن والحماية
2,563,441	545,770	التبرعـــات والمسؤولية الاجتماعية
68,105	123,263	ضيافة
25,000	90,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
365,428	4,392,387	مخصصات عقارات وفاء لديون مستحقة
533,974	2,319,793	خسائر بيع موجودات مستملكة
904,684	-	أتعاب إدارة
35,160	-	خسائر تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع
2,163,762	2,712,528	إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة
3,321,425	4,398,192	اخرى
25,904,705	**32,605,633**	**المجمـــــوع**

(35) حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

	2021	2020
	دينار	دينار
الربح (الخسارة) للسنة العائد لمساهمي البنك	7,738,243	(4,511,275)
الربح (الخسارة) من العمليات المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك	7,738,243	(3,972,460)
الخسارة) من العمليات غير المستمرة للسنة العائد لمساهمي البنك	-	(538,815)
	سهم	سهم
المتوسط لمرجح لعدد الأسهم	150,000,000	150,000,000
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة (أساسي ومخفض):		
الربح (الخسارة) للسنة	0.052	(0.030)
الربح (الخسارة) من العمليات المستمرة للسنة	0.052	(0.026)
(الخسارة) من العمليات غير المستمرة للسنة	-	(0.004)

(36) النقد وما في حكمه

	2021	2020
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	317,205,145	361,869,605
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	142,138,455	136,758,518
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	129,331,447	46,793,738
أرصدة مقيدة السحب (إيضاح 5)	2,543,992	2,508,347
	327,468,161	**449,326,038**

(37) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الإعتيادية للبنك وبإستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم تؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

31 كانون الأول 2021	الطرف ذو العلاقة					المجموع
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذين	أخـــــــــرى **	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
بنود داخل قائمة المركز المالي :						
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	38,161,200	1,149,649	65,207	342,927	-	39,718,982
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	23,086,597	-	-	-	6,435,084	29,521,681
ودائع عملاء	-	51,514	71,876,157	1,350,031	885,252	74,162,953
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	230,979	-	-	-	-	230,979
التأمينات النقدية	-	4,000	-	-	15,125	19,125
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	18,319,142	-	-	-	14,269,220	32,588,362
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	346,545	-	-	346,545
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	294,297	-	-	294,297
أسناد قرض	-	-	-	-	5,000,000	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	3,833,600	1,190,858	-	1,000	2,560,585	7,586,043
إعتمادات	-	-	-	-	4,254,000	4,254,000
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	2,075,549	101,510	82,368	18,647	9,661	2,287,735
فوائد وعمولات مدينة ****	60,759	-	1,664,485	25,611	302,167	2,053,022
توزيعات أرباح موجودات مالية	162,690	-	-	-	297,628	460,318
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	29,999	-	-	29,999
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	-	40,035	-	-	40,035

31 كانون الأول 2020	الطرف ذو العـلاقة					المجموع
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذين	أخـــــرى **	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
بنود داخل قائمة المركز المالي :						
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	-	57,645	1,587,268	2,126,358	-	3,771,271
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	67,960,882	-	-	-	2,535,208	70,496,090
ودائع	-	61,309,180	88	1,063,795	1,365,973	63,739,036
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	225,708	-	-	-	-	225,708
التأمينات النقدية	-	-	-	-	13,175	13,175
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	21,969,533	-	-	-	13,186,506	35,156,039
موجودات محتفظ بها لأغراض البيع	-	-	-	5,642,817	-	5,642,817
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	1,529,164	-	1,529,164
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	376,569	-	-	-	376,569
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	320,569	-	-	-	320,569
أسناد قرض	-	5,000,000	-	-	-	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	3,833,600	10,300	67,858	-	1,439,064	5,350,822
إعتمادات	70,905	-	-	-	4,268,180	4,339,085
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	171,744	9,630	6,925	102,111	11,113	301,523
فوائد وعمولات مدينة ****	1,354,617	3,482,690	-	22,556	184,982	5,044,845
أتعاب إدارة	904,684	-	-	-	-	904,684
توزيعات أرباح موجودات مالية	2,458,035	-	-	-	-	2,458,035
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	-	4,184	-	-	-	4,184
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	-	9,728	-	-	-	9,728

* من ضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة مبلغ 96,005 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) و 9,852 دينار للشركة المتحدة للإستشارات المالية وشركاتها التابعة كما في 31 كانون الأول 2021.

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس إدارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (0.75)% إلى (8)% .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (0.1)% إلى (3.75)% .

ينوب عن البنك عضوين في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وثلاث أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي وعضوين أعضاء في مجلس إدارة الشركة الادارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية .

رواتب ومكافآت الادراة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 3,366,416 دينار للعام 2021 مقابل 3,777,624 دينار للعام 2020.

38 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2021 و 2020.

39 - إدارة المخاطر

أ- يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد إلتزاماته عند إستحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من إدارة المخاطر).

مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الإقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

مخاطر إدارة أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

هي الخسارة الناتجة عن إستخدام المعلومات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك، أو من أن تكشف للعلن، أو توزع، أو أن تعدّل، أو من أن تدمر أو تحذف. هذا التعريف ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء كانت المعلومة مكتوبة على ورق أو موجودة في ملف ما على الإنترنت، وتشمل إستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1. المخاطر الائتمانية Credit Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية بشكل دوري وبالتنسيق مع ممثلي دوائر تسهيلات الشركات، وتسهيلات الأفراد. تمثل السياسة المؤشر والدليل الأساسي لمراكز العمل المختلفة في توضيح درجة المخاطر الائتمانية المقبولة لدى هذه المراكز.
- يتم إبداء الرأي بالطلبات الائتمانية من قبل إدارة المخاطر وضمن الصلاحيات الائتمانية المحددة من مجلس الإدارة وبدون مسؤولية مالية.
- يتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر حيث لدى البنك نظام موثق ومعتمد من مجلس الإدارة وتم الأخذ بعين الإعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية إتخاذ القرارات، وتسعير التسهيلات وتحديد ربحية العميل والمنتج، وإدارة الائتمان، ودراسة وتحليل المحفظة الائتمانية. ويساعد على الاحتفاظ بالبيانات اللازمة التي تسهل تطبيق الطرق المتقدمة من مخاطر الائتمان (FIRB) ضمن متطلبات بازل ويتم تطبيق نظام تصنيف ائتماني آلي لتدعيم ذلك. وضمن نفس الإطار يتم إستخدام Scoring Card System.
- توصي دائرة المخاطر وبشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان بوضع ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الإلتزام بهذه السقوف، تراجع دوريا وتعدل إن لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، والبلدان وكذلك القطاعات الإقتصادية المختلفة وكذلك من مهامها إعداد سقوف لأي تركز محتمل بالضمانات أو المنتجات الائتمانية.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد تحليل للمحفظة الائتمانية، بحيث يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة عنها توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات Benchmarking تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

2. المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

- السياسة الإستثمارية، حيث يقوم ممثلي دوائر الخزينة، والمخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم بشكل سنوي على الأقل وعرضها على لجنة الإستثمار ولجنة الأصول والخصوم.
- لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الإستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الإلتزام بالسياسات أعلاه.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR, وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3. مخاطر السيولة Liquidity Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- تراقب دائرة إدارة المخاطر إلتزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.
- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الاصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.
- تقوم دائرة ادارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينه بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

4. المخاطر التشغيلية Operational Risk :

- تعمل إدارة المخاطر على إعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية. لضمان التواؤم مع متطلبات بازل ولتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل KRI)Key Risk Indicators) لمراكز عمل البنك.
- يتم من قبل دائرة إدارة المخاطر المزج ما بين إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات بحيث يتم التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تغطيتها وبما يحقق مفهوم Enterprise Risk Management. كما أنه لدى البنك إجراءات عمل›Standard Operating Procedures(SOP) موثقه تراجع وتعدل دوريا من قبل الدوائر المعنية وبإشراف دائرة تطوير العمليات، أي إجراءات يتم تعديلها أو يتم إستحداثها بما فيها أي منتجات جديدة يتم عرضها على دوائر التدقيق الداخلي، والإمتثال، والمخاطر لدراسة المخاطر الممكنة وكذلك كفاية الضوابط الرقابية الموجودة.

5. أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security &Business Continuity Management:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر ببناء خطة إستمرارية عمل Business Continuity Plan واضحة وموثقة ومعتمدة, ويتم عمل الإختبارات اللازمة لها بإنتظام, وتفاعلا مع المفهوم الواسع لإدارة إستمرارية العمل Business Continuity Management مدعمة بنظام آلي DRS لمزيد من الكفاءة في إدارة إستمرارية العمل, وبحيث تتواءم مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني وكذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.
- تم إفراد فريق أمن أنظمة المعلومات Information Security Officer ويتبع مباشرة لإدارة المخاطر لتدعيم ذلك وبحيث يكون مستقل في رفع تقاريره عن مدير دائرة أنظمة المعلومات وضمن أفضل الممارسات العالمية ومنها معايير ISO27001 ومتطلبات PCI
- تشارك إدارة المخاطر في إعداد تقييم مناسب للمخاطر في حال وجود نشاط أو منتج جديد على وشك الإطلاق في سوق معين.

6. مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم إعتمادها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7. التواؤم مع مقررات بازل:

تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها إحتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.

تقوم الدائرة بإعداد الإختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.

بالإضافة الى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الإستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9).

1. تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يعرف البنك التعثر وآلية معالجة التعثر وفقاً لتعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9) رقم 2018/13 الصادرة في بتاريخ 2018/6/6. وقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (47/2009) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- إرتفاع في درجات المخاطر عن 7-.
- التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً.
- إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقاً للتعليمات والمعايير، وكذلك متابعته من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدولات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك.

2. شرح مفّصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الشركات:

يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody›s، نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها بإحتمالية تعثر العميل وبما يساهم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody›s على النماذج (Model›s) التالية لإحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

- نموذج تصنيف الشركات الكبرى.
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.
- نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من 1 (إستثنائي: شركة ذات جودة عالية جدا وبأقل المخاطر) الى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة)ـ 7 درجات عاملة و3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم إحتسابه من خلال نظام (Moody›s) يقابله معدل إحتمالية التعثر (PD).يتـم عمـل تحليـل مالـي وغيـر مالـي للعمـلاء، ويتكـون هيكـل التحليــل المالـي لنظـام Moody›s Financial Analysis Structure (Moody›s) من أربعة أقسام رئيسية:

1. الأنشطة التشغيلية (Operations):
2. السيولة (Liquidity):
3. هيكل رأس المال (Capital Structure):
4. خدمة الدين (Debt Service):

يمكن عمل Override لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الإستفادة منها لغايات تقدير إحتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الإستهلاكية.

3. الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم إستخدام نموذج « تحقق الخسارة» بإستخدام نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب إستخدام التقديرات والإجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الإقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم إحتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني ل 12 شهر: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.
- خسائر التدني لعمر الأداة: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية إحتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على إحتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الإقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر (Exposure at Default(EAD.

وفقاً لمتطلبات المعيار (9) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (بإستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- الذمم المدينة التجارية.
- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية بإستثناء الأرصدة الجارية التي تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والإعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4. تعريف وآلية احتساب ومراقبة إحتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD).

أ- إحتمال التعثر Probability of Default (PD):

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد ديونه بالكامل أو في الوقت المحدد، والذي يتم توقعه عادة من خلال تحليل قدرة العميل على سداد مديونيته وفقاً لبياناته المالية. وترتبط إحتمالية تعثر العميل بشكل عام مع المعطيات المالية مثل عدم كفاية التدفقات النقدية لخدمة الديون، إنخفاض إيرادات أو هوامش التشغيل، رافعة مالية عالية، أو إنخفاض السيولة، ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات:

- يتم إحتساب ال PD من خلال ربط التصنيفات الائتمانية ضمن التصنيف الائتماني الداخلي بدرجة تعثرهم المحددة في ال Master Scale ولكل عميل على حدا. ويتم تحويل إحتمالية التعثر من (Through The Cycle (TTC الى Point In Time، بعد أن تم عمل Calibration للتصنيف الائتماني وما يقابله من إحتمالية تعثر PD لتتناسب مع بيانات التعثر لدى البنك.
- فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد إحتمال تعثر 100%.
- الحسابات غير المصنفة داخلياً تم إفتراض درجة تصنيف 5 لها لدى البنك و 5- لدى شركة إجاره.
- تم إحتساب إحتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

- يتم إحتساب إلى PD الخاص بهم إعتماداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا.
- فيما يخص أدوات الدين والسوق النقدي فقد تم إعتماد التصنيف الائتماني الخارجي من قبل شركة موديز، وفي حال كانت أداة الدين لشركة غير مصنفة يتم التعامل معها كالشركات غير المصنفة، أما البنوك غير المصنفة فيتم إعتماد التصنيف الائتماني للبلد التي ينتمي له البنك وتعديله بما يتناسب مع المتانة المالية للبنك.

ب- نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر Loss Given Default (LGD) :

هي نسبة الأصول التي من المتوقع خسارتها في حال تخلف العميل عن السداد حيث تعرف هذه النسبة على مستوى التسهيل وليس على مستوى العميل وتتأثر بعوامل مختلفة مثل مدى توفر الضمانات، نوع الضمانة، درجة أولوية السداد، أجل القرض ونوعيته. ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

- يتم إستخدام نظام لإحتساب LGD يعتمد على عدد من المحددات منها تصنيف العميل الائتماني، القطاع الإقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم إحتسابها بناء على المعلومات التاريخية.
- تم عمل نسب إقتطاع Hair cut للضمانات تزيد عن تلك المحددة بتعليمات البنك المركزي الأردني.
- وضع حدود دنيا Floors ل LGD تتراوح بين 0% 10%
- التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100%.
- تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تم بناء نموذج Model للإحتساب (Logistic regression model) وبإستخدام المتغيرات المستعملة بإحتساب نموذج Probability of Default.

ج- المبلغ المعرض للتعثر Exposure at Default(EAD)

يعرف المبلغ المعرض للمخاطر على أنه قيمة المديونية التي يتعرض فيها البنك لإحتمالية عدم السداد في حالة تعثر العميل، وعلى النحو التالي:

- يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وبنسبة CCF تبلغ 100% للتسهيلات غير المباشرة.
- في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر يقسم إلى جزئين وهي الإلتزامات المستغلة والإلتزامات غير المستغلة حيث يتم إحتساب الرصيد أو السقف أيهما أعلى.
- فيما يخص التجزئة تم الإعتماد في تحديد قيمة المبلغ المعرض للتعثر بإستخدام نسبة التسهيلات التي تم سدادها تاريخياً Prepayment فيما يخص العملاء.

محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
Stage 1: المرحلة الأولى	تتضمن التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بالتعرض / الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط التالية:
	مخاطر تعثر منخفضة.
	المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بإلتزاماته.
	إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الإقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بإلتزاماته (مؤشرات الإقتصاد الكلي وإختبارات الضغط).
Stage 2: المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم.
	الحسابات التي تم جدولتها سابقا.
	الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام.
	الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي 7- .
	في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.
	الإنخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين.
	تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
Stage 3: المرحلة الثالثة	تتضمن التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريبا.
	إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
	عدم الإلتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وإرتفاع التصنيف الائتماني عن 7-.
	وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.
	بالإضافة لما ورد أعلاه فقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

- يوجد معايير واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (Stage 3.2.1) والإنتقال بينهم، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني التي تنص على أنه في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فان عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والإلتزام بسداد 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني للعميل أفضل من 7- لتنتقل إلى Stage 1.
- يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ لأداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الإعتراف الأولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.

5. المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تم إستخدامها من قبل البنك في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD).

إستخدم البنك مؤشرات إقتصادية رئيسية في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقع (PD)، وعلى النحو التالي:

- الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي.
- التجزئة: تم إستخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الإستهلاك، التضخم المتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة لنافذة الإيداع وأخرى.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق بالمعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الإحتساب وبتشارك من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- تراقب اللجنة التواؤم مع إطار إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة بإعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات إحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.
- تعتبر المسؤولة عن عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع اليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأدوار والنماذج المستخدمة للإحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

- تعتبر مسؤولة عن أي إستثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الإحتساب.
- تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.
- الإطلاع على الإحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

إدارة المخاطر:

- تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9.
- مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالإحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة Independent model validation.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.
- مراجعة عملية الإنتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

إدارة الشؤون المالية:

- إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- تحليل نتائج الإحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية إحتسابها.
- إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.
- الإشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس إقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الإحتساب على النظام البنكي الرئيسي.

التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

كوفيد-19 والخسارة الائتمانية المتوقعة

تم تأكيد ظهور وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) في أوائل سنة 2020، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والإقتصادية. وإستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الإقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

تواصل المجموعة تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على إحتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الإعتبار السبب الرئيسي للصعوبة المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد- 19 أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي.

بدأت المجموعة بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائها العاملين في القطاعات شديدة التأثر من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى سنة. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائيًا وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض الى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد- 19 على إستئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المجموعة من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد19- عن تلك المرتبطة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمقترضين على مدى عمر الاداة المالية. يتوافق هذا النهج مع توقعات البنك المركزي الأردني والذي لم يعتبر الترتيبات المتعلقة بالقطاعات المتأثرة خلال هذه الفترة بمثابة إعادة جدولة أو إعادة هيكلة للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة وذلك لغرض تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وبالتالي لم يتم اعتبار هذه التأجيلات تعديلاً لشروط العقد.

إن تأثير مثل هذه الظروف الاقتصادية غير المؤكدة أمر تقديري وسوف تواصل المجموعة إعادة تقييم موقفها والتأثير المرتبط بها على أساس منتظم، وكما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لدرجة عالية من عدم التيقن وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

معقولية النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، والناتجة من تقدير تأثير وباء كوفيد19- على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات.

تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار عند دراسة أثر الوباء، منها:

- مبادرات البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض
- تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد
- المبادرات الحكومية ومؤسسة الضمان الاجتماعي
- تخفيض أسعار الفوائد
- تعزيز البنك المركزي الأردني لسيولة البنك (منها تخفيض نسبة الاحتياطيات النقدية)

الاجراءات المتخذة من البنك لمواجهة الاثر المحتمل للوباء على البنك

قام البنك خلال الربع الاول لسنة 2020 وفقا لأفضل المعلومات المتاحة وحالات عدم التيقن عن الوباء وبعد الاخذ بعين الاعتبار اجراءات الدعم المتخذة من الجهات الحكومية والاجراءات المتخذة من البنك المركزي الاردني حسب التعميم رقم 4375/3/10 الصادر في 15 آذار 2020 والتعليمات اللاحقة ذات العلاقة بدراسة اتخاذ بعض الاجراءات لمواجهة الاثار المحتملة للوباء على البنك مثل اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة المطلوبة من البنك المركزي الاردني الخاصة بالاثر المتوقع للوباء على البنك مع الاخذ بعين الاعتبار عوامل الاقتصاد الكلي ،وبناءا عليه سيتم تقييم مدى الحاجة الى مخصصات اضافية اخرى خلال السنة الحالية.

قام البنك بتبني مخرجات وتقديرات نظام (Moodys) العالمي المعدلة حديثا وبشكل دوري بالاثار جائحة كورونا بما يتعلق بتقديرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي والنظرة المستقبلية وتطبيقها على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.

إن تأثير مثل هذه الظروف الاقتصادية غير المؤكدة أمر تقديري وسوف تواصل المجموعة إعادة تقييم موقفها والتأثير المرتبط بها على أساس منتظم ، وكما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لدرجة عالية من عدم التيقن وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة، تتوقع الإدارة وضوحا أكبر لأثر كوفيد- 19 على نتائج أعمال المجموعة وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة والأثر على السيولة في نهاية الربع الرابع من العام 2021.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى):

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	255,409,613	297,372,740
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,138,456	136,758,518
التسهيلات الائتمانية المباشرة:		
للأفراد	242,468,901	184,421,832
القروض العقارية	221,765,313	190,600,214
للشركات		
الشركات الكبرى	914,414,231	946,184,834
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	131,235,592	122,974,509
للحكومة والقطاع العام	177,402,774	112,331,444
سندات وأسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	29,660,562	42,577,182
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	494,569,305	402,110,610
الموجودات الأخرى	38,278,077	29,233,026
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	221,364,280	228,453,152
إعتمادات	44,167,815	38,102,803
قبولات	30,516,124	15,815,575
سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	356,998,821	316,402,478
المجموع	**3,300,389,864**	**3,063,338,917**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأميـنات النقـدية فتظهر بالقيمة العادلة إستنـاداً إلى أسعار الصرف الصـادرة عن البنك المـركـزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال:

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الثاني 2021:

	القيمة العادلة للضمانات								صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	255,409,613	-	-	-	-	-	-	-	255,409,613	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	148,254,854	-	-	-	-	-	-	-	148,254,854	5,915,206
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	263,207,395	2,190,512	4,255,624	-	59,083,746	20,065,280	267,686	85,862,848	177,344,547	19,092,565
القروض العقارية	255,897,699	4,135,416	1,887,443	7,655,349	328,948,163	1,884,609	545,002	345,055,982	-	24,672,970
الشركات الكبرى	1,002,436,218	13,323,813	145,381,215	13,297,943	317,901,178	4,230,918	3,147,213	497,282,279	505,153,939	72,245,589
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	143,582,104	18,892,516	15,205,335	-	69,982,853	13,100,940	19,621,568	136,803,213	6,778,891	9,697,676
الحكومة والقطاع العام	177,939,198	-	-	-	-	-	-	-	177,939,198	536,424
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	29,660,562	-	-	-	-	-	-	-	29,660,562	607,970
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	497,215,736	-	6,992,031	-	9,390,766	-	-	16,382,797	480,832,939	2,646,431
موجودات أخرى	39,252,700	-	-	-	1,325,639	-	-	-	37,927,061	-
المجموع	**2,812,856,080**	**38,542,258**	**173,721,648**	**20,953,291**	**786,632,344**	**39,281,748**	**23,581,469**	**1,081,387,118**	**1,819,301,606**	**135,414,832**
الكفالات المالية	223,681,984	34,862,193	8,734,717	412,345	64,393,402	1,018,405	1,960,974	111,382,036	112,299,948	2,317,704
الإعتمادات المستندية	44,478,714	1,868,116	-	-	2,412,496	52,965	125,440	4,459,016	40,019,698	310,899
الإلتزامات الأخرى	390,463,199	23,689,360	10,413,948	-	65,813,701	2,728,205	4,700,240	107,345,453	283,117,746	2,948,255
المجموع	**658,623,897**	**60,419,669**	**19,148,665**	**412,345**	**132,619,598**	**3,799,575**	**6,786,653**	**223,186,505**	**435,437,392**	**5,576,858**
المجموع الكلي	**3,471,479,977**	**98,961,926**	**192,870,312**	**21,365,636**	**919,251,942**	**43,081,323**	**30,368,122**	**1,304,573,623**	**2,254,738,998**	**140,991,689**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال :

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الثاني 2020:

	القيمة العادلة للضمانات								صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	297,372,740	-	-	-	-	-	-	-	297,372,740	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	142,808,362	-	-	-	-	-	-	-	142,808,362	5,968,773
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	202,288,098	2,281,274	196,636	-	44,516,572	21,236,340	314,982	68,545,803	133,742,294	16,387,972
القروض العقارية	221,155,759	2,797,384	-	-	304,484,324	2,001,957	223,795	309,507,460	-	22,961,285
الشركات الكبرى	1,027,880,830	16,264,602	101,599,579	20,961,699	366,083,537	11,518,214	1,671,823	518,099,456	509,781,375	67,607,919
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	132,436,439	14,311,580	6,909,820		69,265,785	13,284,241	16,120,717	119,892,143	12,544,296	8,037,169
الحكومة والقطاع العام	112,438,870	-	-	-	-	-	-	-	112,438,870	107,426
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	44,566,152	-	7,264,028	-	8,590,602	-	-	15,854,630	28,711,522	1,988,969
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	402,110,610	-	-	-	-	-	-	-	402,110,610	-
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات المالية المرهونة (إدوات الدين)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	29,233,026	-	-	-	-	-	-	-	29,233,026	-
المجموع	**2,612,290,887**	**35,654,839**	**115,970,064**	**20,961,699**	**792,940,821**	**48,040,752**	**18,331,317**	**1,031,899,492**	**1,668,743,095**	**123,059,514**
الكفالات المالية	231,865,186	25,562,941	7,358,992	403,937	65,830,148	1,201,732	1,738,937	102,096,686	129,768,499	3,412,034
الإعتمادات المستندية	38,279,039	1,737,525	56,537		2,431,764	19,029	19,738	4,264,593	34,014,446	176,236
الإلتزامات الأخرى	335,519,081	20,571,692	52,592,369		73,701,498	2,812,437	4,151,013	153,829,010	181,690,071	3,300,027
المجموع	**605,663,306**	**47,872,158**	**60,007,898**	**403,937**	**141,963,410**	**4,033,198**	**5,909,688**	**260,190,289**	**345,473,017**	**6,888,297**
المجموع الكلي	**3,217,954,192**	**83,526,998**	**175,977,962**	**21,365,636**	**934,904,230**	**52,073,950**	**24,241,005**	**1,292,089,781**	**2,014,216,112**	**129,947,811**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2021:

	القيمة العادلة للضمانات								صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية										
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	6,116,399	-	-	-	-	-	-	-	6,116,399	5,915,206
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	13,043,545	20,452	850,936	-	1,842,413	4,739,786	-	7,453,587	5,589,958	9,404,206
القروض العقارية	44,012,356	25,312		-	38,818,451	190,806	-	39,034,568	4,977,788	20,060,221
الشركات الكبرى	72,748,172	3,109,353	434,779	-	25,590,519	63,000	-	29,197,651	43,550,521	41,137,938
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	17,519,314	111,073	934,915	-	11,727,997	3,425,847	545,159	16,744,992	774,322	9,181,552
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	691,275	-	-	-	-	-	-	-	691,275	412,876
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	8,720,000		6,992,031	-	9,390,766	-	-	16,382,797	-	2,418,022
المجموع	**162,851,060**	**3,266,190**	**9,212,661**	**-**	**87,370,146**	**8,419,439**	**545,159**	**108,813,595**	**61,700,261**	**88,530,021**
الكفالات المالية	845,008	77,335	-	-	445,779	58,958	566	582,638	262,370	527,059
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	237,622	19,155	5,153	-	174,441	14,645	-	213,394	24,228	135,583
المجموع	**1,082,631**	**96,489**	**5,153**	**-**	**620,220**	**73,603**	**566**	**796,032**	**286,599**	**662,642**
المجموع الكلي	**163,933,690**	**3,362,680**	**9,217,814**	**-**	**87,990,366**	**8,493,043**	**545,726**	**109,609,627**	**61,986,860**	**89,192,663**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2020:

	القيمة العادلة للضمانات						أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات				
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	6,049,582	-	-	-	-	-	-	-	6,049,582	5,968,773
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	13,306,818	-	-	-	3,731,725	5,390,441	20,000	9,192,539	4,114,279	8,901,833
القروض العقارية	47,289,989	-	-	-	46,697,308	279,083	-	46,977,332	312,657	18,762,925
الشركات الكبرى	112,731,661	2,926,484	171,701	-	53,607,501	63,000	-	56,768,686	55,962,975	55,865,265
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	13,869,914	98,373	2,197,080	-	8,233,624	3,603,074	158,978	14,291,129	-	6,671,695
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	10,154,668	-	7,264,028	-	8,590,602	-	-	15,854,630	-	1,988,969
المجموع	**203,402,631**	**3,024,857**	**9,632,810**	**-**	**120,860,760**	**9,335,598**	**178,978**	**143,084,315**	**66,439,492**	**98,159,460**
الكفالات المالية	2,020,162	57,600			413,892	47,082	-	518,573	1,501,589	1,749,925
الإلتزامات الأخرى	528,411	10,654	169		403,425	51,149	-	465,396	63,014	281,704
المجموع	**2,548,573**	**68,254**	**-**	**-**	**817,316**	**98,231**	**-**	**983,970**	**1,564,604**	**2,031,629**
المجموع الكلي	**205,951,204**	**3,093,110**	**9,632,810**	**-**	**121,678,076**	**9,433,829**	**178,978**	**144,068,285**	**68,004,096**	**100,191,089**

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 42,258,899 دينار خلال العام 2021 جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ رصيد الديون المجدولة 14,033,426 دينار خلال العام 2020.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الإئتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الإئتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها 17,402,034 دينار خلال العام 2021 (مقابل 10,808,718 دينار للعام 2020).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينـــــــار	دينـــــــار	2021
CC	Fitch	691,275	-	691,275
B1	Moody›s	23,206,261	-	23,206,261
B2	Moody›s	-	6,245,547	6,245,547
B3	Moody›s	763,026	-	763,026
حكومية		-	482,250,189	482,250,189
غير مصنف		5,000,000	8,720,000	13,720,000
الاجمالي		**29,660,562**	**497,215,736**	**526,876,298**

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينـــــــار	دينـــــــار	2020
BB	S&P	2,162,446	-	2,162,446
+B	S&P	725,361	-	725,361
B1	Moody›s	24,172,900	-	24,172,900
BAA3	Moody›s	2,306,131	-	2,306,131
حكومية	-	-	402,110,610	402,110,610
غير مصنف	-	13,210,345	-	13,210,345
الاجمالي		**42,577,183**	**402,110,610**	**444,687,793**

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2021	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	255,409,613	-	-	255,409,613
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	140,872,591	-	-	-	-	1,265,865	-	-	-	-	142,138,456
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	92,755,784	340,867,832	231,486,201	220,846,746	30,859,538	3,794,998	257,156,203	177,402,768	332,116,741	-	1,687,286,812
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	5,000,000	-	-	-	-	-	-	24,660,562	-	-	29,660,562
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	6,301,978	-	-	-	-	488,267,327	-	-	494,569,305
الموجودات الأخرى	36,952,438	-	-	-	-	-	1,325,639	-	-	-	38,278,077
الكفالات المالية	42,416,024	36,799,065	36,814,263	-	1,387,115	1,072,240	1,403,699	-	101,471,873	-	221,364,280
الإعتمادات المستندية	4,251,917	10,630,352	25,254,616	-	308,499	-	-	-	3,722,431	-	44,167,815
الإلتزمات الأخرى	15,108,388	100,342,501	134,390,768	-	14,187,861	810,732	26,503,929	-	96,170,765	-	387,514,945
المجموع الكلي	**337,357,141**	**488,639,750**	**434,247,826**	**220,846,746**	**46,743,014**	**6,943,835**	**286,389,471**	**945,740,271**	**533,481,810**	**-**	**3,300,389,865**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	299,755,591	-	600,042	-	49,071	300,404,703
صناعي	430,787,524	-	48,370,923	-	9,481,303	488,639,750
تجارة	389,898,510	-	30,965,832	-	13,383,484	434,247,826
عقارات	183,499,044	-	24,750,363	-	12,597,340	220,846,746
زراعة	34,634,316	-	11,944,423	-	164,275	46,743,014
أسهم	6,943,835	-	-	-	-	6,943,835
أفراد	263,996,642	-	12,700,146	-	8,367,044	285,063,831
حكومة وقطاع عام	945,048,996	-	-	-	691,275	945,740,271
خدمات	497,716,941	-	32,471,767	-	3,293,101	533,481,810
أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	**3,052,281,398**	**-**	**161,803,496**	**-**	**48,026,893**	**3,262,111,787**

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2020	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	0	-	-	-	-	-	-	297,372,740			297,372,740
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,217,561	-	-	-	-	540,957	-	-	-	-	136,758,518
التسهيلات الائتمانية	61,592,440	347,149,023	236,628,918	173,901,107	30,624,965	2,476,157	220,921,045	112,331,444	370,887,733	-	1,556,512,832
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.	4,948,212	-	8,262,132	-	-	-	-	24,898,262	4,468,576	-	42,577,182
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	402,110,610	-	-	402,110,610
الموجودات الأخرى	25,403,292	-	-	3,829,734	-	-	-	-	-	-	29,233,026
الكفالات المالية	33,837,445	39,508,122	40,162,318	-	1,568,102	1,933,036	3,490,641	-	107,953,489	-	228,453,152
الإعتمادات المستندية	4,229,345	11,395,154	19,356,863	-	138,693		195,361	-	2,787,387	-	38,102,803
الإلتزمات الأخرى	17,416,185	62,154,699	127,461,391	-	8,904,387	1,097,942	32,626,279	-	82,557,170	-	332,218,054
المجموع الكلي	**283,644,481**	**460,206,998**	**431,871,623**	**177,730,841**	**41,236,147**	**6,048,091**	**257,233,325**	**836,713,056**	**568,654,355**	**-**	**3,063,338,917**

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	283,575,202	-	11,686	-	57,593	283,644,481
صناعي	397,834,052	-	49,607,462	-	12,765,485	460,206,998
تجارة	380,727,542	-	34,494,566	-	16,649,514	431,871,623
عقارات	137,576,212	-	23,292,977	-	16,861,652	177,730,841
زراعة	30,371,879	-	31,388	-	10,832,880	41,236,147
أسهم	6,048,091	-		-		6,048,091
أفراد	223,154,715	-	11,016,608	-	23,062,003	257,233,325
حكومة وقطاع عام	836,713,056	-		-		836,713,056
خدمات	539,374,040	-	28,112,460	-	1,167,855	568,654,355
المجموع	**2,835,374,790**	**-**	**146,567,147**	**-**	**81,396,981**	**3,063,338,917**

حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47) حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2021:-

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,543,974,609	82,239	1,543,892,370	-
ديون تحت المراقبة	153,338,274	2,586,103	150,752,170	20,704,847
ديون غير عاملة	145,749,731	26,862,235	118,887,496	79,011,891
دون المستوى	8,255,872	73,094	8,182,778	1,465,545
مشكوك في تحصيلها	9,375,463	347,292	9,028,171	3,444,208
هالكة	128,118,396	26,441,849	101,676,548	74,102,137
المجموع	**1,843,062,614**	**29,530,577**	**1,813,532,037**	**99,716,738**

	Stage 1			Stage 2			Stage 3		
	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,511,901,055	22,701,990	32,766	30,705,606	1,533,404	1,179	2,121,026	568,934	18,812
ديون تحت المراقبة	-	-	-	152,686,668	22,225,901	2,570,816	910,076	188,097	15,288
ديون غير عاملة	105,932	-	-	339,967	12	-	144,292,284	79,026,886	26,891,718
دون المستوى	-	-	-	-	-	-	6,083,816	1,345,779	1,668
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-	-	-	6,120,722	3,095,902	215,156
هالكة	105,932	-	-	339,967	12	-	132,087,746	74,585,205	26,674,893
المجموع	**1,512,006,987**	**22,701,990**	**32,766**	**183,732,241**	**23,759,317**	**2,571,994**	**147,323,386**	**79,783,917**	**26,925,818**

حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47) حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2020:-

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,405,946,495	133,579	1,405,812,916	-
ديون تحت المراقبة	108,010,602	148,752	107,861,850	1,735,331
ديون غير عاملة	182,242,899	24,303,061	157,939,838	89,750,610
دون المستوى	4,036,808	59,975	3,976,832	807,204
مشكوك في تحصيلها	34,249,587	1,084,332	33,165,255	13,645,465
هالكة	143,956,505	23,158,754	120,797,751	75,297,940
المجموع	**1,696,199,997**	**24,585,392**	**1,671,614,604**	**91,485,940**

	Stage 1			Stage 2			Stage 3		
	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,363,761,321	14,531,535	54,970	35,551,154	1,621,448	9,295	6,070,664	1,277,106	55,430
ديون تحت المراقبة	2,423	-	-	109,686,718	8,747,071	142,369	523,411	237,502	6,384
ديون غير عاملة	-	-	-	-	-	-	180,604,306	88,687,109	24,316,944
دون المستوى	-	-	-	-	-	-	2,804,183	745,166	30,603
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-	-	-	32,211,892	13,351,564	1,025,650
هالكة	-	-	-	-	-	-	145,588,231	74,590,379	23,260,691
المجموع	**1,363,763,744**	**14,531,535**	**54,970**	**145,237,872**	**10,368,519**	**151,664**	**187,198,381**	**90,201,718**	**24,378,759**

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	252,915,871	-	2,493,743	-	-	-	-	255,409,613
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,293	4,097,510	39,659,469	705,093	104,776	88,382,703	9,183,612	142,138,456
التسهيلات الائتمانية	1,531,128,796	-	156,158,016	-	-	-	-	1,687,286,812
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	28,206,261	1,454,301	-	-	-	-	-	29,660,562
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	484,891,253	-	-	-	9,678,052	-	-	494,569,305
الموجودات الأخرى	38,278,077	-	-	-	-	-	-	38,278,077
الإجمالي / للسنة الحالية	2,335,425,551	5,551,810	198,311,228	705,093	9,782,828	88,382,703	9,183,612	2,647,342,825
الكفالات المالية	193,911,055	-	27,453,225	-	-	-	-	221,364,280
الإعتمادات المستندية	33,078,623	-	11,089,192	-	-	-	-	44,167,815
الإلتزمات الأخرى	369,680,977	-	17,833,968	-	-	-	-	387,514,945
المجموع الكلي	**2,932,096,205**	**5,551,810**	**254,687,613**	**705,093**	**9,782,828**	**88,382,703**	**9,183,612**	**3,300,389,864**

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
داخل المملكة	2,686,365,673	-	160,303,374	-	47,149,081	2,893,818,128
دول الشرق الأوسط الأخرى	4,860,535	-	-	-	691,275	5,551,810
أوروبا	253,000,953	-	1,500,122	-	186,537	254,687,613
آسيا	705,093	-	-	-	-	705,093
افريقيا	9,782,828	-	-	-	-	9,782,828
أمريكا	88,382,703	-	-	-	-	88,382,703
دول أخرى	9,183,612	-	-	-	-	9,183,612
المجموع	**3,052,281,398**	**-**	**161,803,496**	**-**	**48,026,893**	**3,262,111,787**

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2020:

القطاع الاقتصادي البيان	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالـــــــــي
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الاجمالي / أرقام المقارنة	2,671,735,096	7,829,868	284,076,339	883,483	104,815	87,749,231	10,960,085	3,063,338,917

أ - إجمالي لتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2021	المرحلة 2		المرحلة 3		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	6,116,399	-	-	%0.00
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	9,458,849	3,126,679	13,043,545	1,486,815	4,613,494	%20.50
القروض العقارية	32,037,251	6,362,255	44,012,356	5,331,132	11,693,388	%15.38
الشركات الكبرى	126,638,571	15,588,848	72,748,172		15,588,848	%7.82
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	15,597,571	6,290,868	17,519,314	860,950	7,151,818	%21.60
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	691,275	-	%0.00
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	8,720,000	-	%0.00
المجموع	**183,732,241**	**31,368,651**	**153,439,785**	**17,090,172**	**39,047,548**	**%11.58**
الكفالات المالية	3,569,588	2,636,010	845,008	19,150	2,655,160	%60.15
الإعتمادات المستندية	-	17,577	-	-	17,577	%0.00
الإلتزامات الأخرى	1,063,531	628,472	237,622	151,267	779,739	%59.93
المجموع	**4,633,119**	**3,282,060**	**1,082,631**	**170,417**	**3,452,477**	**%60.40**
المجموع الكلي	**188,365,360**	**34,650,711**	**154,522,415**	**17,260,589**	**42,500,025**	**%12.06**

31 كانون الأول 2020	المرحلة 2		المرحلة 3		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	%
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	6,049,582	-	-	%0.00
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	5,694,964	2,979,667	13,306,818	1,108,546	4,088,213	%21.51
القروض العقارية	31,521,072	6,789,242	47,289,989	2,356,648	9,145,889	%11.60
الشركات الكبرى	94,970,871	35,220,166	112,731,661	1,952,824	37,172,990	%17.90
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	13,050,966	2,967,162	13,869,914	287,988	3,255,150	%12.09
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	948,288	10,154,668	-	948,288	%9.34
المجموع	**145,237,872**	**48,904,524**	**203,402,631**	**5,706,006**	**54,610,530**	**%15.66**
الكفالات المالية	6,323,477	946,524	2,020,162	264,500	1,211,024	%14.51
الإعتمادات المستندية	242,797	-	-	-	-	%0.00
الإلتزامات الأخرى	5,875,293	1,743,476	528,411	166,316	1,909,792	%29.82
المجموع	**12,441,568**	**2,690,000**	**2,548,573**	**430,816**	**3,120,816**	**%20.82**
المجموع الكلي	**157,679,440**	**51,594,524**	**205,951,204**	**6,136,822**	**57,731,346**	**%15.88**

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2021	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	3,126,679	1,486,815	4,613,494	616,973	-	173,685	-	790,658
القروض العقارية	6,362,255	5,331,132	11,693,388	335,989	-	71,526	-	407,515
الشركات الكبرى	15,588,848	-	15,588,848	4,618,373	-	-	-	4,618,373
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	6,290,868	860,950	7,151,818	1,702,436	-	3,744	-	1,706,179
سندات وإسناد وإذونات:								
المجموع	**31,368,651**	**7,678,897**	**39,047,548**	**7,273,770**	**-**	**248,954**	**-**	**7,522,725**
الكفالات المالية	2,636,010	19,150	2,655,160	103,874	-	48	-	103,922
الإعتمادات المستندية	17,577	-	17,577	77	-	0	-	77
الإلتزامات الأخرى	628,472	151,267	779,739	71,431	-	22,940	-	94,371
المجموع	**3,282,060**	**170,417**	**3,452,477**	**175,382**	**-**	**22,988**	**-**	**198,369**
المجموع الكلي	**34,650,711**	**7,849,314**	**42,500,025**	**7,449,152**	**-**	**271,942**	**-**	**7,721,094**

31 كانون الأول 2020	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	2,979,667	1,108,546	4,088,213	904,108	-	149,734	-	1,053,842
القروض العقارية	6,789,242	2,356,648	9,145,889	715,366	-	112,533	-	827,899
الشركات الكبرى	35,220,166	1,952,824	37,172,990	9,820,433	-	384,084	-	10,204,516
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	2,967,162	287,988	3,255,150	527,455	-	4,977	-	532,433
الحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات وإسناد وإذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	948,288	-	948,288	948,288	-	-	-	948,288
المجموع	**48,904,524**	**5,706,006**	**54,610,530**	**12,915,650**	**-**	**651,328**	**-**	**13,566,978**
الكفالات المالية	946,524	264,500	1,211,024	71,265	-	1,220	-	72,485
الإعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	1,743,476	166,316	1,909,792	40,852	-	60,189	-	101,041
المجموع	**2,690,000**	**430,816**	**3,120,816**	**112,117**	**-**	**61,409**	**-**	**173,526**
المجموع الكلي	**51,594,524**	**6,136,822**	**57,731,346**	**13,027,767**	**-**	**712,737**	**-**	**13,740,504**

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
STAGE 1							
	Normal	650,795,630	10,167,080	%TO 52.199 0.265		390,703,559	%TO 53.493 0.000
	Normal	42,815,919	776	%0.154	2	8,026,102	%48.898
	Normal	677,172			2-		
	Normal	354,523			2+		
	Normal	34,125,828	1,201	%TO 0.487 0.351	3	746,405	%TO 50.319 48.941
	Normal	37,659,541	12,812	%TO 0.647 0.465	3-	4,376,725	%TO 49.961 48.959
	Normal	23,966,426			3+		
	Normal	58,442			4-		
	Normal	7,276,419	1,174	%0.813	4+	361,590	%50.519
	Normal	27,114	100	%2.254	5	21,270	%49.962
	Normal	2,491,877	14,704	%TO 3.342 3.281	5-	1,117,526	%TO 52.689 50.821
	Normal	16,019,349	430,061	%TO 6.769 4.585	6	15,911,016	%TO 52.689 44.253
	Normal	1,204,543	3,691	%7.030	6-	1,204,543	%49.673
	Normal	502,011,506	811	%TO 7.531 1.409	6+	65,917,404	%TO 53.493 47.687
	Normal	2,556,146		%9.468	7+	2,493,743	%57.756
2+	Normal	708,616	28	%0.098		708,616	%9.459
2-	Normal	42,367,354	21,283	%TO 0.375 0.096		42,367,354	%TO 40.268 0.000
3+	Normal	134,420,930	5,609,297	%TO 0.549 0.119		134,420,930	%TO 50.317 0.000
3	Normal	50,321,807	37,763	%TO 0.666 0.171		50,321,440	%TO 47.349 0.000
3-	Normal	94,530,328	94,210	%TO 0.768 0.245		94,530,328	%TO 52.689 0.000
4+	Normal	99,269,389	234,523	%TO 0.965 0.351		99,451,235	%TO 52.689 0.000
4	Normal	156,134,444	321,437	%TO 1.245 0.507		156,134,444	%TO 49.350 0.000
4-	Normal	261,283,474	826,158	%TO 1.934 0.725		261,532,187	%TO 52.689 0.000
5+	Normal	132,058,218	497,937	%TO 2.375 1.023		132,058,212	%TO 52.689 0.000
5	Normal	158,373,500	1,079,505	%TO 2.892 1.476		158,363,824	%TO 52.689 0.000
5-	Normal	184,944,943	1,349,181	%TO 4.096 2.158		187,873,750	%TO 49.109 0.000
6+	Normal	119,298,462	2,413,286	%TO 4.565 2.746		119,298,462	%TO 52.940 0.000
6	Normal	311,218,856	4,055,072	%TO 7.119 3.452		312,462,715	%TO 50.014 0.000
6-	Normal	315,814	9,258	%TO 9.335 6.504		315,814	%TO 47.192 0.000
7+	Normal	9,776,129	537,168	%TO 12.910 5.986		9,776,129	%TO 51.374 0.070
7	Normal	2,759,598	90,639	%TO 19.262 11.221		2,754,931	%TO 50.773 2.691
5-	Loss	105,932		%2.340		105,932	%10.000

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
STAGE 2							
	Normal	8,151,242	892,265	%TO 100.000 0.265		8,150,224	%TO 53.493 0.000
4+	Normal	10,000		%TO 0.494 0.351		10,000	%0.000
4	Normal	24,445	99	%TO 0.966 0.715		24,445	%TO 19.281 10.313
5+	Normal	211,456	869	%TO 1.521 1.205		211,456	%TO 48.650 0.000
5	Normal	3,408,602	20,733	%TO 2.716 1.508		3,429,027	%TO 52.689 0.000
5-	Normal	10,339,524	155,841	%TO 3.553 2.068		10,342,439	%TO 50.288 5.995
6+	Normal	843,805	8,900	%TO 4.376 3.417		843,805	%TO 50.357 0.000
6	Normal	1,452,375	13,735	%TO 6.316 3.601		1,452,375	%TO 31.483 5.716
6-	Normal	518,645	4,768	%TO 8.348 6.123		518,645	%TO 8.292 5.070
7+	Normal	9,331,092	502,514	%TO 13.294 7.946		9,331,092	%TO 49.833 21.914
7	Normal	5,000	24	%15.545		5,000	%7.149
7-	Normal	720,366	108,851	%TO 27.583 9.981		720,366	%TO 51.032 30.334
	Watch	3,384,144	350,489	%TO 80.893 0.265		3,383,954	%TO 53.493 0.000
4	Watch	1,846,118	3,872	%0.856		1,846,118	%9.721
4-	Watch	6,000,000	11,575	%0.955		6,000,000	%9.223
5+	Watch	11,751,237	2,548,135	%TO 1.521 1.052		11,750,848	%TO 52.689 10.490
5	Watch	596,679	6,632	%TO 2.100 1.665		596,659	%TO 48.393 17.785
5-	Watch	7,245,755	119,994	%TO 3.140 2.158		7,229,102	%TO 49.695 5.849
6+	Watch	13,078,754	800,684	%TO 4.357 2.861		13,078,754	%TO 50.413 15.440
6	Watch	45,777,865	6,320,064	%TO 6.433 3.420		45,777,865	%TO 52.689 11.868
6-	Watch	20,433,164	5,990,308	%4.529		17,881,219	%37.130
7	Watch	20,274,479	3,361,377	%TO 9.970 7.542		20,274,479	%TO 10.000 7.683
7-	Watch	22,620,645	2,768,128	%TO 27.264 10.309		23,169,286	%TO 22.586 9.704
5-	Loss	339,967	12	%TO 3.907 2.953		639,967	%TO 10.181 10.113
STAGE 3							
	Normal	1,748,280	359,378	%100.000		1,743,123	%TO 100.000 0.000
	Normal	15,527,674	8,746,104	%100.000	10	15,739,357	%TO 99.990 10.000
10	Normal	735,560	537,704	%100.000		735,308	%TO 99.990 0.000
	Watch	728,864	128,353	%100.000		721,176	%TO 55.979 0.000
10	Watch	181,712	60,024	%100.000		175,025	%TO 99.990 10.000
	Sub_Standard	2,059,943	495,363	%100.000		2,058,275	%TO 57.493 0.000
10	Sub_Standard	4,112,515	900,383	%100.000		4,112,515	%TO 99.990 8.834
	Doubtful	2,341,744	1,262,131	%100.000		2,275,800	%TO 100.000 0.000
10	Doubtful	3,975,037	1,932,688	%100.000		3,825,825	%TO 99.990 8.824
	Loss	17158363.84	10575009.44	%100.000		13865119.41	%TO 100.000 0.000
10	Loss	115363996.58	64195526.36	%100.000		92026928.92	%TO 99.990 0.000

(40) أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني ، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value though Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

(40) ب- مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

تحليل الحساسية:

للعام 2021

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	260,356	(433,592)
يورو	1	(34,065)	-
جنيه استرليني	1	(68,015)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(39,354)	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(260,356)	490,875
يورو	1	34,065	-
جنيه استرليني	1	68,015	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	39,354	-

للعام 2020

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	18,454	(265,152)
يورو	1	(47,833)	-
جنيه استرليني	1	(69,179)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(100,540)	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(18,454)	347,701
يورو	1	47,833	-
جنيه استرليني	1	69,179	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	100,540	-

- مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والإلتزامات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام 2021

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(24,113)	-
جنيه استرليني	5	5,551	-
ين ياباني	5	384	-
عملات اخرى	5	(80,637)	-

للعام 2020

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	2,912	-
جنيه استرليني	5	1,373	-
ين ياباني	5	1,617	-
عملات اخرى	5	14,217	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر إنخفاض القيمة العادلة للمحفظة الإستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2021

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	225,486
مؤشر سوق فلسطين	5	-	321,141
مؤشر سوق الكويت	5	-	65,825
NASDAQ – USA	5	-	-

للعام 2020

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	-	194,290
مؤشر سوق فلسطين	5	-	269,225
مؤشر سوق الكويت	5	-	2,765
NASDAQ – USA	-	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الإستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو إستحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و إستخدام سياسات التحوط بإستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الإستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

31 كانون الاول 2021	فجوة إعادة تسعير الفائـدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنــة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصـــر بدون فائدة	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	317,205,145	317,205,145
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	79,075,364	8,617,241	-	-	-	-	54,445,850	142,138,455
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	537,107,136	150,538,222	135,315,255	693,490,686	93,029,238	77,806,275	-	1,687,286,812
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	10,000,000	10,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	4,133,548	4,133,548
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	9,349,892	20,310,670	45,318,545	74,979,107
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	35,509,983	31,618,060	74,603,783	265,301,785	87,535,694	-	494,569,305
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	33,850,914	33,850,914
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	-	-	-	-	-	5,664,986	5,664,986
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	43,487,269	43,487,269
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	51,152	2,654,345	5,195,994	4,943,078	-	12,844,569
الموجودات الأخرى	9,337,559	5,188,228	5,941,335	8,978,396	5,163,242	9,183,200	135,184,631	178,976,591
إجمالي الموجودات	**625,520,059**	**199,853,674**	**172,925,802**	**779,727,210**	**378,040,151**	**199,778,917**	**649,290,888**	**3,005,136,701**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	82,524,929	-	58,635,107	23,434,008	-	-	2,351,413	166,945,457
ودائع عملاء	340,837,049	635,851,391	200,072,789	173,631,769	126,648	-	586,779,824	1,937,299,470
تأمينات نقدية	29,582,643	32,742,066	11,336,964	18,823,304	507,943	5,000	81,288	93,079,208
أموال مقترضة	40,740	303,858	30,445,675	6,005,946	70,664,986	131,654,431	-	239,115,636
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	12,478,231	12,478,231
اسناد قرض	-	-	-	-	11,000,000	-	-	11,000,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	9,745,645	9,745,645
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,642,969	4,642,969
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	49,592	2,654,345	5,195,994	4,630,572	-	12,530,503
مطلوبات أخرى	19,442,364	6,323,669	5,346,529	5,976,536	6,752,671	-	6,783,755	50,625,524
إجمالي المطلوبات	**472,427,725**	**675,220,984**	**305,886,656**	**230,525,908**	**94,248,242**	**136,290,003**	**622,863,125**	**2,537,462,643**
حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	277,710	277,710
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**153,092,334**	**(475,367,310)**	**(132,960,854)**	**549,201,302**	**283,791,909**	**63,488,914**	**26,150,053**	**467,396,348**

31 كانون الاول 2020	فجوة إعادة تسعير الفائـدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنـة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصـر بدون فائدة	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	339,661,475	22,208,130	-	-	-	-	-	361,869,605
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	125,508,378	5,985,255	-	-	-	-	5,264,885	136,758,518
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	115,789,483	666,117	36,475	179,055,553	737,822,667	360,322,916	162,819,622	1,556,512,833
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	-	-	-	10,000,000	-	-	10,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	8,262,132	-	-	-	7,254,344	27,060,707	43,290,091	85,867,274
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	66,399,251	-	46,089,618	270,806,848	18,814,894	-	402,110,610
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	28,527,698	28,527,698
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	-	-	-	-	-	1,964,717	1,964,717
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	13,347,577	13,347,577
حق إستخدام أصول مستأجرة	-	-	-	-	-	-	36,718,616	36,718,616
الموجودات الأخرى	3,775,736	5,382,126	5,897,814	9,406,061	4,818,715	10,398,389	130,896,114	170,574,955
موجودات محتفظ بها لأغراض البيع	-	-	-	-	-	-	5,642,817	5,642,817
إجمالي الموجودات	**592,997,205**	**100,640,878**	**5,934,289**	**234,551,232**	**1,030,702,573**	**416,596,906**	**428,472,137**	**2,809,895,220**
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	43,147,143	-	105,016,534	25,524,000	-	-	-	173,687,677
ودائع عملاء	229,448,307	661,282,777	182,266,266	260,271,310	583,408	-	543,698,415	1,877,550,483
تأمينات نقدية	26,799,110	24,778,388	9,285,936	13,016,603	15,280	-	-	73,895,317
أموال مقترضة	4,323,252	-	-	10,000,000	71,229,126	42,703,066	-	128,255,444
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	14,303,613	14,303,613
أسناد قرض	-	-	-	-	11,000,000	-	-	11,000,000
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,176,841	2,176,841
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	2,555,136	2,555,136
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	1,007,045	544,306	544,306	1,088,613	4,922,993	4,282,694	-	12,389,957
مطلوبات أخرى	14,827,098	7,735,885	7,597,559	8,034,611	9,757,373	8,167,135	-	56,119,661
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	-	-	-	-	1,529,164	1,529,164
إجمالي المطلوبات	**319,551,955**	**694,341,356**	**304,710,602**	**317,935,137**	**97,508,180**	**55,152,895**	**564,263,169**	**2,353,463,293**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**273,445,250**	**(593,700,478)**	**(298,776,312)**	**(83,383,905)**	**933,194,393**	**361,444,011**	**(135,791,032)**	**456,431,927**

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2021	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	51,502,885	6,828,178	894,724	-	751,272	59,977,059
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,595,125	31,008,598	11,442,026	510,339	9,398,819	141,954,907
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	403,691,381	2,019,391	2,101,207	-	-	407,811,979
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	53,701,490	46,498	-	-	1,186,038	54,934,026
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	109,302,397	-	-	-	3,603,561	112,905,958
معدات وممتلكات	931,005	-	-	-	-	931,005
موجودات غير ملموسة	6,766	-	-	-	-	6,766
موجودات أخرى	6,172,328	1,599,743	190,784	-	29,157	7,992,012
المجموع	**714,903,377**	**41,502,408**	**14,628,741**	**510,339**	**14,968,847**	**786,513,712**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	136,801,655	620,925	-	-	3,983,539	141,406,119
ودائع عملاء	400,152,568	40,167,751	14,251,493	502,663	11,980,534	467,055,009
تأمينات نقدية	27,083,512	380,008	255,765	-	1,025,294	28,744,579
أموال مقترضة	84,583,700					84,583,700
مخصص ضريبة الدخل	-	354,100	-	-	-	354,100
مطلوبات أخرى	5,992,872	431,694	10,460	-	3,162	6,438,188
إجمالي المطلوبات	**654,614,307**	**41,954,478**	**14,517,718**	**502,663**	**16,992,529**	**728,581,695**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	60,289,070	(452,070)	111,023	7,676	(2,023,682)	57,932,017
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	**122,692,333**	**10,478,123**	**180,195**	**-**	**3,337,531**	**136,688,182**

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2020	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	اجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	61,075,632	4,713,291	515,252	-	802,081	67,106,256
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,478,876	28,338,729	12,127,191	181,734	12,498,433	142,624,963
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	350,981,367	2,599,365	2,370,001	-	-	355,950,733
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	54,310,861	98,415	-	-	2,975,577	57,384,853
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	73,879,503	-	-	-	-	73,879,503
معدات وممتلكات	957,461	-	-	-	-	957,461
موجودات غير ملموسة	17,979	-	-	-	-	17,979
موجودات أخرى	4,219,485	556,979	(24,864)	-	12,860	4,764,460
المجموع	**634,921,165**	**36,306,778**	**14,987,580**	**181,734**	**16,288,951**	**702,686,208**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	135,646,612	103,962	111	239	6,173,011	141,923,936
ودائع عملاء	391,801,799	35,273,814	14,205,150	149,152	8,907,150	450,337,065
تأمينات نقدية	15,120,396	487,612	750,520	-	1,722,074	18,080,602
مخصص ضريبة الدخل	-	210,323	-	-	-	210,323
مطلوبات أخرى	3,920,058	164,513	4,336	-	121,762	4,210,669
إجمالي المطلوبات	**546,488,866**	**36,240,224**	**14,960,117**	**149,391**	**16,923,998**	**614,762,595**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	88,432,299	66,554	27,463	32,343	(635,046)	87,923,613
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	**148,868,454**	**10,080,408**	**44,901**	**-**	**5,011,791**	**164,005,554**

مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية :

- تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.(وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM)
- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.
- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام التنفيذي من خلال تقارير دورية.

31 كانون الاول 2021	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	84,876,342	44,455,105	14,180,000	23,434,010	-	-	-	166,945,457
ودائع عملاء	283,743,927	635,851,391	200,072,789	173,631,769	126,648	-	643,872,946	1,937,299,470
تأمينات نقدية	29,663,931	32,742,068	11,336,964	18,823,302	507,943	5,000	-	93,079,208
أموال مقترضة	40,740	303,858	30,445,675	6,005,946	70,664,986	131,654,431	-	239,115,636
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستاجرة	-	-	49,592	2,654,345	5,195,994	4,630,572	-	12,530,503
أسناد قرض	-	-	-	-	11,000,000	-	-	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	12,478,231	12,478,231
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	9,745,645	9,745,645
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	4,642,969	4,642,969
مطلوبات أخرى	19,408,958	6,323,669	5,346,529	5,976,536	6,752,671	6,817,161	-	50,625,524
المجموع	**417,733,898**	**719,676,091**	**261,431,549**	**230,525,908**	**94,248,242**	**143,107,164**	**670,739,791**	**2,537,462,643**
مجموع الموجودات	**484,309,681**	**345,025,251**	**127,472,452**	**199,679,955**	**548,600,449**	**1,022,409,018**	**277,639,895**	**3,005,136,701**

31 كانون الاول 2020	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	46,794,000	-	101,369,677	25,524,000	-	-	-	173,687,677
ودائع عملاء	176,437,788	661,282,777	182,266,266	260,271,310	583,408	-	596,708,934	1,877,550,483
تأمينات نقدية	26,799,110	24,778,388	9,285,936	13,016,603	15,280	-	-	73,895,317
أموال مقترضة	4,323,252	-	-	10,000,000	71,229,126	42,703,066	-	128,255,444
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستاجرة	1,007,045	556,527	532,085	1,088,613	4,922,993	4,282,694	-	12,389,957
أسناد قرض	-	-	-	-	11,000,000	-	-	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	14,303,613	14,303,613
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,176,841	2,176,841
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	2,555,136	2,555,136
مطلوبات أخرى	14,525,679	7,735,885	7,597,559	8,034,611	9,757,373	8,468,554	-	56,119,661
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	1,529,164	-	-	-	-	-	1,529,164
المجموع	**269,886,874**	**695,882,741**	**301,051,524**	**317,935,137**	**97,508,180**	**55,454,314**	**615,744,524**	**2,353,463,293**
مجموع الموجودات	**594,088,884**	**79,022,800**	**6,524,341**	**263,582,281**	**1,036,039,307**	**589,240,372**	**241,397,236**	**2,809,895,220**

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالإجمالي):

31 كانون الاول 2021	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	75,318,898	-	-	75,318,898
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	317,600,010	39,850,445	2,172,560	359,623,015
الكفالات	189,858,199	33,760,860	62,925	223,681,984
المجموع	**582,777,107**	**73,611,305**	**2,235,485**	**658,623,897**

31 كانون الاول 2020	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجمـوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	54,196,154	-	-	54,196,154
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	315,545,146	4,056,820	-	319,601,966
الكفالات	211,310,002	20,555,184	-	231,865,186
المجموع	**581,051,302**	**24,612,004**	**-**	**605,663,306**

(41) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - يتـم تنظيـم المجموعة لأغراض إدارية من خلال اربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك. كما يمتلك البنك شركتين تابعتين تختص بخدمات التأجير التمويلي وأعمال الوساطة وتمتلك شركة الوساطة شركة تختص بالاستشارات المالية وإدارة الإصدارات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه .
- خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة و الاستشارات المالية.
- خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات.
- خدمات الاستشارات المالية والاصدارات: ممارسة خدمات الاستشارات المالية و إدارة الإصدارات.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفـــــــــراد	المؤسســـــــات	الخزينـــــــــة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	الإستثمارات المالية	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			
31 كانون الأول 2021								
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	17,780,856	55,178,429	32,855,834	74,369	5,999,269	-	-	111,888,757
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	5,156,352	22,194,371	2,089,215	(5,564)	1,113,302	-	-	30,547,676
نتائج أعمال القطاع	12,624,504	32,984,058	30,766,619	79,933	4,885,967	-	-	81,341,081
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	912,298	1,127,441	-	67,228,642	69,268,381
الربح للسنة قبل الضريبة	12,624,504	32,984,058	30,766,619	(832,365)	3,758,526	-	(67,228,642)	12,072,700
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	83,299	1,475,812	-	2,808,752	4,367,863
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	**12,624,504**	**32,984,058**	**30,766,619**	**(915,664)**	**2,282,714**	**-**	**(70,037,394)**	**7,704,837**
مصاريف رأسمالية							**10,326,927**	**10,326,927**
الإستهلاكات و الإطفاءات							**4,470,471**	**4,470,471**
موجودات القطاع	484,105,094	1,115,294,267	1,033,023,020	10,237,138	87,650,312	-	-	2,730,309,831
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	274,826,870	274,826,870
إجمالي موجودات القطاع	**484,105,094**	**1,115,294,267**	**1,033,023,020**	**10,237,138**	**87,650,312**	**-**	**274,826,870**	**3,005,136,701**
31 كانون الأول 2020								
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	13,454,069	52,168,647	34,466,273	-	5,344,320	-	2,782,875	108,216,184
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	12,798,621	24,788,612	11,749,634	-	1,398,981	-	1,485,714	52,221,562
نتائج أعمال القطاع	655,448	27,380,035	22,716,639	-	3,945,339	-	1,297,161	55,994,621
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	61,573,372	61,573,372
الربح للسنة قبل الضريبة	655,448	27,380,035	22,716,639	-	3,945,339	-	(60,276,211)	(5,578,751)
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	-	1,231,922	-	(2,838,213)	(1,606,291)
الربح للسنة من العمليات المستمرة - قائمة (ب)	655,448	27,380,035	22,716,639	-	2,713,417	-	(57,437,998)	(3,972,460)
صافي الربح للسنة من العمليات غير المستمرة - قائمة (ب)	-	-	-	(379,547)	-	(159,268)	-	(538,815)
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	**655,448**	**27,380,035**	**22,716,639**	**(379,547)**	**2,713,417**	**(159,268)**	**(57,437,998)**	**(4,511,275)**
مصاريف رأسمالية							**4,968,669**	**4,968,669**
الإستهلاكات و الإطفاءات							**4,715,649**	**4,715,649**
موجودات القطاع	374,223,618	1,203,283,863	999,983,701	6,727,012	85,309,793	445,648	-	2,669,973,635
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	139,921,585	139,921,585
إجمالي موجودات القطاع	**374,223,618**	**1,203,283,863**	**999,983,701**	**6,727,012**	**85,309,793**	**445,648**	**134,223,559**	**2,809,895,220**

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إجمالي الدخل وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	102,732,664	99,866,853	9,156,093	8,349,331	111,888,757	108,216,184
المصروفات الرأسمالية	10,326,927	4,968,669	-	-	10,326,927	4,968,669

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2021	2020	2021	2020	2021	2020
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	**2,578,368,766**	**2,403,245,279**	**426,767,935**	**406,649,941**	**3,005,136,701**	**2,809,895,220**

(42) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم إعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأسمال إقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة (تتضمن الإحتياطي القانوني، الإختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد إستثناء أي مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، إحتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و45% من إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إذا كان موجباً و يطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال إنخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. ويطرح الإستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الإستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و أن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6% ، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 14% ويراعي البنك الإلتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الإقتطاع حتى يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الإقتطاع الإحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي والمتعلقة بما يلي:

1. نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالإحتياطيات وبالحسابات النظامية.
2. نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.
3. نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الإستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن أجل مزيد من التحفظ تحوطاً للظروف المحيطة والدورات الإقتصادية فقد قرر مجلس الإدارة ضمن إستراتيجية البنك أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%.

يتم أخذ التاثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه إستراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء إلى الإكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن إستمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية ، ويتكون رأس المال كما عرفته إتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	31 كانون الأول	
	2021	2020
	ألف دينار	ألف دينار
إجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)	456,896	456,432
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)	(55,513)	(51,091)
الشريحة الثانية من رأس المال	27,809	18,894
رأس المال التنظيمي	429,192	424,234
الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,266,033	2,188,199
نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)	%17.71	%18.52
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى	%17.71	%18.52
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%18.94	%19.39

* تم إحتساب رأس المال الأساسي بعد طرح إستثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

نسبة تغطية السيولة (LCR)	31 كانون الأول	
	2021	2020
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	775,920	730,690
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى	775,920	730,690
صافي التدفقات النقدية الخارجة	380,591	524,603
نسبة تغطية السيولة	%203.90	%139.30
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	%165.30	%147.88

(43) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لإستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2021	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	317,205,145	-	317,205,145
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,138,455	-	142,138,455
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	529,309,999	1,157,976,813	1,687,286,812
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	10,000,000	-	10,000,000
موجودات مالية من خلال الدخل	-	4,133,548	4,133,548
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	74,979,107	74,979,107
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	141,731,825	352,837,480	494,569,305
ممتلكات و معدات بالصافي	-	33,850,914	33,850,914
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	5,664,986	5,664,986
حق إستخدام أصول مستأجرة	2,705,497	10,139,072	12,844,569
موجودات ضريبية مؤجلة	-	43,487,269	43,487,269
موجودات أخرى	29,445,518	149,531,073	178,976,591
مجموع الموجودات	**1,172,536,440**	**1,832,600,261**	**3,005,136,701**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	166,945,457	-	166,945,457
ودائع عملاء	1,937,172,822	126,648	1,937,299,470
تأمينات نقدية	92,566,265	512,943	93,079,208
أموال مقترضة	36,796,219	202,319,417	239,115,636
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	2,703,937	9,774,294	12,478,231
أسناد قرض	-	11,000,000	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	9,745,645	9,745,645
مخصص ضريبة الدخل	4,602,684	-	4,602,684
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	12,530,503	12,530,503
مطلوبات أخرى	37,089,098	13,576,711	50,665,809
مجموع المطلوبات	**2,277,876,482**	**259,586,161**	**2,537,462,643**
الصافي الموجودات	**(1,105,340,042)**	**1,573,014,100**	**467,674,058**

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الاول 2020	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	361,869,605	-	361,869,605
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	131,493,633	5,264,885	136,758,518
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	295,547,628	1,260,965,205	1,556,512,833
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	10,000,000	10,000,000
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	8,262,132	77,605,142	85,867,274
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	112,488,869	289,621,741	402,110,610
ممتلكات و معدات بالصافي	-	28,527,698	28,527,698
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	1,964,717	1,964,717
حق إستخدام أصول مستأجرة	3,451,885	9,895,692	13,347,577
موجودات ضريبية مؤجلة	-	36,718,616	36,718,616
موجودات أخرى	24,461,737	146,113,218	170,574,955
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	5,642,817	-	5,642,817
مجموع الموجودات	**943,218,306**	**1,866,676,914**	**2,809,895,220**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	173,687,677	-	173,687,677
ودائع عملاء	1,876,967,075	583,408	1,877,550,483
تأمينات نقدية	73,880,037	15,280	73,895,317
أموال مقترضة	14,323,252	113,932,192	128,255,444
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	3,184,271	9,205,686	12,389,957
أسناد قرض	-	11,000,000	11,000,000
مخصصات متنوعة	-	14,303,613	14,303,613
مخصص ضريبة الدخل	-	2,176,841	2,176,841
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	2,555,136	2,555,136
مطلوبات أخرى	-	56,119,661	56,119,661
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	1,529,164	-	1,529,164
مجموع المطلوبات	**2,143,571,475**	**209,891,817**	**2,353,463,293**
الصافي الموجودات	**(1,200,353,170)**	**1,656,785,097**	**456,431,927**

(44) مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2021	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2020	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,133,548	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	19,114,012	17,784,848	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	26,204,532	25,505,244	المستوى الثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	24,660,562	29,366,838	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	5,000,000	13,210,344	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	**79,112,655**	**85,867,273**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2021 و2020.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

بإستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود أما لإستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2020		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	255,409,613	255,434,435	297,372,740	297,402,329	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,138,455	142,138,455	136,758,518	137,907,866	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,687,286,812	1,689,123,101	1,556,512,833	1,576,233,016	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	494,569,305	501,632,385	402,110,610	407,258,722	المستوى الاول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,579,404,185**	**2,588,328,376**	**2,392,754,701**	**2,418,801,933**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	166,945,457	167,156,130	173,687,677	174,487,555	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,937,299,470	1,944,390,858	1,877,550,483	1,884,988,124	المستوى الثاني
تامينات نقدية	93,079,208	93,896,983	73,895,317	74,540,948	المستوى الثاني
أموال مقترضة	239,115,636	240,350,421	128,255,444	128,873,630	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,436,439,771**	**2,445,794,392**	**2,253,388,921**	**2,262,890,257**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

(45) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - إرتباطات والتزامات ائتمانية :

أ. الإعتمادات والكفالات والقبولات	31 كانون الأول	
	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
إعتمادات	44,478,714	38,279,039
كفالات		
دفع	136,955,343	134,389,721
حسن تنفيذ	62,481,131	70,233,996
أخرى	24,245,510	27,241,469
قبولات	30,840,184	15,917,115
المجموع	**299,000,882**	**286,061,339**

ب. السقوف غير المستغلة	31 كانون الأول	
	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	265,242,287	206,560,567
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	94,380,728	113,041,399
المجموع	**359,623,015**	**319,601,966**
مجموع التسهيلات غير المباشرة	**658,623,897**	**605,663,306**

ج. الخسائر الائتمانية المتوقعة	31 كانون الأول	
	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
إعتمادات	310,899	176,236
كفالات	2,317,704	3,412,034
قبولات	324,060	101,539
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	1,903,105	2,171,442
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	721,089	1,028,046
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	**5,576,858**	**6,889,297**
صافي التسهيلات غير المباشرة	**653,047,039**	**598,774,009**

د - إلتزامات تعاقدية (المصاريف الرأسمالية):	31 كانون الأول	
	2021	2020
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	2,084,739	2,099,640
عقود مشاريع إنشائية	2,966,582	1,891,195
عقود مشتريات أخرى	5,275,606	977,834
المجموع	**10,326,927**	**4,968,669**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــان	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	590,673,165	-	12,441,568	-	2,548,573	605,663,306
التسهيلات الجديدة خلال السنة	220,298,845	-	510,611	-	28,917	220,838,373
التسهيلات المسددة خلال السنة	(161,026,186)	-	(5,060,758)	-	(727,337)	(166,814,281)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,896,794	-	(3,852,267)	-	(44,527)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(738,192)	-	913,042	-	(174,850)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(196,278)	-	(319,076)	-	515,354	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**652,908,147**	**-**	**4,633,119**	**-**	**1,082,631**	**658,623,897**
31 كانون الأول 2020						
الرصيد في بداية السنة	660,587,626	-	12,366,317	-	2,749,443	675,703,386
التسهيلات الجديدة خلال السنة	123,152,368	-	2,171,572	-	128,661	125,452,600
التسهيلات المسددة خلال السنة	(191,459,694)	-	(3,286,199)	-	(746,787)	(195,492,680)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,860,626	-	(2,701,074)	-	(159,552)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,834,238)	-	4,083,891	-	(249,653)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(633,523)	-	(192,938)	-	826,461	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-		
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-		
الرصيد في نهاية السنة	**590,673,165**	**-**	**12,441,568**	**-**	**2,548,573**	**605,663,306**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــان	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2021						
الرصيد في بداية السنة	4,265,557	-	592,111	-	2,031,629	6,889,297
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,420,692	-	99,046	-	200,459	2,720,198
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,063,102)	-	(447,796)	-	(458,239)	(2,969,137)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	74,550	-	(50,228)	-	(24,321)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,839)	-	104,535	-	(93,696)	--
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,195)	-	(67,114)	-	70,310	--
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	0	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**4,683,663**	**-**	**230,553**	**-**	**662,642**	**5,576,858**
31 كانون الأول 2020						
الرصيد في بداية السنة	2,957,220	-	434,642	-	2,011,721	5,403,583
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,275,982	-	293,517	-	444,967	3,014,466
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,100,862)	-	(189,881)	-	(238,009)	(1,528,752)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	163,603	-	(98,980)	-	(64,622)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,362)	-	163,543	-	(141,181)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,023)	-	(10,730)	-	18,754	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**4,265,557**	**-**	**592,111**	**-**	**2,031,629**	**6,889,297**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الإعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	38,383,855	-	-	38,383,855
من (6) الى (7)	6,094,859	-	-	6,094,859
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**44,478,714**	**-**	**-**	**44,478,714**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	31,455,989	-	-	31,455,989
من (6) الى (7)	6,580,253	242,797	-	6,823,050
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**38,036,242**	**242,797**	**-**	**38,279,039**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	38,036,242	242,797	-	38,279,039
التسهيلات الجديدة خلال السنة	25,423,164		-	25,423,164
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,980,692)	(242,797)	-	(19,223,489)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**44,478,714**	**-**	**-**	**44,478,714**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	96,390,452	433,408	56,596	96,880,456
التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,603,716	242,797	-	7,846,514
التسهيلات المسددة خلال السنة	(66,010,424)	(380,911)	(56,596)	(66,447,931)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	101,173	(101,173)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(48,676)	48,676	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**38,036,242**	**242,797**	**-**	**38,279,039**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	176,100	136	-	176,236
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	270,388	-	-	270,388
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(135,589)	(136)	-	(135,724)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**310,899**	**-**	**-**	**310,899**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	493,421	8,791	41,766	543,978
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	106,816	136	-	106,952
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(425,976)	(6,952)	(41,766)	(474,694)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,371	(2,371)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(532)	532	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**176,100**	**136**	**-**	**176,236**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	174,458,789	127,488	-	174,586,277
من (6) الى (7)	44,808,599	3,442,100	-	48,250,698
من (8) الى (10)	-	-	845,008	845,008
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**219,267,388**	**3,569,588**	**845,008**	**223,681,984**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	205,911,190	309,361	-	206,220,551
من (6) الى (7)	17,610,356	6,014,117	-	23,624,472
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	2,020,162	2,020,162
المجموع	**223,521,546**	**6,323,477**	**2,020,162**	**231,865,186**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	223,521,546	6,323,477	2,020,162	231,865,185
التسهيلات الجديدة خلال السنة	31,794,493	27,136	-	31,821,629
التسهيلات المسددة خلال السنة	(38,218,696)	(328,921)	(393,714)	(38,941,330)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,480,742	(2,480,742)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(233,197)	252,347	(19,150)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(77,500)	(223,710)	301,210	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**219,267,388**	**3,569,587**	**845,008**	**223,681,984**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	229,423,531	5,054,012	2,140,042	236,617,584
التسهيلات الجديدة خلال السنة	42,148,859	23,695	15,000	42,187,554
التسهيلات المسددة خلال السنة	(46,090,685)	(542,046)	(307,222)	(46,939,953)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,021,545	(927,045)	(94,500)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,670,803)	2,842,803	(172,000)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(310,902)	(127,941)	438,843	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**223,521,546**	**6,323,477**	**2,020,162**	**231,865,185**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	1,481,351	180,758	1,749,925	3,412,034
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	608,621	48,985	130,548	788,154
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(438,625)	(85,675)	(294,684)	(818,984)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,300	(5,300)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(915)	4,881	(3,966)	--
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(237)	(8,499)	8,736	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(1,063,500)	(1,063,500)
الرصيد في نهاية السنة	**1,655,495**	**135,150**	**527,059**	**2,317,704**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	643,496	83,044	1,692,245	2,418,785
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	945,368	92,365	233,562	1,271,295
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(138,928)	(97,660)	(41,458)	(278,046)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	41,945	(2,377)	(39,568)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,988)	105,694	(97,706)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,541)	(308)	2,849	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,481,351**	**180,758**	**1,749,925**	**3,412,034**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	19,159,405	-	-	19,159,405
من (6) الى (7)	11,514,269	166,511	-	11,680,780
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**30,673,673**	**166,511**	**-**	**30,840,184**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	15,104,924	51,006	-	15,155,930
من (6) الى (7)	761,184	-	-	761,184
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**15,866,108**	**51,006**	**-**	**15,917,115**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	15,866,108	51,006	-	15,917,115
التسهيلات الجديدة خلال السنة	22,265,950	166,511	-	22,432,461
التسهيلات المسددة خلال السنة	(7,509,392)	-	-	(7,509,392)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	51,006	(51,006)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**30,673,673**	**166,511**	**-**	**30,840,184**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	20,013,606	503,060	-	20,516,666
التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,912,937	-	-	7,912,937
التسهيلات المسددة خلال السنة	(12,024,027)	(488,461)	-	(12,512,489)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	61,199	(61,199)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(97,607)	97,607	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**15,866,108**	**51,006**	**-**	**15,917,115**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	100,957	582	-	101,539
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	290,520	168	-	290,688
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(68,167)	-	-	(68,167)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	582	(582)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**323,893**	**168**	**-**	**324,060**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	91,044	16,886	-	107,930
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	61,341	-	-	61,341
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(52,309)	(15,424)	-	(67,733)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,070	(2,070)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,190)	1,190	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**100,957**	**582**	**-**	**101,539**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	188,084,989	258,653	-	188,343,642
من (6) الى (7)	27,087,048	84,730	-	27,171,777
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	48,935,608	553,637	237,622	49,726,867
المجموع	**264,107,645**	**897,020**	**237,622**	**265,242,287**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	135,954,068	220,479	-	136,174,547
من (6) الى (7)	24,124,148	2,185,185	-	26,309,333
من (8) الى (10)	-	-	118,296	118,296
غير مصنف	42,970,282	577,995	410,115	43,958,392
المجموع	**203,048,499**	**2,983,658**	**528,411**	**206,560,567**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	203,048,499	2,983,658	528,411	206,560,567
التسهيلات الجديدة خلال السنة	124,664,143	316,964	28,917	125,010,024
التسهيلات المسددة خلال السنة	(64,139,980)	(1,854,702)	(333,623)	(66,328,305)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,158,755	(1,114,228)	(44,527)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(504,995)	660,694	(155,700)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(118,778)	(95,366)	214,144	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**264,107,645**	**897,020**	**237,622**	**265,242,287**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	209,377,048	1,979,573	552,805	211,909,426
التسهيلات الجديدة خلال السنة	43,034,824	1,678,321	113,661	44,826,806
التسهيلات المسددة خلال السنة	(49,070,165)	(722,531)	(382,969)	(50,175,664)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	788,317	(723,265)	(65,052)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(758,904)	836,557	(77,653)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(322,621)	(64,997)	387,618	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**203,048,499**	**2,983,658**	**528,411**	**206,560,567**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	1,695,606	194,132	281,704	2,171,442
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	963,578	49,893	69,912	1,083,383
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,039,437)	(148,728)	(163,555)	(1,351,720)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	65,422	(41,101)	(24,321)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,925)	99,655	(89,730)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,959)	(58,615)	61,574	--
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,672,287**	**95,235**	**135,583**	**1,903,105**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	1,286,348	148,307	277,710	1,712,364
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	727,999	109,150	211,405	1,048,554
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(389,837)	(44,853)	(154,786)	(589,476)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	87,164	(62,110)	(25,054)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,585)	54,060	(43,475)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,482)	(10,423)	15,905	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,695,606**	**194,132**	**281,704**	**2,171,442**

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
من (1) الى (5)	78,539,659	-	-	78,539,659
من (6) الى (7)	15,841,069	-	-	15,841,069
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**94,380,728**	**-**	**-**	**94,380,728**
31 كانون الأول 2020				
من (1) الى (5)	99,428,442	321,129	-	99,749,571
من (6) الى (7)	10,772,328	2,519,500	-	13,291,828
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	**110,200,770**	**2,840,629**	**-**	**113,041,399**

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	110,200,770	2,840,629	-	113,041,399
التسهيلات الجديدة خلال السنة	16,151,095	-	-	16,151,095
التسهيلات المسددة خلال السنة	(32,177,426)	(2,634,339)	-	(34,811,765)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	206,290	(206,290)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**94,380,728**	**-**	**-**	**94,380,728**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	105,382,990	4,396,263	-	109,779,253
التسهيلات الجديدة خلال السنة	22,452,031	226,758	-	22,678,789
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,264,393)	(1,152,250)	-	(19,416,643)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	888,391	(888,391)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(258,249)	258,249	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**110,200,770**	**2,840,629**	**-**	**113,041,399**

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 و 2020:

البيـــــــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2021				
الرصيد في بداية السنة	811,543	216,503	-	1,028,046
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	287,586	-	-	287,586
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(381,284)	(213,258)	-	(594,542)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,245	(3,245)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**721,089**	**--**	**-**	**721,089**
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	442,912	177,614	-	620,525
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	434,458	91,866	-	526,324
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(93,812)	(24,992)	-	(118,804)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	30,052	(30,052)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,068)	2,068	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**811,543**	**216,503**	**-**	**1,028,046**

(46) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة 10,364,879دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 9,608,464 دينار كما في 31 كانون الأول 2020، وبرأي الأدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 1,708,525 دينار كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 1,459,097 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

(47) الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

أ - الاستثمار في الشركة المتحدة للاستثمارات المالية:

وفقا لقرار لجنة المجلس للإدارة والاستثمار بتاريخ 2 شباط 2020، فقد تقرر الموافقة على اندماج الشركة المتحدة للاستثمارات المالية والشركة الادارية للاستثمار والاستشارات المالية مع احدى الشركات التي تمارس أعمال الاستثمار والوساطة، هذا وقد قامت الإدارة بالعدول عن قرار البيع لعدم توفر الفرصة المناسبة في الوقت الحالي. وعليه توحيد البيانات المالية للشركة ضمن البيانات المالية للبنك.

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
	دينـــــــار
الربح للسنة من العمليات غير المستمرة	
مجموع الإيرادات	222,034
ينزل: مجموع المصروفات	889,641
(خسارة) السنة قبل الضريبة	(667,607)
(منافع) ضريبية	(60,167)
صافي خسارة السنة	(607,440)
حصة الشركة الام من خسارة الشركة التابعة	(379,547)

الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	31 كانـون الأول 2020	
	بيانات الشركة	حصة الشركة الام (البنك)
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد في الخزينة وارصدة لدى البنوك	281,983	176,192
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	1,370,964	856,621
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,261,622	2,662,793
ممتلكات ومعدات بالصافي	351,414	219,574
موجودات ضريبية مؤجلة	1,136,512	710,128
موجودات أخرى	3,363,637	2,101,704
مجموع الموجودات	**10,766,132**	**6,727,012**
ينزل : خسارة تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	**(1,529,842)**
	10,766,132	5,197,170
المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها للبيع		
مخصص ضريبة الدخل	59,454	37,149
مطلوبات أخرى	2,180,051	1,362,163
مجموع المطلوبات	**2,239,505**	**1,399,312**
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	**(35,505)**	**(22,185)**

ب - الاستثمار في الشركة الادارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية:

وفقاً لقرار لجنة المجلس للإدارة والإستثمار بتاريخ 2 شباط 2020، فقد تقرر الموافقة على إندماج الشركة الإدارية للإستثمار والإستشارات المالية و الشركة المتحدة للإستثمارات المالية مع إحدى الشركات التي تمارس أعمال الإستثمار والوساطة، هذا وقد تم خلال الربع الأخير خلال العام 2021 بيع الشركة الى الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020
	دينـــار
الربح للسنة من العمليات غير المستمرة	
مجموع الإيرادات	180,103
ينزل: مجموع المصروفات	357,753
(الخسارة) للفترة قبل الضريبة	(177,650)
ينزل: مصروف الضريبة / (الوفر) الضريبي	(18,382)
صافي (الخسارة) للسنة	**(159,268)**

	بيانات الشركة	حصة الشركة الام (البنك)
	دينـــار	دينـــار
الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع		
نقد في الخزينة وأرصدة لدى البنوك	232,319	232,319
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	110,500	110,500
ممتلكات ومعدات بالصافي	10,026	10,026
موجودات أخرى	92,803	92,803
مجموع الموجودات	445,648	445,648
المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها للبيع		
ذمم دائنة	110,000	110,000
مطلوبات أخرى	19,852	19,852
مجموع المطلوبات	**129,852**	**129,852**

بيانات الإفصاح

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31

المادة

4.أ كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

4.ب/1 وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي – عمان و 66 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص. وقد بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي 10.3 مليون دينار كما في نهاية عام 2021. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	720	فرع الشميساني	15	فرع جامعة البتراء	6	فرع شارع الملك حسين بن طلال / الزرقاء	7
الفرع الجوال	4	فرع الصويفية	9	فرع جامعة اليرموك	9	فرع شارع الملك عبدالله الثاني /اربد	10
الفرع الرئيسي	13	فرع العبدلي	14	فرع جامعة عمان الأهلية	6	فرع شارع مكة	12
فرع إبن خلدون	7	فرع العبدلي مول	10	فرع جبل الحسين	10	فرع صويلح الجنوبي	9
فرع أبو حسان مول	10	فرع العقبة	11	فرع جبل عمان	10	فرع طبربور	9
فرع أبو علندا	10	فرع الكرك	8	فرع جرش	9	فرع عبدون	13
فرع أبو نصير	8	فرع المدينة الرياضية	9	فرع حي نزال	8	فرع عمرة	9
فرع إربد	18	فرع المركز التجاري	9	فرع خلدا	7	فرع مادبا	8
فرع البقعة	8	فرع المفرق	8	فرع دابوق	10	فرع ماركا	10
فرع الجبيهة	12	فرع المقابلين	10	فرع دير غبار	7	فرع مرج الحمام	9
فرع الحصن	8	فرع المنطقة الحرة	8	فرع زهران	7	فرع مركز الملك عبدالله	4
فرع الرابية	7	فرع الهاشمي الشمالي	8	فرع زين	6	فرع مكة مول	9
فرع الرصيفة	8	فرع الوحدات	10	فرع سمارة مول	6	فرع وادي السير	12
فرع الرونق	7	فرع اليرموك	9	فرع سوق الخضار المركزي	9	فرع وادي صقره	14
فرع الزرقاء	15	فرع تاج مول	10	فرع سيتي مول	11	فرع الفحيص	5
فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع تلاع العلي	12	فرع شارع الصخرة المشرفة	8	فرع باب المدينة	4
فرع السلط	7	فرع جاليريا مول	9	فرع شارع المدينة المنورة	12	فرع قبرص	12
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية – عمان (شركة تابعة)							10
الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال)							3
شركة إجارة للتأجير التمويلي – عمان (شركة تابعة)							30

4 ب/2 الشركات التابعة:

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية المساهمة العامة المحدودة في العام 1980 كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره مائة وخمسون الف دينار لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان.

وفي العام 1995 تحولت إلى شركة مساهمة عامة برأسمال قدره مليون وخمسمائة ألف دينار أردني. تم زيادة رأسمال الشركة خلال الفترة من عام 1997 إلى 2010 على عدة مراحل عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين، ويبلغ رأسمال الشركة حاليا ثمانية ملايين دينار.

تعمل الشركة في مجال الوساطة المالية وتقديم الاستشارات كما حصلت من هيئة الأوراق المالية على ترخيص للعمل كمدير استثمار وعلى ترخيص للعمل بالتمويل على الهامش.

يقع مقر الشركة الرئيسي في عمان منطقة الشميساني ولا يوجد لها أي فروع أخرى داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 10 موظفين.

شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 وبرأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي.

لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

يقع مقر الإدارة العامة للشركة في شارع مكة – مجمع الثوابت رقم 61

لدى الشركه حاليا فرعين قائمين في كل من محافظة العقبه و محافظة إربد .

وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 30 موظف.

الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال)

تأسست الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال) كشركة مساهمة خاصة محدودة بتاريخ 2016/11/22 وبرأسمال مقداره 530 ألف دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي.

تهدف الشركة، والتي باشرت أعمالها خلال الربع الأول من عام 2017، لتقديم نطاق واسع من الخدمات المالية والاستشارية كإدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها وتقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية، بالإضافة إلى التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الإندماج وتنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية، علماً بأن الشركة قد حازت على رخصتي إدارة الإصدار (بذل عناية) والإستشارات المالية من قبل هيئة الأوراق المالية في مطلع العام 2017.

يقع مقر الشركة في شارع مكة، عمان ويعمل لدى الشركة ثلاثة موظفين.

4 ب/3/أ أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت - لغاية 2021/5/3

تاريخ العضوية: 1997/7/15

تاريخ انتهاء العضوية: 2021/5/3

تاريخ الميلاد: 1949/12/15

الشهادات العلمية:	بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت إدواردز/ الولايات المتحدة الأمريكية، 1973.
المناصب الحالية:	رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر – الجزائر – من 2002/9 عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية عضو مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت – من 2004/4 عضو مجلس للإدارة، FIMBank – مالطا – من 2020/8/13 عضو مجلس الإدارة، بنك برقان – تركيا
المناصب السابقة:	رئيس مجلس الإدارة، البنك الأردني الكويتي (1997-2021/5) عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (2005 - 2007) عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (2000 – 2002) رئيس الديوان الملكي (1999 – 2000) عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (1993 - 1997) والحادي عشر (1989 - 1993)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (1993 – 1995) رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (1996 - 1997) وزير الخارجية (1995 –1996) وزير العمل (1991 – 1993) وزير السياحة والآثار (1989 – 1991) رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية (2009-2017) رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (2000-2017)
خبرات سابقة:	عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من 1973 إلى 1989.

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي رئيس مجلس الإدارة /عضو مستقل اعتباراً من 2021/5/4	
تاريخ العضوية: 2021/5/4 **تاريخ الميلاد: 1957/2/26**	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس علوم الهندسة المدنية من جامعة تكساس في أرلينغتون - الولايات المتحدة االأمريكية، 1979
المناصب الحالية:	عضو مجلس الأعيان الأردني - من 2016 رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين – من 2013 رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية – من 2013 عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين - من 1999
المناصب / الخبرات السابقة:	رئيس الديوان الملكي الهاشمي (2008 – 2011) وزير النقل (1999 – 2000) وزير الإعلام والثقافة (1999) وزير الأشغال العامة والإسكان والنقل (1998 – 1999) وزير الأشغال العامة والإسكان (1997 – 1998) وزير النقل (1996 – 1997) القطاع الخاص / هندسة المقاولات والاستشارات (1984 – 1996) مدير مديرية الصيانة والمرور – وزارة الأشغال العامة والإسكان (1983 – 1984) مهندس مقيم - مشروع طريق مطار الملكة علياء الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان (1980 – 1983)
العضوية في مجالس إدارة شركات أخرى:	نائب رئيس ورئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية (2009 – 2013) رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (2006 – 2014) رئيس اللجنة التنفيذية الملكية الأردنية للخصخصة (2006 – 2009) رئيس مجلس إدارة الشركة الملكية الأردنية للإستثمار (2006 – 2009) عضو مجلس إدارة - شركة حديد الأردن (2002 – 2008) شركة الكابلات الأردنية الجديدة (2002 – 2008) عضو مجلس إدارة - البنك الأردني الكويتي (2001– 2008)

السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار نائب رئيس مجلس الإدارة	
تاريخ العضوية: 1997/7/15 **تاريخ الميلاد: 1954/12/20**	
الشهادات العلمية:	شهادة جامعية في مجال الطيران الحربي من الولايات المتحدة، 1976 وأكاديمية الطيران الأردنية، 1981
المناصب الحالية والسابقة:	رئيس مجلس الإدارة، شركة بانثر ميديا غروب (OSN)– دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي)، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت لغاية 2021/12/31 نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين، الكويت نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد القابضة، البحرين نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين نائب رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة مبرة مشاريع الخير، الكويت نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت
التكريم والجوائز:	جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام 2009 تقديراً لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام 2007 جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام 2007 جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب لأمريكا الشمالية في عام 2005

السيد مسعود محمود جوهر حيات عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت	
تاريخ العضوية: 2001/2/20 **تاريخ الميلاد: 1953/9/11**	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، 1975
المناصب الحالية:	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك برقان رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين رئيس مجلس الإدارة ، بنك تونس العالمي، تونس نائب رئيس مجلس الإدارة، FIMBank، مالطا نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – اعتباراً من 2021/5/4
عضو مجلس الإدارة / بصفته الشخصية - لغاية 2021/5/3

تاريخ العضوية: 1997/7/15

تاريخ الميلاد: 1965/8/24

الشهادات العلمية:	بكالوريوس محاسبة، جامعة الكويت، 1987، دبلوم الأوراق المالية العالمية، الكويت، 1996
المناصب الحالية:	الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمارات شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت من 2011/1 عضو مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت من 2010/4 نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة – الكويت من 2014/6 عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت من 2013/4 عضو مجلس الإدارة، شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية من 2012/6
المناصب السابقة :	رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2010/4 – 2019/4) الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2006 - 2011) المدير العام، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (1998 - 2006) مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية ، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1996 – 1999) مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1992 – 1996)

السيد نضال فائق القبج
عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2020/6/17

تاريخ الميلاد: 1980/7/2

الشهادات العلمية:	بكالوريوس محاسبة ، الجامعة الأردنية ، 2001 ، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة ، الجامعة الأردنية، 2006
المناصب الحالية:	مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي ، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
المناصب السابقة :	رئيس قسم مخاطر الاستثمار ، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة ، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012) محلل مخاطر رئيسي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009) محاسب مالي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 – 2006) محاسب ، البنك العربي (2001 – 2003)

معالي السيد مروان محمود عوض
عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – اعتباراً من 2021/5/4
عضو مجلس إدارة مستقل – لغاية 2021/5/3

تاريخ العضوية: 2018/5/23

تاريخ الميلاد: 1951/3/11

الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة:	وزير المالية (1996 - 1997) أمين عام وزارة الصناعة والتجارة (1991 – 1993)
خبرات سابقة:	رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي المدير العام، بنك الانماء الصناعي مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

السيد بيجان خسروشاهي
عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23

تاريخ الميلاد: 1961/7/23

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983
المناصب الحالية:	الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International/ لندن ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية: – مجموعة الخليج للتأمين، الكويت – شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت – الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين – المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر – شركة الشرق العربي للتأمين، الأردن – شركة اللاينس للتأمين، دبي – شركة BRIT Limited، المملكة المتحدة – البنك التجاري الدولي، مصر
المناصب السابقة:	الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company – اليابان رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (2001 – 2004) نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997 – 2001) نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر عضو مجلس إدارة مستقل	
تاريخ العضوية: 2016/4/25 **تاريخ الميلاد: 1956/6/14**	
الشهادات العلمية:	دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1977
المناصب الحالية:	عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص من 2015/4 عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية من 2016/2 عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع من 2018/4/26 نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي من 2010 عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت من 2007 عضو في المنتدى وزراء أسبن من 2009 عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي من 2010 عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات من 2010 عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية من 2011 عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي من 2013 عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation من 2013 عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية من 2014
المناصب السابقة:	زميل أول، جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية (2010-2011) نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007-2010) عضو مجلس الأعيان الأردني (2005-2007) نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/7-2005/11) وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/4-2005/7) نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004-2005) وزير الخارجية (2002-2004) سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997-2002) وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996-1997)

السيد هاني خليل الهنيدي عضو مجلس إدارة مستقل	
تاريخ العضوية: 2016/4/25	
تاريخ الميلاد: 1949/8/15	
الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب الحالية:	رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة
المناصب السابقة:	رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعات المركبات الكيميائية (1991-2009) المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992) مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986) المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984) مدقق، شركة توش روس (1980-1982) محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978) محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

السيد ماجد فياض برجاق عضو مجلس إدارة / ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري – اعتباراً من 2021/5/4 عضو مجلس إدارة / بصفته الشخصية/مستقل - لغاية 2021/5/3	
تاريخ العضوية: 2016/4/25	
تاريخ الميلاد: 1947/2/4	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969
المناصب السابقة:	نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007-2011) مساعد المدير العام/ عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 – 2007) مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 – 1998) مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993-1996) مدير عمليات منطقة، بنك كرندليز (1969 – 1993)

الدكتور صفوان سميح طوقان عضو مجلس إدارة مستقل	
تاريخ العضوية: 2016/12/7 تاريخ الميلاد: 1942/10/23	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980
المناصب السابقة:	عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013) رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004) مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999) أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994) أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989) محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980) البنك المركزي الأردني (1966-1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي عضو مجلس إدارة مستقل	
تاريخ العضوية: 2021/5/4 تاريخ الميلاد: 1969/10/1	
الشهادات العلمية:	دكتوراة ، قانون التحكيم الدولي ، University of Kent at Canterbury، 2000 ، ماجستير ، قانون التجارة الدولية ، University of Kent at Canterbury، 1994 ، بكالوريوس ، القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما ، القانون الدولي النووي ، 2017 ، Universite De Montpelier
المناصب الحالية:	عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون محكم دولي
المناصب السابقة:	رئيس جمعية المحكمين الأردنيين عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1 عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية 2016/12 ولغاية 2021/3

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة عضو مجلس إدارة مستقل	
تاريخ العضوية: 2021/5/4 تاريخ الميلاد: 1963/4/12	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس علوم سياسية وعلم اجتماع ، الجامعة الأردنية 1984
المناصب الحالية:	رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة رئيس مجلس إدارة شركة تطوير وادي عربة عضو مجلس أمناء جائزة التميز للمغترب الأردني عضو في منتدى تطوير السياسات الاقتصادية
المناصب السابقة:	مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2012/9 ولغاية 2018/4 نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012 - 2018) عضو مجلس إدارة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي عضو مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة عضو مجلس إدارة شركة البريد الأردني عضو مجلس إدارة مستشفى الملك المؤسس عضو مجلس إدارة شركة العصر عضو مجلس إدارة شركة الخزف الأردنية عضو هيئة مديري الشركة الوطنية للتنمية السياحية عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار عضو مجلس إدارة شركة الضمان للمناطق التنموية عضو مجلس إدارة شركة الأجواخ الاردنية رئيس هيئة مديرين شركة مياه اليرموك (2019 - 2020) عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية الفقر والبطالة عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية ذوي الاحتياجات الخاصة عضو اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للاسرة

الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت	
تاريخ العضوية: 2001/2/20 تاريخ انتهاء العضوية: 2021/5/3 تاريخ الميلاد: 1939/1/1	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام 1965 ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام 1966. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام 1970. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/تكساس عام 1973
المناصب الحالية والسابقة:	نائب رئيس هيئة المديرين، مستشفى عمان الجراحي عضو مجلس الأعيان الأردني من 2016/9/27 عضو مجلس الأعيان الأردني من 2011/10/25 لغاية 2013/10/24 أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا عين مديراً لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام 1983 ومديراً لمدينة الحسين الطبية ومديراً للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب حائز على زمالة العديد من كليات الطب من كبريات الجامعات العالمية في أمريكا وبريطانيا حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج

السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي عضو مجلس الإدارة/ ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	
تاريخ العضوية: 2009/3/15	
تاريخ انتهاء العضوية: 2021/5/3	
تاريخ الميلاد: 1961/6/28	
الشهادات العلمية:	بكالوريوس إدارة أعمال وتسويق، جامعة سانت إدواردز، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983
المناصب السابقة:	عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي) لغاية 2020/5/30 مدير تطوير الأعمال، شركة سيمنس – فرع الأردن مدير إداري، شركة سيمنس – فرع الأردن (1993/12 – 2006/12) البنك المركزي الأردني/ دائرة العلاقات الخارجية – قسم الاستثمار (1985/11 – 1993/7) القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية الدراسات والتطوير (1984/2 – 1985/10)

4 ب/3/ب اسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي المدير العام التنفيذي -اعتباراً من 2021/5/6	
تاريخ الميلاد: 1977	
تاريخ التعيين: 2003/6/1	
المؤهل العلمي:	الأكاديمية العسكرية الملكية ، «ساندهيرست» - المملكة المتحدة 1996 بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة كينت - المملكة المتحدة 2000
الخبرات السابقة:	رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة (2007-2021/5/5) مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (2006 - 2007) مدير الفرع الرئيسي (2003 – 2005)
مناصب / عضويات:	رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية عضو مجلس الإدارة، بنك القدس – فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من 2018/7/26 عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني (ممثل بنك الأردن الكويتي) ابتداء من 2021/3/28 عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن ابتداء من 2017/10/8 عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا ابتداء من 2018/2/21 عضو في مجلس ادارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD) عضو في مجلس ادارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا

السيد داود عادل داود عيسى رئيس قطاع المساندة والعمليات - اعتباراً من 2021/5/6	
تاريخ الميلاد: 1973	
تاريخ التعيين: 2012/11/18	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، 1998
الخبرات السابقة:	رئيس إدارة الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2012/11 – 2021/05) رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004 – 2012) عمل في عدة مناصب في قطاع المقاولات في الأردن وقطر (1995 – 2004)
مناصب / عضويات:	عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) – لغاية 2021/06

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي رئيس تنمية أعمال الشركات	
تاريخ الميلاد: 1970	
تاريخ التعيين: 1997/9/6	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994
الخبرات السابقة:	رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8 أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 – 1997)

السيد إبراهيم فريد آدم بيشه رئيس الخزينة والعلاقات الدولية	
تاريخ الميلاد: 1971	
تاريخ التعيين: 2001/6/19	
المؤهل العلمي:	ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص، 2005
الخبرات السابقة:	رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31 أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 – 2006) أعمال مصرفية، بنك الجزيرة – السعودية (1999 – 2001) أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 – 1999) أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 – 1997)

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب رئيس الائتمان	
تاريخ الميلاد: 1965	
تاريخ التعيين: 2004/5/16	
المؤهل العلمي:	دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009
الخبرات السابقة:	رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16 دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004) مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990-1998) محاضـر (غيـر متفـرغ) معهـد الدراسـات المصرفيـة – الأردن
مناصب / عضويات:	عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2018/04/23 عضو مجلس الإدارة، مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/06/27 نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/05/19 عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2017/05/10

السيد سهيل أحمد محمود السلمان رئيس تنمية أعمال التجزئة – اعتباراً من 2021/5/6	
تاريخ الميلاد: 1977	
تاريخ التعيين: 2013/3/31	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس علوم الحاسوب، الجامعة الأردنية، 1999
الخبرات السابقة:	مدير إدارة الفروع، البنك الأردني الكويتي (2021/05-2021/02) مدير دائرة القنوات البديلة، البنك الأردني الكويتي (2021/05-2013) مدير منتجات وخدمات البطاقات، بنك الإسكان (2013/03-2012/06) مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2012/06-2011/03) مدير ادارة تطوير الأعمال، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2011/03-2009/12) مدير تنمية الاعمال و رئيس شعبة تطوير البرمجيات، A2A (2009/12-1999/12)
مناصب / عضويات:	نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS ابتداءً من 2019/08

السيد زيد وديع جريس شرايحة رئيس تنمية الاستثمار – اعتباراً من 2021/5/6	
تاريخ الميلاد: 1972	
تاريخ التعيين: 2006/7/2	
المؤهل العلمي:	ماجستير محاسبة ومالية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، 1998 بكالوريوس الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1996
الخبرات السابقة:	مدير إدارة الموجودات، البنك الأردني الكويتي (2006/05-2021) منسق البرامج، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005-2006) مدير وحدة، بنك القاهرة عمان (1999-2005) باحث اقتصادي، المجموعة المتحدة للاستثمارات الهندسية (1998-1999) مساعد مدير وحدة، شركة الأردن الدولية للتأمين (1996-1997)

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت رئيس الشؤون القانونية	
تاريخ الميلاد: 1962	
تاريخ التعيين: 1989/4/1	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986
الخبرات السابقة:	الدائرة القانونية، ابتداءً من 2000 دائرة التسهيلات (1994-2000) دائرة متابعة التسهيلات (1989-1994)
مناصب / عضويات:	نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة عضو، رابطة الكتاب الأردنيين

السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني رئيس الشؤون المالية	
تاريخ الميلاد: 1964	
تاريخ التعيين: 2013/11/4	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 1986، ماجستير علوم مالية ومصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1994
الخبرات السابقة:	رئيس إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي (2013/11 – 2020/8) رئيس إدارة التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (2011-2013) نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار/ الأردن (2009-2011) مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geojit للوساطة المالية/ المملكة العربية السعودية (2007-2009) رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (1989 - 2007) محلل مالي، هيئة الأوراق المالية/ الأردن (1988 - 1989)

السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة رئيس تكنولوجيا المعلومات	
تاريخ الميلاد: 1971	
تاريخ التعيين: 2019/4/28	
المؤهل العلمي:	جامعة اليرموك – هندسة الحاسبات والتحكم الآلي
الخبرات السابقة:	مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات، الشركة الأردنية للتمويل الأصغر»تمويلكم» (2017/9 – 2019/4) شريك، شركة دايمنشنز للاستشارات "Dimension Management Consulting" (2011 – 2017) مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية، بنك الجزيرة (2006-2011) رئيس تكنولوجيا المعلومات، شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني – عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2009-2011) مدير الاستشارات، شركة DevoTeam الدولية (2005 – 2006) مدير مشاريع واستشاري، شركة IBM الدولية (1999 – 2002)
مناصب / عضويات:	عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية)

السيد طارق جودت سليمان الخيطان رئيس العمليات - اعتباراً من 2021/5/6	
تاريخ الميلاد: 1975	
تاريخ التعيين:1998/2/1	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1997 دبلوم عالي في الأعمال المصرفية والمالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003
الخبرات السابقة:	مدير ائتمان التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2014-2021) مدير البنكية الخاصة، البنك الأردني الكويتي (2006-2014) ضابط ائتمانات التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2003-2006) مشرف الفرع الرئيسي، البنك الأردني الكويتي (1998-2003)
مناصب / عضويات:	عضو مجلس شركة إجارة للتأجير التمويلي نائب رئيس هيئة مديرين، الشركة الأولى الدولية للخدمات اللوجيستية

السيدة دانه عبدالله محمد جرادات رئيس الاستراتيجية والتسويق – اعتباراً من 2021/5/6	
تاريخ الميلاد: 1974	
تاريخ التعيين: 2012/8/7	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1996
الخبرات السابقة:	مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، البنك الأردني الكويتي (2012-2021/05) مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2007-2012) مدير التسويق وبطاقات الائتمان والمنتجات والجودة، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2004-2007) مدير التسويق والمبيعات والرسوم المتحركة التجارية (Animation)، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2004-2005) مساعد مدير التسويق، بنك القاهرة عمان (2001-2004) مساعد رئيس وحدة تطوير المنتجات، بنك القاهرة عمان (1998-2001) ضابط محاسبة، بنك القاهرة عمان (1996-1998)

السيد فادي محمد أحمد عياد رئيس إدارة مراقبة الامتثال	
تاريخ الميلاد: 1971	
تاريخ التعيين: 2018/4/29	
المؤهل العلمي:	بكالويس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995
الخبرات السابقة:	مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبوظبي الوطني (بنك ابو ظبي الأول) - الإمارات العربية المتحدة (2010-2018) مدير رئيسي الامتثال/ رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز - الإمارات العربية المتحدة (2008-2010) مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram - الإمارات العربية المتحدة (2007-2008) القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة - قطر (2006-2007) ضابط الامتثال، البنك العربي- لمنطقة الخليج العربي - الأردن (2005-2006) رئيس فريق العمليات والمبيعات، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (2004-2005) ضابط العمليات والإدارة، بنك أبوظبي الوطني (2000-2004) مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (1991-2000)

السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر رئيس إدارة المخاطر	
تاريخ الميلاد: 1979	
تاريخ التعيين: 2002/6/23	
المؤهل العلمي:	ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005، بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001
الخبرات السابقة:	مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي
مناصب / عضويات:	عضو مجلس الإدارة، شركة آفاق للطاقة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/1/25

السيد يوسف واصف يوسف حسن رئيس إدارة التدقيق الداخلي	
تاريخ الميلاد: 1971	
تاريخ التعيين: 2006/6/5	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994
الخبرات السابقة:	مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان

السيد عبدالله إبراهيم مسمار رئيس إدارة الشؤون الإدارية – لغاية 2021/11/30	
تاريخ الميلاد: 1973	
تاريخ التعيين: 2000/3/5	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس قانون، جامعة عمان الأهلية، 1997
الخبرات السابقة:	مديرية الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية (1997-2000)

السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية – لغاية 2021/5/3	
تاريخ الميلاد: 1951 تاريخ التعيين: 1991/10/12 تاريخ انتهاء الخدمة: 2021/5/4	
المؤهل العلمي:	الثانوية العامة 1969
الخبرات السابقة:	مساعد مدير عام/ تسهيلات (1998 – 2007) مدير تنفيذي إدارة التسهيلات (1993 – 1997) مدير وحدة الائتمان والتسويق (1991 – 1993) مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني – الكويت (1971-1990)
مناصب / عضويات:	عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ممثل البنك الأردني الكويتي) عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لضمان القروض (ممثل البنك الأردني الكويتي) عضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين
مناصب / عضويات سابقة:	عضو مجلس إدارة، شركة حديد الأردن (ممثل البنك الأردني الكويتي) عضو مجلس إدارة، شركة كهرباء المملكة – مساهمة خاصة (ممثل صندوق الضمان لاستثمارات الطاقة)

السيد أيمن درويش مصطفى الكردي رئيس العمليات – لغاية 2021/5/5	
تاريخ الميلاد: 1958 تاريخ التعيين: 1982/11/1 تاريخ انتهاء الخدمة: 202/6/30	
المؤهل العلمي:	بكالوريوس إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، 1980
الخبرات السابقة:	مدير دائرة العمليات التجارية، البنك الأردني الكويتي – لغاية 2020/5/31 مساعد مدير دائرة العمليات التجارية، البنك الأردني الكويتي منسق دوائر العمليات، البنك الأردني الكويتي

4ب/4: اسماء مالكي 1% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2021و2020

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2021/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2020/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم المرهونة	نسبة الاسهم المرهونة من اجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	الكويتية	76,390,240	50.927	76,390,240	50.927	شركة مشاريع الكويت القابضة (شركة مساهمة عامة كويتية مدرجة في بورصة الكويت)	76,387,240	99.99	بنك برقان - الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	31,562,466	21.042	31,562,466	21.042	نفسه	لا يوجد	-	-
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	8,775,000	5.850	8,775,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Ltd. Canada Chairman & CEO Mr. V. Prem Watsa	لا يوجد	-	-
KUWAIT WEALTH HOLDING LTD	جزر العذراء	3,095,000	2.063	3,631,554	2.421	نفسه (المفوض بإدارة الشركة السيد عبدالكريم الكباريتي)	لا يوجد	-	-

4ب/5 : الوضع التنافسي:

يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 24 بنكا منها 8 بنوك أجنبية. ولدى البنك 66 فرعاً في الأردن وفرع في قبرص. يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 5.31% ومن إجمالي الودائع 4.47% كما في 2021/12/31.

4ب/6: درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسين محلياً وخارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الخدمات الفنية للكمبيوتر STS	%11

4ب/7: لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

4ب/8: لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، كما أن معايير الجودة الدولية لا تنطبق على البنك.

4ب/9: بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

بلغ عدد موظفي البنك كما في 2021/12/31 (1332) موظفاً منهم (12) موظف في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (43) موظفا.

الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم :

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي	الشركة الإدارية المتخصصة
	العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	1	-	-	-
ماجستير	103	1	3	1
بكالوريوس	1050	6	20	2
دبلوم	93	1	3	-
الثانوية العامة	28	2	4	-
دون الثانوية العامة	57	-	-	-
المجموع	**1332**	**10**	**30**	**3**

الدورات التدريبية لعام 2021:

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك		التدريب الداخلي		التدريب الالكتروني		المجموع	
	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات المصرفية المتخصصة	5	16	49	302	6	811	60	1129
المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	5	6	2	33	46	12854	53	12893
المهارات الشخصية والسلوكية	4	138	0	0	19	5921	23	6059
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	10	43	10	36	67	259	87	338
البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية	6	6	15	127	120	13760	141	13893
برامج اللغة الإنجليزية	8	8	0	0	0	0	8	8
المجموع	**38**	**217**	**76**	**498**	**258**	**33605**	**372**	**34320**

التوزيع النسبي لعدد الدورات خلال العام 2021

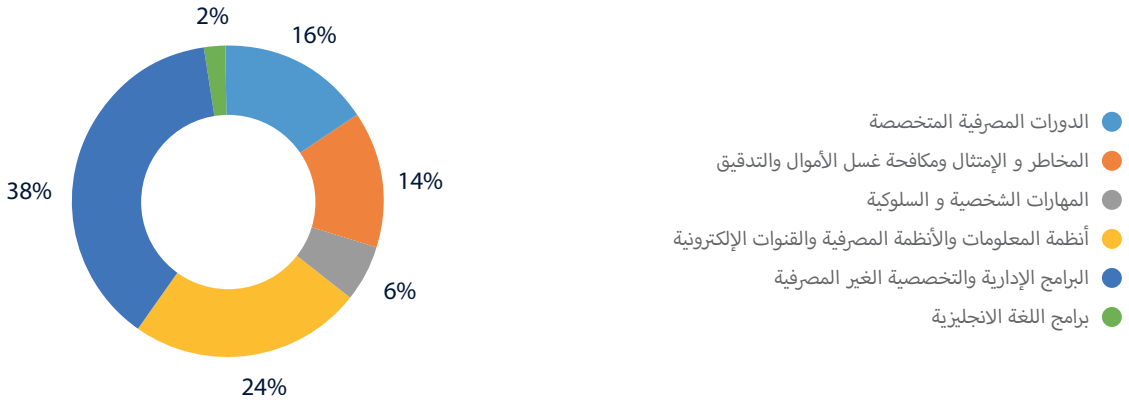

التوزيع النسبي لاعداد المستفيدين من الدورات خلال العام 2021

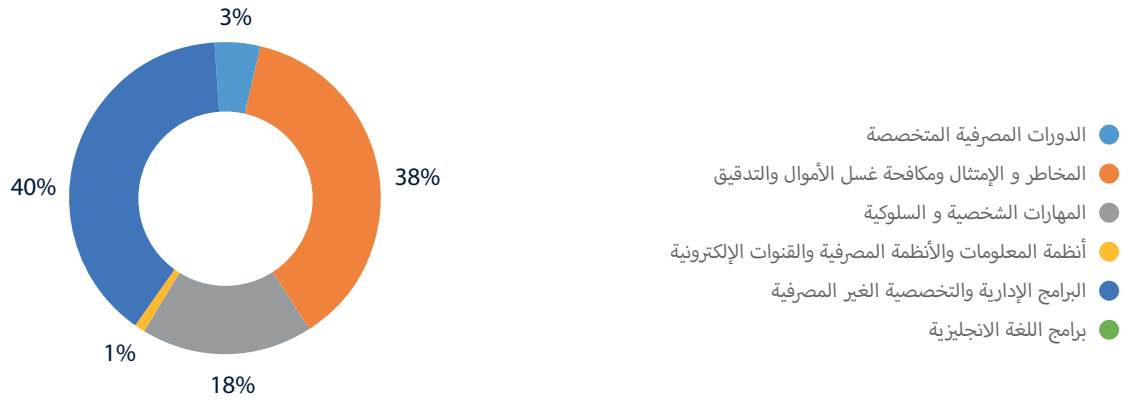

البنـــك الأردني الكويتي
الهيكل التنظيمي 2021

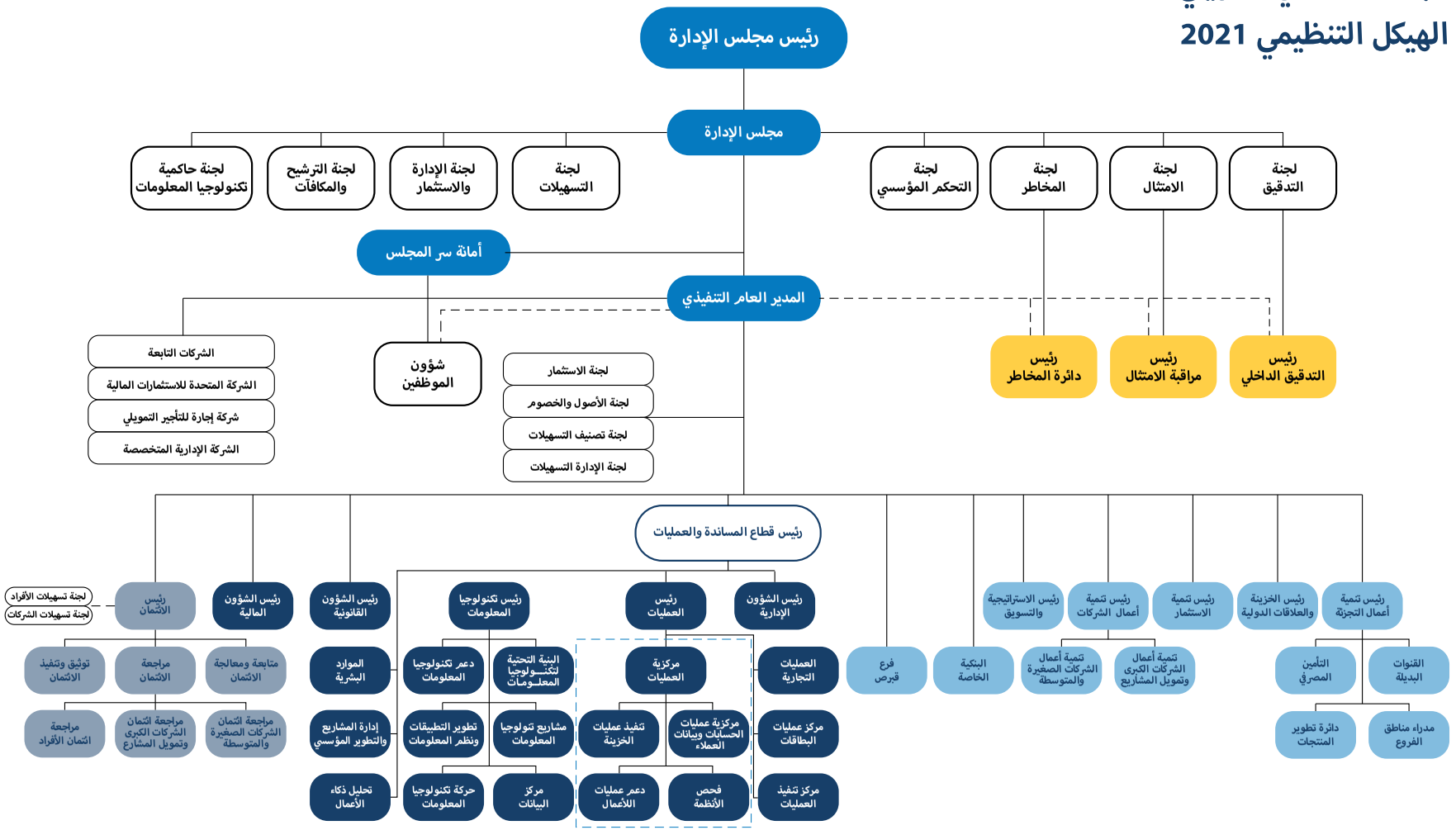

الهياكل التنظيمية للشركات التابعة

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

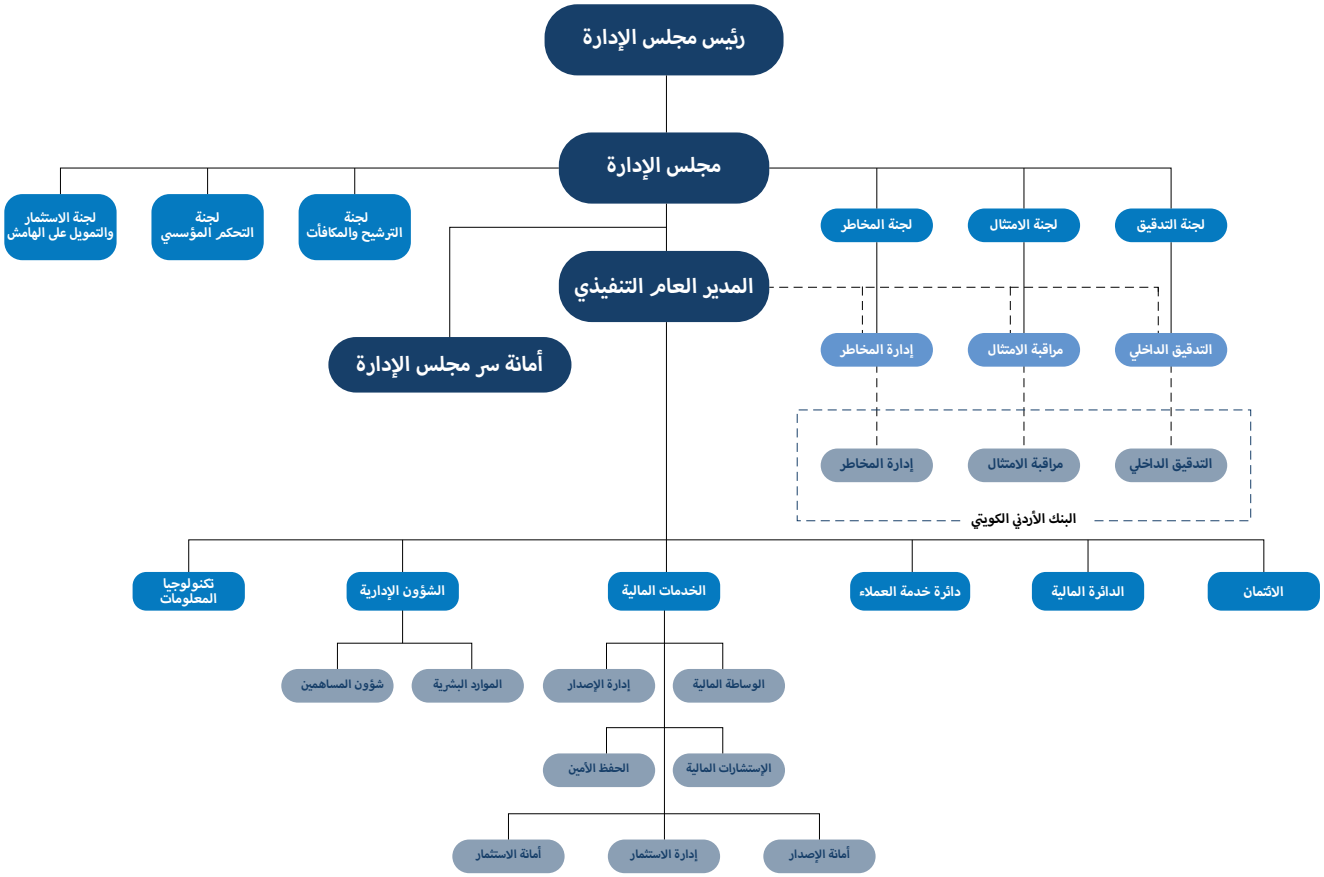

شركة إجارة للتأجير التمويلي

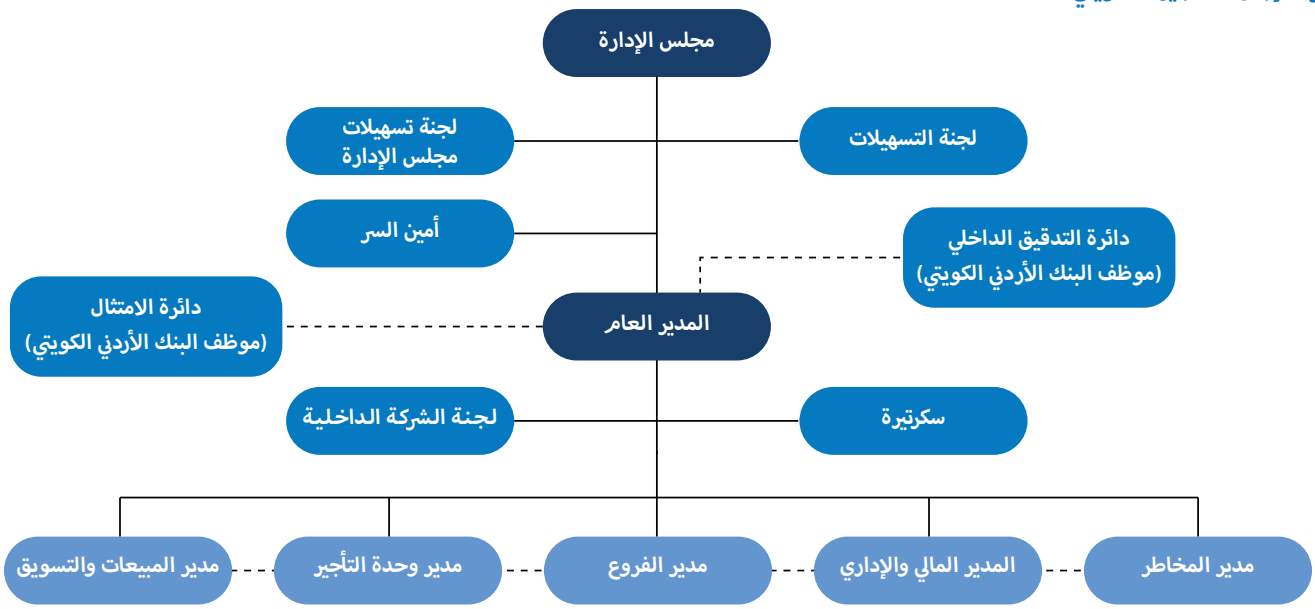

الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال)

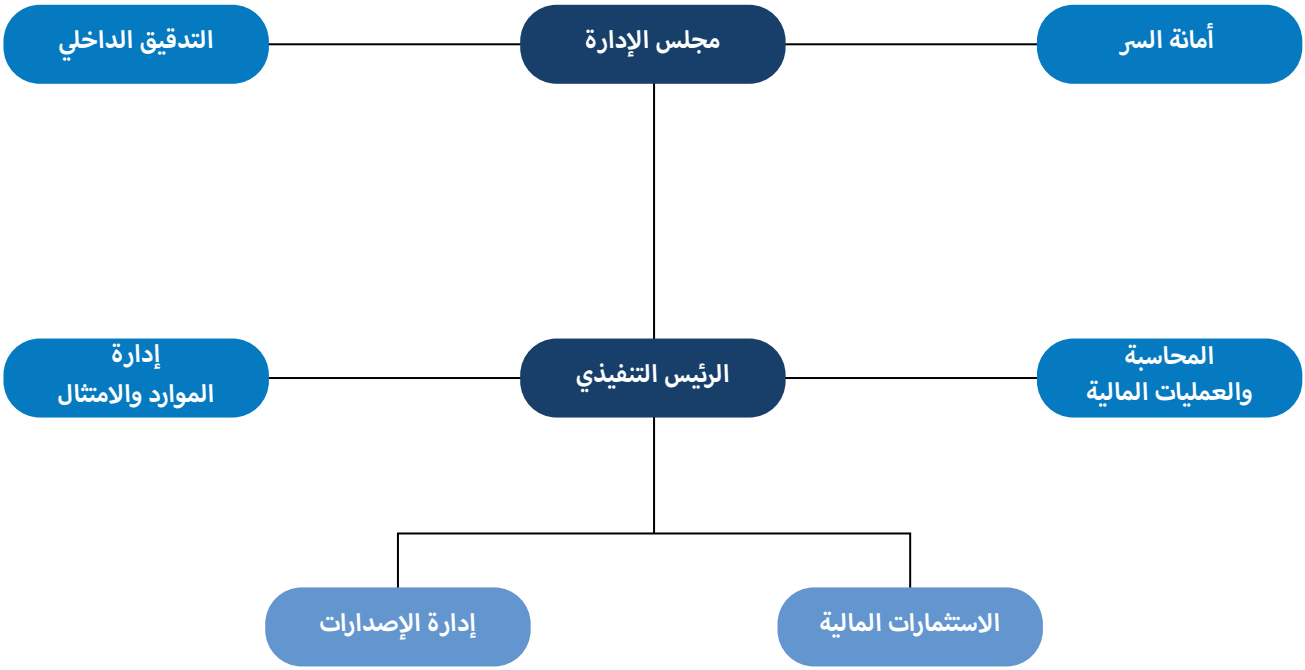

4ب/10: وصف المخاطر التي يتعرض لها البنك:

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على انها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل الازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر السيولة من خلال الحوكمة الملائمة للسيولة والسياسات اللازمة لإدارة كفؤه للسيولة داخل البنك، ولتحقيق ذلك يعمل البنك الاردني الكويتي على تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها آو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى درجة تحمل مخاطر السيولة "Liquidity Risk Appetite " وبما يتناسب مع استراتيجية وقدرة الحصول على مصادر التمويل، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة المختلفة لقياس التأثيرات على سيولة البنك.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بمراقبة التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، إضافة الى الحدود الداخلية الموضوعة ضمن سياسة المخاطر المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ السيولة "Liquidity Contingency Plan"، لضمان توفير السيولة المناسبة في حالات انخفاض السيولة الطارئة.

المخاطر السوقية:

تُعرّف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في الاسعار السوقية لأي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية. وتشمل المخاطر السوقية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسلع). يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة المخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر التي يتبعها البنك لتحديد الإطار العام للتعرف (Identification) والقياس (Measurement)، والإدارة (Management) والضبط (Control) للمخاطر المختلفة ووفق سياسة معتمدة ومستقلة، لضمان ان المخاطر السوقية التي يواجهها البنك تقع ضمن هيكل المخاطر السوقية المقبولة (Market Risk Appetite).

كما يعتمد البنك سياسة استثمارية والتي تهدف إلى تعظيم العائد مع الحفاظ على درجة المخاطرة المقبولة، وبما يتواءم مع مستوى وحجم تعقيد عمليات البنك، و توصيات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك. كما تتم مراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية ضمن المحددات التي تتضمنها بشكل مستقل من خلال دائرة إدارة المخاطر /الـ Middle Office ضمن المخاطر السوقية.

ويواجه البنك ثلاث مخاطر رئيسية ضمن المخاطر السوقية:

مخاطر أسعار الفائدة:

يعد التقلب في أسعار الفائدة أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتبارها مصدر للمخاطر التي تؤثر على ربحية وأنشطة البنك، و لضمان السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحديد درجة تحمل المخاطر"Risk Appetite" للمحفظة البنكية.

كما يقوم بقياس المخاطر بعدة طرق منها تحليل فجوة إعادة التسعير Re-pricing Gap. و قياس أثر هذه المخاطر على اجمالي الدخل (Gross Income)، وصافي إيراد الفائدة (Net Interest Income)، و رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) .

مخاطر أسعار الصرف:

تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة عدم تطابق (Mismatching) مراكز العملات الأجنبية ضمن موجودات و مطلوبات البنك ونتيجة لتقلب أسعار الصرف تزداد إمكانية التأثير على ربحية البنك. حيث يقوم البنك بادارة مخاطر العملات وأسعار الصرف بعدة طرق منها أدوات التحوط المختلفة (الآنية والآجلة)، كما يقوم البنك بإجراء سيناريوهات الاختبارات الضاغطة (Stress Testing) ضمن مخاطر أسعار الصرف ووفق السيناريوهات التي يحددها البنك المركزي الأردني، او السيناريوهات الاضافية ووفق ظروف السوق.

مخاطر أدوات سوق رأس المال (مخاطر أسعار الملكية Equity Price Risk) :

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الاسهم (ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك) نتيجة للاستجابة للعديد من العوامل المؤثرة مثل التغير في أسعار الفائدة، انخفاض التصنيف الائتماني وعوامل متعلقة بنتائج العمليات التشغيلية. ويقوم البنك بالرقابة الفعالة على هذه المخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة.

التواؤم مع مقررات بازل

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها ما يلي :

نسبة كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

تقوم دائرة ادارة المخاطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وبما يتواءم مع تعليمات رأس المال التنظيمي الصادرة عن البنك المركزي الاردني و حسب مقررات بازل (III).

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing):

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة Stress Testing إحدى أدوات إدارة المخاطر المكملة للادوات الاخرى التي يستخدمها البنك للوصول الى الادارة الشاملة للمخاطر، حيث ان نتائج تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة تعتبر جزء أساسي ومكمل لمنظومة عملية ادارة وتخطيط رأس المال (Capital Planning).

تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، ويتم اجراؤها استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP):

هي جزء من منظومة عملية ادارة راس المال التي ينتهجها البنك الاردني الكويتي والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، حيث تقوم عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال بتحديد وقياس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك على اساس موحد (Consolidated)، وبيان أثر هذه المخاطر على راس المال. حيث يراعـي البنـــك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك بما يتواءم مع متطلبات الجهات الرقابية.

مخاطر أمن المعلومات:

هي الثغرات والتهديدات (Vulnerabilities and Threats) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع العمليات المالية في البنك ومدى إمكانية استغلالها من قبل القراصنة (Hackers) لتنفيذ بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات (Unauthorized Access to Data) أو حجب الخدمة (Denial of Service) وغيرها من الأنشطة التي من شأنها ان تلحق الضرر بالبنك على المستوى المالي أو التأثير على سمعة البنك وعملائه حيث قد يتم الوصول إلى بياناتهم الخاصة واستغلالها. وفي ضوء هذه المخاطر، فقد تبنى البنك العديد من الإجراءات الوقائية مثل تطبيق معايير أمن المعلومات والتعاميم الصادرة من جهات حكومية كالبنك المركزي الأردني وجهات غير حكومية مثل تطبيق معايير أمن البطاقات (PCI DSS)، وعمل تقييم للمخاطر (Risk Assessment) للأنظمة والخدمات المستخدمة في البنك ووضع الضوابط الأمنية (Controls) للحد من هذه المخاطر، إضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية في البنك (Policies and Procedures) المتعلقة بأمن المعلومات والعمل على زيادة الوعي تجاه مخاطر أمن المعلومات من خلال عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك (Information Security Awareness Sessions). وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال التقارير اليومية التي تتم متابعتها من قبل فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر.

مخاطر استمرارية العمل:

تعني استمرارية العمل والتعافي من الكوارث الحفاظ على توافرية الخدمات والوظائف الحساسة في البنك سواء للوظائف الداخلية للبنك المستخدمة من قبل الموظفين أو الخدمات المستخدمة من قبل عملاء البنك. ويولي البنك اهتماما كبيرا لاستمرارية العمل لما لها من أثر كبير على سمعة البنك وعلى مدى رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم. ويقوم فريق أمن المعلومات واستمراية العمل في إدارة المخاطر بالبنك بتحديث خطة استمراية العمل بشكل ربع سنوي (Quarterly) واختبارها بشكل سنوي (Annually) وتوثيق نتائج الاختبارات بهدف عكسها على خطة استمرارية العمل بما يتناسب مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة باستمرارية العمل.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بانها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته تجاه البنك ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها من حيث اصل الدين و/أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما، وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية والتي تعرف بانها المخاطر الناتجة عن عدم تنوع التوظيفات ضمن المحفظة الائتمانية للبنك من حيث القطاعات الاقتصادية، العملاء، المناطق الجغرافية، والتي من الممكن ان تؤدي بالمحصلة الى زيادة في مخاطر الائتمان، وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وللحد من الآثار المالية المترتبة على هذه المخاطر يقوم البنك الأردني الكويتي بادارتها من خلال مجموعة من المرتكزات الرئيسية، ومن ابرزها ما يلي:

- التعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة ببيئة الاعمال من خلال تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة دورياً في ظل سيناريوهات وتوقعات اقتصادية متحفظة وبما يكفل تجنبها أو التخفيف من حدتها.
- تطبيق وتحديث مستمر للسياسات ولاجراءات العمل الناظمة لعمليات منح ومتابعة الائتمان، والتي يتم تحديدها وفق اسس تعريف وقياس وضبط هذا النوع من المخاطر.
- وجود لجان ودوائر لإدارة عملية المنح الائتماني وبما يكفل الفصل في المهام ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة وادارة مراجعة ومراقبة الائتمان.
- اعتماد منظومة صلاحيات محددة وبما يكفل تفويض الصلاحيات، مراقبتها، ومراجعتها.
- المراقبة الديناميكية للمحفظة الائتمانية من حيث تنويعها، جودتها، تركزاتها.
- تحديد الضمانات المقبولة وشروطها كأسلوب من أساليب تخفيف المخاطر.

بيانات الإفصاح

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بانها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أوالعنصر البشري أوالأنظمة أو أي أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة للبنك.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل المستمر والتنسيق بشكل وثيق مع جميع مدراء المراكز التنظيمية للتأكيد من الاستمرار بتطبيق مفهوم الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة والتي تحدد المهام والمسؤوليات لجميع دوائر البنك خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة ومراقبة تنفيذ المهام اليومية لدى خط الدفاع الأول كما يتم الاستمرار بتجميع بيانات الأحداث والخسائر التشغيلية إضافة إلى مؤشرات المخاطر الرئيسية بواسطة نظام إدارة مخاطر التشغيلية والعمل على مراقبتها وتحديثها والتأكد من وضع أية خطط تصحيحية حولها أينما لزم، حيث يهدف النظام إلى إتاحة استخدامه من دوائر الاعمال ، المخاطر، التدقيق الداخلي وبالتالي تمكين الإدارة التنفيذية من الإطلاع على جميع المخاطر المالية وغير المالية أولا بأول.

هذا ويتم الاستمرار بإتباع المنهجية الخاصة بنظام التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الموضوعة مقابلها من حيث اجراء المراجعة على مستوى الدوائر، وذلك من خلال إجراء تحليل للفجوات بين ما هو مطبق وما هو مطلوب تطبيقه وليصار الى وضع خطط التطبيق والحلول اللازمة حولها وصولا للهدف المحدد لهذا التقييم والتأكد من توفر انظمة الضبط والرقابة التي تحكم تنفيذ العمليات في البنك.

4ب/11: الإنجازات خلال عام 2021 : وردت ضمن التقرير

4ب/12: لم تترتب خلال السنة المالية 2021 أي آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

4 ب/13: السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بآلاف الدنانير وسعر السهم (2017 – 2021)

السنة	الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع		صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
2017	42.313	-	%20	468.411	3.500
2018	55.849	-	%20	445.562	2.900
2019	46.934	-	%20	459.532	2.510
2020	(5.579)	%50	-	456.432	1.440
2021	7,704	-	%7	467,674	1.360

4ب/14: تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

4ب/15: الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

4ب/16: أتعاب مدققي الحسابات :

بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2021 مبلغ 200,080 دينار.

4ب/17 : عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2021 و 2020

الرقم	الاسم	الجنسية	المنصب / الصفة	عدد الأسهم	
				2021/12/31	2020/12/31
1	السيد عبدالكريم علاوي صالح الكباريتي	أردني	رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - لغاية 2021/5/3	1,719	1,719
	السيد ناصر احمد عبدالكريم اللوزي	أردني	رئيس مجلس الإدارة - اعتباراً من 2021/5/4	33,595	33,595
2	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	كويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة	15,000	15,000
3	شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,494	76,494
	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	كويتي	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	48	48
4	شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,390,240	76,390,240
	السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	كويتية	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	21,375	21,375
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	عضو مجلس الإدارة	31,562,466	31,562,466
5	السيد مروان محمود حسان عوض	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	1,500	1,500
6	السيد نضال فائق محمد القبج	اردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-
7	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكية	عضو مجلس الإدارة	8,775,000	8,775,000
	Mr. BIJAN KHOSROWSHAHI	أمريكي	ممثل شركة/ ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	-	-
8	شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	أردنية	عضو مجلس الإدارة – اعتباراً من 2021/5/4	1,000	-
	السيد ماجد فياض محمود برجاق	أردني	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	1,500	1,500
9	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
10	معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	أردني	عضو مجلس الإدارة	205,500	205,500
11	السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,573	1,573
12	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابده	أردنية	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/5/4	1,000	-
13	السيد عمر مشهور حديثه الجازى	أردني	عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/5/4	1,500	-
	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	أردني	عضو مجلس الادارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – لغاية 2021/5/3	12,999	12,999
	الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	أردنية	عضو مجلس إدارة – لغاية 2021/5/3	1,500	1,500
	السيد منصور أحمد عبدالكريم اللوزي	أردني	عضو مجلس الادارة / ممثل الشركة الاستراتيجية للاستثمارات – لغاية 2021/5/3	99,597	99,597

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2021 و 2020

لايوجد أوراق مالية مملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين خلال عامي 2021 و2020

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				2021/12/31	2020/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	%99.99	76,390,240	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة- الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان – الكويت	%64.53	1,500	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد – البحرين	%97.91	473,503	473,503

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثليهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2021 و 2020

الاسم	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم	
			2021/12/31	2020/12/31
نور عبد الكريم علاوى الكباريتي	أردنية	زوجة هيثم سميح بدر الدين البطيخي - المدير العام التنفيذي	344,265	235,765
فاتنه احمد جميل ملص	أردنية	زوجة عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي - رئيس مجلس الإدارة	344,115	235,615

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة:

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

4ب/ 18 أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	عضو مجلس الإدارة	المنصب	مكافأة العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور الجلسات	الإجمالي
1	السيد عبدالكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة لغاية 2021/5/3	-	3,200	3,200
2	السيد ناصر أحمد عبد الكريم اللوزي	رئيس مجلس الإدارة اعتباراً من 2021/5/4	-	60,385	60,385
3	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	1,500	1,500
4	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	-	7,600	7,600
5	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	عضو	-	4,900	4,900
6	ممثل الضمان الاجتماعي السيد نضال فائق محمد القبج	عضو	-	10,500	10,500
7	ممثل الضمان الاجتماعي السيد مروان محمود حسان عوض – اعتباراً من 2021/5/4	عضو	-	5,200	5,200
8	السيد مروان محمود حسان عوض عضو مستقل لغاية 2021/5/3	عضو	-	2,000	2,000
9	السيد بيجان خسروشاهي	عضو	-	1,500	1,500
10	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	-	13,000	13,000
11	الدكتور صفوان سميح عبدالرحمن طوقان	عضو	-	10,200	10,200
12	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو	-	7,500	7,500
13	السيد هاني خليل عبدالحميد الهنيدي	عضو	-	12,620	12,620
14	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابدة	عضو اعتباراً من 2021/5/4	-	8,600	8,600
15	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	عضو اعتباراً من 2021/5/4	-	6,400	6,400
16	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	عضو لغاية 2021/5/3	-	3,200	3,200
17	السيد منصور أحمد عبدالكريم اللوزي	عضو لغاية 2021/5/3	-	3,200	3,200

4ب/ 18 ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية ومكافآت	سفر ومياومات	بدل لجان	الإجمالي
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	المدير العام التنفيذي - اعتبارا من 2021/5/6 رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة- لغاية 2021/5/5	378,601	9,415	3,300	391,316
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات - اعتبارا من 2021/5/6 رئيس إدارة الموارد البشرية - لغاية 2021/5/5	196,864			196,864
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	177,700	5,858	3,000	186,558
4	إبراهيم فريد ادم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية	181,716			181,716
5	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	136,756	1,320	1,000	139,076
6	سهيل أحمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة - اعتباراً من 2021/5/6	106,571	2,845		109,416
7	زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار - اعتباراً من 2021/5/6	80,631			80,631
8	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس إدارة الشؤون القانونية	199,684			199,684
9	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	185,048	4,130		189,178
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	96,450	2,065	600	99,115
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات - اعتباراً من 2021/5/6	91,085	1,903		92,988
12	دانه عبدالله محمد جردات	رئيس الاستراتيجية والتسويق - اعتباراً من 2021/5/6	74,577			74,577
13	فادي محمد احمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	166,613	5,490	900	173,003
14	محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	111,076	3,508	900	115,484
15	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	78,522	2,690	2,100	83,312
16	عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار	رئيس إدارة الشؤون الإدارية – لغاية 2021/11/30	94,676			94,676
17	توفيق عبدالقادر محمد مكحل	نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية - لغاية 2021/5/4	264,828		400	265,228
18	أيمن درويش مصطفى الكردي	رئيس العمليات - لغاية 2021/5/5	79,713			79,713

4ب/ 19: التبرعات: بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2021 مبلغ 545,770 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
التبرعات لجهات خيرية وانشطة اجتماعية	252,623
دعم التعليم	88,746
دعم الثقافة المالية والمصرفية	75,483
دعم منتديات ومؤتمرات وطنية	3,500
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	61,552
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	17,661
دعم طبي	15,200
دعم اعلاني ودعائي	17,389
دعم اوائل الطلبة المتفوقين	2,500
دعم المؤلفين	7,576
اخرى	3,540
المجموع	**545,770**

4ب/20: العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم :

قام البنك خلال عام 2021 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 37 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2021

4ب/21: يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2021 في هذا التقرير.

4ج 1-5 : البيانات المالية: وردت ضمن التقرير

4د : تقرير مدققي الحسابات : ورد ضمن التقرير

4 هـ : الإقرارات

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2022

2: يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

3: يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2021.

	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التواقيع
1	السيد ناصر أحمد اللوزي	
2	السيد فيصل حمد العيار	
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	
4	السيد طارق محمد عبدالسلام	
5	السيد نضال فائق القبج	
6	السيد مروان محمود حسان عوض	
7	السيد بيجان خسروشاهي	
8	الدكتور مروان جميل المعشر	
9	السيد هاني خليل الهنيدي	
10	السيد ماجد فياض برجاق	
11	الدكتور صفوان سميح طوقان	
12	الدكتور عمر مشهور الجازي	
13	السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	

4. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام التنفيذي	المدير المالي
ناصر اللوزي	هيثم البطيخي	إبراهيم فضل الطعاني

دليل الحاكمية المؤسسية 2021
(التحكم المؤسسي)

دليل الحاكمية المؤسسية 2021 (التحكم المؤسسي)

المقدمة	3
رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي	4
الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل	4
أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة	4
الهيكل التنظيمي	5
تأليف مجلس الإدارة	5
مسؤوليات مجلس الإدارة	5
مهام المجلس وواجباته	6
واجبات رئيس مجلس الإدارة	10
واجبات عضو مجلس الإدارة	10
واجبات أمين السر	11
اجتماعات مجلس الإدارة	11
حدود المسؤولية والمساءلة	11
اللجان المنبثقة عن المجلس	12
الإدارة التنفيذية العليا	18
تقييم أداء الإداريين	19
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	19
الجهات الرقابية في البنك	19
ميثاق أخلاقيات العمل	20
تضارب المصالح	21
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	21
سياسة الإبلاغ	21
السياسات المنظمة لأعمال البنك	21
حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك	22
الشفافية والإفصاح	22

المقدمـــة

يعرف البنك المركزي الأردني الحاكمية المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة إتجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمية المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكميه جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكميه مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الالكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتنطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات:

الحاكمية المؤسسية : النظام الذي يُوجَه ويدار بـه البنك ، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

الملاءمة:	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا.
أصحاب المصالح:	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابة المعنية.
المساهم الرئيسي:	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي:	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك .
عضو مستقل:	عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك ، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك .
الإدارة التنفيذية العليا:	تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك، وكافة الوظائف المحددة وفقا لنظام تقييم الوظائف الذي يعتمده البنك بدرجة 20 فأعلى.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

- قانون البنوك الساري.
- قانون الشركات الساري.
- قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- قانون ضمان الودائع الساري.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
- تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادر عن البنك المركزي الأردني.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحاكمية المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
- التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها.

بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنيين .

الهيكل التنظيمي:

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمَدَة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيّدة. وذلك من خلال:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف.
- أهداف محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم .
- الأدلّة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهّلات وخبرة كلّ مَن يشغل هذه المناصب.
- هيكليّة مُلكية لا تعرقل الحَاكمية الموسسية.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
- وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

تأليف مجلس الإدارة

أ- يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً ، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل .

ب- لا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذياً.

ج- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.

د- على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين منصبي «رئيس المجلس» و«المدير العام»، ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، والمتطلبات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، ومسؤولية إدارة البنك ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية له، ومسؤولية التأكد من أن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك، بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية . ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. كما يمكنهم الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية بالتنسيق مع رئيس المجلس.

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر):

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته. ويعتمد المجلس السياسات والإجراءات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. رسم استراتيجية للبنك وإقرارها.
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
4. اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
5. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
6. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
7. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.
8. اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي، واعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً، وكذلك اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لأخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها
4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
5. اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ كون البنك جزءًا من مجموعة تتبع لشركة قابضة، والإفصاح عن أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة.
6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذًا بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
7. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعًا لممارساتهم في مجال الحاكمية.
3. التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.
4. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة .
5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
6. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

1. تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
2. الموافقة على تعيين أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة ، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال.
4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.
5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
6. تقييم أداء المدير العام سنويًا وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
7. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتمادًا على نظام التقييم الذي أقره.
8. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقا لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية مع التأكد من توقيع الإقرارات التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي
9. إعتماد نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
   - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
   - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
   - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
   - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
   - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أداؤه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
10. اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى :
    - أن يعطى وزنٌ ترجيحيٌ مناسبٌ لقاس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية .
    - أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الاداء ، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق .
    - عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر:

1. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
2. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها.
3. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
5. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :
   - ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك .
   - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس ، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان .
   - دليل الحاكمية المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل .
   - نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى ، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة ، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك ، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
   - معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
   - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
   - أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام .
   - ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك ، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده، والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
   - المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
   - أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
   - إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمليه في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو أي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
6. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبًا على ملاءمة أي من الإدارة التنفيذية العليا.
7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :
   - اجتماعات الهيئة العامة.
   - التقرير السنوي .
   - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
   - الموقع الالكتروني للبنك.
   - قسم علاقات المساهمين.
8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين.

سادساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي:

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال: إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك، ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
5. اعتماد انظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنويًا، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة .
6. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
7. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمرارًا.
8. ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة والحليفة . وذلك كل سبع سنوات كحد أعلى ، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام 2010 تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم ، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
3. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

1. قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك، على المجلس الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.
2. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملمًا ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
3. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
4. اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
5. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
6. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج .
7. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على النقد البّناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
6. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها هذه التعليمات، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
7. تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه(Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
   - أ- البنية التنظيمية للبنك ، والحاكمية المؤسسية ، وميثاق قواعد السلوك المهني.
   - ب- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
   - ج- الأوضاع المالية للبنك.
   - د- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك .

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
6. تخصيص الوقت الكافي للاطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.

تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.

التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.

متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.

اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.

التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.

د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.

هـ. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

و. يعين مجلس الإدارة أمينا لسر المجلس يتولى تدوين محاضر اجتماعات المجلس وقراراته بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

ز. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقتٍ كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

حدود المسؤولية والمساءلة

- يعتمد المجلس حدودا واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
  - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
  - أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، وأن تعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

- يتأكد المجلس من أن الهيكل التنظيمي للبنك يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، ويشمل المستويات الرقابية اللازمة بموجب التشريعات والتعليمات السارية.

- يتأكد المجلس من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
- يعتمد المجلس ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل المدير العام على ما يلي :

1. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
2. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
5. توصيل رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين.
6. إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
7. إدارة العمليات اليومية للبنك.

اللجان المنبثقة عن المجلس:

- بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله ويسمي رؤسائها.
- على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر، الامتثال، الترشيح والمكافآت والتحكم المؤسسي)، كما يحظر عليه أن يكون رئيسا لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تتمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:
  - طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
  - طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
  - طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.
- يجوز قيام أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتصويت على قرارات اللجان التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف لتعذر حضوره الشخصي بسبب مقبول لمجلس الإدارة والتوقيع على محاضر اجتماعات تلك اللجان شريطة توثيق ذلك حسب الأصول، وأن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة، وأن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام.

أ) لجنة التدقيق:

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية وحقها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:
   - نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك .
   - القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية .
   - أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك .
2. تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، آخذة بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
4. للجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون منصوصاً على ذلك في ميثاقها.
5. الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا .
6. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك المختلفة كل ثلاثة سنوات كحد أدنى.
8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
10. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول اليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:
    - المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
    - التأكد من قيام الادارة التنفيذية باتخاذ الاجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الاخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
    - التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
    - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.
    - مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الادارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
    - التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.
    - يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
11. تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك .

تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك .
2. مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس .
3. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
4. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون من بينهم عضوا مستقلا رئيسا للجنة، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا. وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ج) لجنة الترشيح والمكافآت:

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
2. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.
3. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
4. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
5. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم المدير العام.
6. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
7. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، والتوصية بتحديد رواتب المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى على أن يكون تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم من قبل لجنة التدقيق.
8. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
9. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها ، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

د) لجنة التحكم المؤسسي :

دور اللجنة:

1. بالاضافة لما يفوضها المجلس من مهامه، تتولى لجنة التحكم المؤسسي التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه ، كما تتولى القيام بالمهام التالية:
   - التأكد من ان الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية.
   - التأكد من الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الادارة وكافة المستويات الادارية في البنك.
   - وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.
2. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس ، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ه) لجنة الامتثال

دور اللجنة:

تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس ادارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال و سياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقي دوائر البنك.
4. التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال وأنها تأخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأنها مرتبطة بمدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال القائمة وأنها تحدد الحاجة الى أي سياسات او إجراءات للتعامل مع مخاطر عدم الامتثال الجديدة التي يظهرها التقييم السنوي لهذه المخاطر.
5. الإطلاع على التقارير التي تتضمن نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون معظم أعضائها من المستقلين، وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكلة التسهيلات الإئتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. إتخاذ القرار المناسب حصرا بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
3. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات مع ضرورة إطلاع لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
4. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:
   - الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.
   - شطب الديون (إعدام الديون).
5. رفع التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
6. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
7. يتم تقييم نتائج أعمال هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء من المجلس غير المستقلين ويجـوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا - على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوع وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة الإدارة والاستثمار:

دور اللجنة:

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولا : في مجال الإدارة:

- طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وعموما كافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمدمن مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.
- طلبات / عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.
- إعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنويا أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانيا : في مجال الاستثمار:

- المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحيتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:

1. استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.
2. استثمارات البنك بالعملات الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.

- ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه، وترفع اللجنة التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل الطلبات والعمليات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء من المجلس غير المستقلين ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا - على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة.
- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية عدد أعضائها الحاضرين وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوعين وعندما تستدعي الحاجة وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

ح) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI) (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objectives for Information and related Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات .

3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، و أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حدً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible) ،وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها و مساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة ، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- تنتخب اللجنة أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأغلبية. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذيّة في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتّع بالصلاحية المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيّين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

تعنى الإدارة التنفيذيّة في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك وتوفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي تقوم بإدارتها.

وفي هذا الإطار، تعنى الإدارة التنفيذيّة بتحديد المهام للموظفين بالشكل الملائم، كما يقع على عاتقها اقتراح الهيكل الإداري الذي يعمل على تعزيز مفهوم المحاسبة والشفافية. وتكون هذه الإدارة ملزمة بالإشراف على الوفاء بالمسؤوليات/الصلاحيات المحدّدة كما تكون مسؤولة تجاه المجلس عن أداء البنك.

تقييم أداء الإداريين:

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التميز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه.
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم.
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد الدوائر الرقابية من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها الى لجان مجلس الإدارة، كما تقيّم لجان مجلس الادارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك:

إدارة التدقيق الداخلي: وتعنى بمراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية، والتحقق من الامتثال لسياسات وإجراءات البنك والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بأعمال البنك، والتحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، والتدقيق المالي والإداري، ومراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تتم وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارة البنك، والتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .

وترفع ادارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وللمدير العام بشكل متزامن.

إدارة المخاطر:

وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للخاطر. وذلك وفقا لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر بمجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل إعتماده من المجلس.
2. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
3. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
4. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite)، ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية.
5. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
6. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
8. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لإستخدامها لأغراض الإفصاح.

إدارة الامتثال:

وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، وترفع تقاريرها الى لجنة الامتثال بمجلس الإدارة ونسخة للمدير العام. كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقا للتعليمات الرقابية.

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، مواثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:-

- النزاهة.
- الإمتثال للقوانين.
- الشفافية.
- الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفايتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على آية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمّن هذه السياسة القواعدَ والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرَمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعة.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال – وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأنتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

دليل شبكة الفروع

فروع العاصمة عمان	
الفرع الرئيسي	06-5621310
فرع العبدلي	06-5653491
فرع جبل عمان	06-4641317
فرع الوحدات	06-4777174
فرع المركز التجاري	06-4624312
فرع تلاع العلي	06-5532168
فرع جبل الحسين	06-5658662
فرع أبو علندا	06-4162756
فرع اليرموك	06-4742549
فرع وادي السير	06-5858864
فرع الجبيهة	06-5333501
فرع ابن خلدون	06-4613902
فرع الشميساني	06-5685403
فرع سوق الخضار	06-4127588
فرع ماركا	06-4889531
فرع المدينة المنورة	06-5533561
فرع عمرة	06-5535292
فرع الصويفية	06-5851028
فرع حي نزال	06-4382618
فرع مكة مول	06-5518649
فرع أبو نصير	06-5235223
فرع عبدون	06-5924195
فرع المقابلين	06-4203679
فرع مرج الحمام	06-5731053
فرع سيتي مول	06-5824698
فرع الرابية	06-5510839
فرع وادي صقرة	06-5679174
فرع دايوق	06-5411580
فرع شارع مكة	06-5532651
فرع جامعة البتراء	06-5711283
فرع مركز الملك عبدالله	06-4626990
فرع المدينة الرياضية	06-5161873
فرع زين	06-5810734
فرع دير غبار	06-5853681
فرع خلدا	06-5370835
فرع الرونق	06-5850289
فرع صويلح الجنوبي	06-5356737
فرع تاج مول	06-5936901
فرع جاليريا مول	06-4017870
فرع الجوال	+962-791995681
فرع الهاشمي الشمالي	06-5051538
فرع طبربور	06-5065336

فروع العاصمة عمان	
فرع زهران	06-4612214
فرع العبدلي مول	06-5629415
فرع أبو حسان مول	06-4164585
فرع الصخرة المشرفة	06-4386827
فرع البنكية الخاصة "الفيلا"	06-5903232

فروع منطقة الوسط	
فرع البقعة	06-4725090
فرع مأدبا	05-3244853
فرع جامعة عمان الاهلية	05-3500029
فرع السلط	05-3558995
فرع سمارا مول	05-3561243
فرع القحيص	06-4710493

فروع منطقة الشمال	
فرع اربد	02-7243665
فرع جامعة اليرموك	02-7256065
فرع شارع الملك عبد الله الثاني بن الحسين	02-7248496
فرع المرفق	02-6235901
فرع الحصن	02-7020208
فرع جرش	02-6340916

فروع منطقة الجنوب	
فرع العقبة	03-2015188
فرع الكرك	03-2396102

فروع منطقة الزرقاء	
فرع الزرقاء	05-3983855
فرع الرصيفة	05-3744151
فرع المنطقة الحرة	05-3826196
فرع الزرقاء الجديدة	05-3864556
فرع شارع الملك حسين بن طلال	05-3938498
فرع سوق باب المدينة	05-9851273

الفرع الجوال	
فرع الجوال	+962-791995682

الفروع خارج الأردن	
فرع قبرص	+35725875555

مواقع أجهزة الصراف الآلي – الأردن

منطقة عمان
صراف آلي الشرق العربي للتأمين
صراف آلي سيفوي - شميساني
صراف آلي كوزمو
صراف آلي السيارة المتنقلة
صراف آلي مكة مول
صراف آلي البركه مول
صراف آلي جبل اللويبده
صراف آلي مستشفى الاستقلال
صراف آلي فندق كراون بلازا
صراف آلي صيدلية روحي - عبدون
صراف آلي صيدلية روحي - خلدا
صراف آلي فندق ملينيوم
صراف آلي شارع الرينبو
صراف آلي فندق الريجينسي
صراف آلي سينترو مول
صراف آلي افينيو مول
صراف آلي العبدلي بوليفارد
صراف آلي كارفور المدينة المنورة
صراف آلي كارفور أبو نصير
صراف آلي كارفور النزهة
صراف آلي فندق الموفنبك
صراف آلي مجمع الملك حسين للاعمال
صراف آلي فندق فيرمونت
صراف آلي فرع أبو حسان مول
صراف آلي السفاره الكويتيه
صراف آلي محطة التوتال الجاردنز
صراف آلي مستشفى كلمنصوا بالبوليفارد
صراف آلي مركز الوطني للسكري
صراف آلي فلل الاندلسية
صراف آلي مدينة التجمعات الصناعية التموينية
صراف آلي مبنى الإدارة الجديد
صراف فيلا البنكية الخاصة
صراف آلي فندق السانت ريجيس 1 (المبنى السكني)
صراف آلي فندق السانت ريجيس 2 (مبنى الفندق)
صراف آلي بنك القدس

منطقة الوسط
صراف آلي فرع سمارا مول - البحر الميت
صراف الي فندق كراون بلازا - البحر الميت
صراف آلي هيلتون البحر الميت
صراف آلي كمبينسكي البحر الميت
صراف آلي فندق الهوليداي ان البحر الميت
صراف آلي جامعة عمان الأهلية

منطقة الشمال
صراف آلي اربد سيتي سنتر مول

منطقة الجنوب
صراف آلي فندق الكمبنسكي - العقبة
صراف منتجع تالا بيه العقبة

منطقة الزرقاء
صراف آلي محطة محروقات المناصير - الزرقاء

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)
صراف آلي تفاعلي العبدلي بوليفارد
صراف آلي تفاعلي اربد سيتي سنتر
صراف آلي تفاعلي فرع العبدلي مول
صراف آلي تفاعلي فرع عبدون
صراف آلي تفاعلي فرع سيتي مول
صراف آلي تفاعلي فرع المدينة المنورة
صراف آلي تفاعلي فرع العقبة

الإدارة العامة
هاتف: 5629400-6-962+
فاكس: 5695604-6-962+
مركز الاتصال المباشر: 5200999-6-962+ / 080022066
ص.ب: 9776 عمان 11191 الأردن
info@jkbank.com.jo
jkb.com

www.jkb.com